الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

- **مرزوق نرجس إيمان**
- **ملياني حليمة أحلام**

تحت عنوان:

الصيرفة الالكترونية والصيرفة الإسلامية كأهم التوجهات الحديثة للبنوك

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت-540-

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

➢ أستاذة بلعجين خالدية	(أستاذ محاضر قسم أ -جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
➢ أستاذ مسري الجيلالي	(أستاذ مساعد قسم ب-جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا ومقررا
➢ أستاذة زيتوني هوارية	(أستاذ محاضر قسم ب-جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذه المذكرة، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

اولاً، نتوجه بالشكر إلى مشرفنا الفاضل الأستاذ مسري الجيلالي على توجيهاته القيمة، وصبره، ودعمه المستمر. لقد كان لتوجيهاته الرشيدة ونصائحه السديدة الأثر الكبير في إتمام هذا البحث بالشكل الأمثل.

كما نود أن نعبر عن خالص امتناننا إلى كافة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم الاقتصادية، والى كافة العمال بجامعة ابن خلدون على ما قدموه من علم ومعرفة، وعلى ما أتاحوه من فرص للاستفادة والتعلم.

ولا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر لعائلتينا العزيزة، ووالدينا الحبيبين، اللذين كان لهم الفضل الأكبر في تشجيعنا ودعمنا معنوياً ومادياً طوال مسيرتنا الدراسية. شكراً لوقوفكم إلى جانبنا ودعواتكم الصادقة.

وأخيراً، نتوجه بالشكر إلى كل العائلة والأصدقاء على دعمهم ومساندتهم لنا. لكم جميعاً، أقول: شكرًا من أعماق قلبي، وأتمنى أن أكون قد وفقت في هذا العمل ليكون عند حسن ظنكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الاهداء

الى من كلل العرق جبينه ومن علمني ان النجاح لا يأتي الا بالصبر والاصرار

الى النور الذي انار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي ابدا

من بذل الغالي والنفيس واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي

والدي العزيز

الى من جعل الجنة تحت اقدامها

وسهلت لي الشدائد بدعائها

الى الانسانة العظيمة التي لطالما تمنت ان تَقِرَ عينها لرؤيتي في يوم كهذا

الى ضلعِ الثابت وآمان ايامي

امي العزيزة

لكل من كان عونا وسندا لي في هذا الطريق

العائلة، الاصدقاء الاوفياء ورفقاء السنين

الى من افاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة

اليكم اهدي هذا الانجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته ها انا اليوم

بفضله سبحانه وتعالى

فالحمد لله على ما وهبني وان يجعلني مباركا وان يعينني اينما كنت

فمن قال ها انا لها نالها

فانا لها وان ابت رغما عنها اتيت بها

فالحمد لله شكرا وحبا وامتنانا على البدء والختام

وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين

الطالبة: مرزرق نرجس ايمان

الإهـــــداء

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طيلتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي اقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل ان ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقتني على إتمام هذا العمل وتحقيق حلمي..... أهدي هذا النجاح

الى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل الى من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، الى من غرس في روحي مكارم الاخلاق داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله ....

الى فخري واعتزازي *والدي العزيز*

الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها واحتضنني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها الى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات، سر قوتي ونجاحي ومصباح دربي الذي وهج حياتي *امي العزيزة*

الى ضلعي الثابت وأمان ايامي الى ملهمي نجاحي الى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي منها الى خيرة ايامي وصفوتها الى قرة عيني *إخواني (عبد الله ومحمد)*

لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق ..... اهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته، ها أنا اليوم أتممت اول ثمراته راجية من الله تعالى أن ينفعني بما علمني وأن يعلمني ما أجهل ويجعله حجة لي لا علي.

الطالبة: مليانى حليمة أحلام

ملخص:

أدى التقدم التكنولوجي والتطورات العلمية في المجتمعات المتقدمة إلى تحسين بنية النظام الاقتصادي العالمي، حيث شهد القطاع المصرفي تقدمًا ملموسًا في تطوير المعاملات المالية من خلال تبني نظام الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الاسلامية. وتنافس هذا القطاع بشدة بسبب نمطية الخدمات المقدمة إلكترونيًا والخدمات التي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية بهدف رفع كفاءته. ونتيجة لذلك، اتجهت الجزائر نحو تبني هذين النهجين في الصيرفة، نظرًا لأثرهما البالغ على الاقتصاد المحلي وارتباطهما بالاقتصاد العالمي. فقد قامت بتعميم البطاقات الإلكترونية ووسائط الدفع والسحب الإلكترونية، بالإضافة الى صيغ التمويل والادخار الإسلامي، وانضمت إلى نظم بنوك عالمية وطوّرت نظمًا محلية خاصة بها لمواكبة تحديات العصر. وبناءً على ذلك، كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو توضيح طبيعة الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية ومدى تطبيقهما في الجزائر، من خلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت– 540–. وقد أفادت الدراسة بأن الصيرفة الإلكترونية، على الرغم من جهود الدولة الجزائرية لدعمها، لا تزال تحتاج إلى اهتمام أكبر، بينما أظهرت الصيرفة الإسلامية إمكانات كبيرة في تحقيق الاستدامة المالية بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإلكترونية، البطاقات الإلكترونية، وسائل الدفع الحديثة، وسائط الدفع الإلكترونية، أنظمة الدفع الإلكترونية، الصيرفة الإسلامية، الربا، صيغ التمويل الإسلامي، صيغ الادخار الإسلامي.

Abstract:

The technological advancement and scientific developments in advanced societies have led to an improvement in the structure of the global economic system. The banking sector has witnessed significant progress in financial transactions through the adoption of electronic banking and Islamic banking systems. This sector has faced intense competition due to the standardization of electronic services and services in line with Islamic principles, aiming to enhance its efficiency. Consequently, Algeria has embraced both approaches in banking due to their significant impact on the local economy and their connection to the global economy. Algeria has widely implemented electronic cards, electronic payment and withdrawal methods, as well as Islamic financing and savings schemes. It has also joined global banking systems and developed local systems to keep pace with contemporary challenges.

The main objective of this study was to elucidate the nature of electronic banking and Islamic banking and their application in Algeria, through a case study of the Algerian National Bank, Tiaret Agency (540). The study indicated that while electronic banking, despite efforts by the Algerian government to support it, still requires further attention, Islamic banking has shown great potential in achieving financial sustainability in accordance with Islamic principles.

Keywords: electronic banking, electronic cards, modern payment methods, electronic payment methods, electronic payment systems, Islamic banking, usury, Islamic financing schemes, Islamic savings schemes**.**

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة	
الشكر	
الاهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة الاختصارات	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-ح
الفصل الاول: الإطار النظري للصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية	
تمهيد	02
المبحث الاول: عموميات حول الصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية	14-03
المطلب الاول: نشأة كل من الصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية	04-03
المطلب الثاني: تعريف الصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية	09-04
المطلب الثالث: خصائص وشروط الصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية	14-09
المبحث الثاني: مظاهر الصيرفة الالكترونية	29-14
المطلب الاول: وسائل الدفع الالكتروني	19-14

المطلب الثاني: الوسائط البنكية الالكترونية	24-19
المطلب الثالث: انظمة الدفع التسوية والتبادل الالكترونية	29-24
المبحث الثالث: الملامح الاساسية للصيرفة الإسلامية	46-29
المطلب الاول: مظاهر واهمية الصيرفة الإسلامية	33-29
المطلب الثاني: طبيعة عمل الصيرفة الإسلامية	41-33
المطلب الثالث: العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية	46-42
خلاصة الفصل	47
الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-	
تمهيد	49
المبحث الاول: عموميات حول البنك الوطني الجزائري BNA	58-50
المطلب الاول: بطاقة تعريفية للبنك الوطني الجزائري BNA	53-50
المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540	55-54
المطلب الثالث: وظائف وخدمات البنك الوطني الجزائري BNA	58-56
المبحث الثاني: واقع الصيرفة الالكترونية بالبنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-	83-58
المطلب الاول: وسائل الدفع الالكترونية في البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-	64-58
المطلب الثاني: وسائط الدفع الالكترونية في البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-	74-64
المطلب الثالث: انظمة الدفع الالكترونية في البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-	83-74

المبحث الثالث: خدمات الصيرفة الاسلامية بالبنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت -540	83-102
المطلب الاول: التمويلات الاسلامية المعتمدة من قبل البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-	83-94
المطلب الثاني: صيغ الادخار المعتمدة من قبل البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-	94-99
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه توطين صناعة الصيرفة الاسلامية في الجزائر	99-102
خلاصة الفصل	103
خاتمة	105-108
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	التسلسل التاريخي لنشأة المصارف الاسلامية	07-06
(1-2)	الهيكل التنظيمي المفصل للبنك الوطني الجزائري BNA	53
(2-2)	توزيع موظفي وكالة تيارت 540	54
(3-2)	أسقف البطاقة البنكية للبنك الوطني الجزائري BNA	59
(4-2)	أسقف البطاقة البنكية لوكالة تيارت 540	61
(5-2)	البطاقات المقدمة لعملاء وكالة تيارت 540	62
(6-2)	عدد العمليات المنجزة في جهاز الصراف الالي خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2018 الى 2024	65
(7-2)	عدد الاشتراكات E-Banking	74
(8-2)	عدد العمليات المنجزة في نظام الجزائر للتسوية الفورية ARTS	75
(9-2)	عدد الشيكات المستلمة لنظام ATCI في البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-	78
(10-2)	عدد الشيكات الصادرة لنظام ATCI في البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-	79
(11-2)	عدد العمليات المنجزة لسند لأمر في البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-	80
(12-2)	عدد العمليات المنجزة للسفتجة في الفترة الممتدة من 2019 الى 2023	81
(13-2)	مشتريات السيد X	87
(14-2)	احصائيات حول التمويلات الاسلامية خلال الفترة افريل 2020- مارس 2024	92
(15-2)	تقسيم حصص التوفير الإسلامي	96
(16-2)	عدد الحسابات في البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-	98

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	مظاهر الصيرفة الاسلامية	23
(2-1)	موارد واستخدامات الصيرفة الاسلامية	37
(3-1)	اهداف المصارف الاسلامية	41
(1-2)	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	52
(2-2)	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540	55
(3-2)	اعمدة بيانية لعدد العمليات المنجزة في الفترة الممتدة من 2018 الى افريل 2024	66
(4-2)	دائرة نسبية لنسبة التغير في عدد العمليات المنجزة خلال الفترة من 2018 الى 2024	66
(5-2)	الباقات المقترحة ضمن خدمة BNA.net	72
(6-2)	اعمدة بيانية لعدد العمليات المنجزة في نظام الجزائر للتسوية الفورية ARTS	76
(7-2)	محاكاة المرابحة للعقار	85-84
(8-2)	محاكاة المرابحة للتجهيزات	87
(9-2)	محاكاة القرض الحسن	90-89
(10-2)	التمويلات الاسلامية المعتمدة من قبل البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-	93

قائمة الاختصارات

الدلالة باللغة الأجنبية	الاختصارات
Electronic Fund Transfer	EFT
Electronic Bills Presentment and Payments	EBPP
Society for Worldwide Interbank Financial and Telecommunication	SWIFT
Electronic Data Interchange	EDI
Système de transfert de messages financiers	SPFS
China International Payments Systeme	CIPS
Real Time Gross Settlement	RTGS
Netting System	NS
Carte Inter Bancaire	CIB
General Packet Radio Servic	GPRS

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
01	البطاقات البنكية
02	احدى العمليات القائمة في نظام SWIFT
03	ملف مرابحة التجهيزات

مقدمة

شهدت العقود الأخيرة تطورات هائلة في ميدان التكنولوجيا والابتكار، مما أثر بشكل كبير على القطاع المالي والمصرفي، وقد أدت هذه التطورات الاخيرة الى ظهور انماط جديدة في العمل المصرفي والتي اصبحت اهتمام معظم البنوك حول العالم، وكانت أبرز هذه التوجهات الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية. حيث أحدث كلا النوعين ثورة في تقديم الخدمات المالية، معززين الشمول المالي وملبيين احتياجات شريحة واسعة من العملاء.

فالصيرفة الإلكترونية تمثل نقلة نوعية في كيفية تقديم البنوك خدماتها، حيث تمكن العملاء من إجراء المعاملات المصرفية عبر الإنترنت ومن خلال التطبيقات المصرفية دون الحاجة إلى زيارة الفروع. هذه الصيرفة تقدم مزايا كبيرة من حيث السرعة والكفاءة وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية على مدار الساعة. ومع ذلك، تواجه تحديات تتعلق بالأمان وحماية البيانات الشخصية.

ومن ناحية أخرى، تقدم الصيرفة الإسلامية خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ما يجعلها خياراً مفضلاً لشريحة واسعة من العملاء الذين يبحثون عن حلول تمويلية تتماشى مع معتقداتهم الدينية. تعتمد هذه الصيرفة على مبادئ مثل المشاركة في الربح والخسارة، ومنع الفائدة (الربا)، والاستثمار في الأعمال الحلال. وتشمل أدواتها التمويلية المرابحة، والإجارة، والمضاربة، وغيرها.

والجزائر، كغيرها من الدول، سعت للاستفادة من هذه التوجهات الحديثة من خلال إدخال الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية في منظومتها المصرفية. وقد تم ذلك بتطبيق العديد من المبادرات وفتح المجال أمام البنوك الإسلامية، خصوصًا مع القوانين المنصوص عليها في 2018، والتي ساعدت في تعزيز هذا التوجه.

والبنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك الجزائرية هو الآخر قام بالاستفادة من هذا التطور من خلال تطبيق خدمات الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية، اذ يعكف على تلبية احتياجات العملاء بشكل شامل ومبتكر، حيث يقدم خدمات مصرفية عبر الإنترنت تتيح للعملاء إدارة حساباتهم بكل سهولة وأمان. بالإضافة إلى ذلك، يقدم خدمات الصيرفة الإسلامية التي تتماشى مع القيم والمبادئ الإسلامية، مما يجعلها خيارًا مفضلًا لعدد متزايد من العملاء الذين يبحثون عن حلول مالية متوافقة مع معتقداتهم الدينية، وتشمل هذه الخدمات التمويل الإسلامي، والحسابات الجارية والادخار والاستثمار، مع الالتزام بمبادئ مثل منع الربا وتحقيق العدالة المالية في المعاملات.

بهذه الطريقة، يسعى البنك الوطني الجزائري إلى تقديم مجموعة شاملة ومتنوعة من الخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات العملاء المختلفة، وتعزز من تجربتهم المصرفية بشكل عام.

1_ إشكالية الدراسة: في ظل التطورات السريعة في المجالين التكنولوجي والاقتصادي، تبرز الحاجة لفهم مدى تأثير الصيرفة الإلكترونية والإسلامية على القطاع المصرفي، وكيفية تلبية هذين النوعين من الصيرفة لاحتياجات العملاء. لذا، تتمحور الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا حول السؤال الجوهري التالي:

- **ما مدى تطبيق مظاهر الصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية في البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-؟**

ومن الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي السمات الرئيسية والمظاهر الأساسية للصيرفة الإلكترونية والصيرفة الاسلامية؟
- ما واقع الصيرفة الالكترونية في البنك محل الدراسة؟ وما هي اهم صيغ التمويل والادخار المتوفرة فيه؟

2_ فرضيات الدراسة: من خلال إشكالية الدراسة نطرح الفرضيات التالية:

- تبني البنوك للصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية كأدوات ووسائل لتحديث الأنظمة المصرفية سيعزز من فعالية تقديم الخدمات المالية ويوسّع نطاق الوصول للمستخدمين؛
- البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت 540- يطبق جميع مظاهر الصيرفة الالكترونية وخدمات الصيرفة الإسلامية بشكل متكامل، مما يسهم في تحسين كفاءة الخدمات المقدمة وتلبية احتياجات العملاء المتنوعة.

3_ اسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار موضوع الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الاسلامية كأهم التوجهات الحديثة للبنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540، نقسمها الى:

أ. اسباب ذاتية: وتتمثل في:

- الميول الشخصي للاكتشاف أكثر في هذا المجال؛
- السعي إلى اكتشاف عمل البنوك وكيفية سير المعاملات داخلها؛
- تعتبر من صميم تخصصنا؛
- الاهتمام بالتكنولوجيا والابتكار؛
- التجربة العملية والتدريب المهني؛
- الرغبة في فهم تأثير المبادئ الشرعية على التمويل.

ب. أسباب موضوعية: وتتمثل في:

- التوجه العالمي نحو الصيرفة الإلكترونية واستخدام التكنولوجيا في الخدمات المالية، هذا التوجه يبدو مناسب للبنك الوطني الجزائري– وكالة تيارت 540– أن يستكشف ويتبنى الصيرفة الإلكترونية لتلبية احتياجات العملاء وتحسين تجربة المستخدم؛
- الاهتمام بالتطور التكنولوجي خاصة حول موضوع وسائل الدفع الالكتروني؛
- زيادة الطلب على المنتجات المالية الاسلامية؛
- التطور التكنولوجي المتسارع بحيث أصبحت الصيرفة الإلكترونية ضرورة لا غنى عنها للبنوك لمواكبة التغيرات السريعة في القطاع المالي وتلبية احتياجات العملاء المتزايدة للحصول على خدمات مصرفية مريحة وسريعة.

4_ أهمية الدراسة: تتمثل اهمية الدراسة في الفهم الأعمق لمفاهيم الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية وتأثيرهما على القطاع المصرفي، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على التحديات والفرص التي قد تواجه البنوك في تبني هذه الأنظمة المصرفية الحديثة. كما أن دراسة حالة البنك الوطني الجزائري يمكن أن تساعد في تحليل كيفية تطبيق المفاهيم النظرية على واقع محدد وتقديم توصيات قيمة لتطوير القطاع المصرفي في الجزائر.

5_ أهداف الدراسة: هناك عدة أهداف نريد تحقيقها والتي من بينها:

- تحليل وتوضيح مفاهيم الصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية؛
- تقدير تأثير تبني الصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية على الاداء العام للقطاع المصرفي، بما في ذلك التأثير على الخدمات المالية المقدمة وعلى توجهات البنوك؛
- تحديد التحديات التي تواجه البنوك في تبني الصيرفة الإلكترونية والإسلامية، وتحديد العوامل التي تؤثر على نجاح هذه الانظمة؛
- تقييم مدى إقبال العملاء على الصيرفة الإسلامية في وكالة تيارت 540.

6_ حدود الدراسة: يمكن تقسيم حدود البحث إلى:

- **الحدود الموضوعية:** تشمل الدراسة تحليل تطبيقات الصيرفة الإلكترونية المستخدمة في البنك الوطني الجزائري– وكالة تيارت 540، والمتمثلة كل من الوسائط، الوسائل والانظمة، وتتناول ايضا المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المقدمة من البنك ويشمل ذلك تحليل منتجات مثل

المرابحة، المضاربة، الإجارة، والقرض الحسن. وتسعى الدراسة إلى تقييم كيفية تأثير هذه الخدمات على جذب العملاء وزيادة رضاهم.

- **الحدود الزمنية:** تمتد فترة الدراسة من بداية عام 2018 إلى أفريل 2024. هذه الفترة الزمنية تتيح فرصة التعرف على تطبيقات الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الاسلامية وتأثيرها على البنك.
- **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على هذه الوكالة بالتحديد لفحص تطبيقات الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية. وتم اختيار وكالة تيارت 540 نظراً لموقعها وأهميتها في تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة، مما يوفر بيئة مناسبة لتحليل تأثير هذه التطبيقات على الأداء المصرفي.

7_ منهج الدراسة: من أجل دراسة المشكلة وتحليل أبعادها، أسبابها، نتائجها، وللإجابة على الإشكالية المطروحة تمت الدراسة بالاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي بالإضافة الى منهج دراسة حالة في الجزء التطبيقي. حيث يظهر المنهج التاريخي في تبيان اهم مراحل تطور الصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية في حين ان المنهج الوصفي من اجل الكشف عن مختلف المفاهيم والحقائق التي تدور حول الموضوع. اضافة الى منهج دراسة حالة من خلال الالمام بتجربة البنوك الجزائرية بصفة عامة البنك الوطني الجزائري بصفة خاصة.

8_ صعوبات الدراسة: لقد واجهنا العديد من الصعوبات في دراستنا لهذا الموضوع ولعل أبرزها:

- صعوبة الحصول على الاحصائيات؛
- حداثة الموضوع يتجلى في أنه يشمل الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية كمتغيرين، وهو موضوع جديد لم يتم تناوله من قبل؛
- صعوبة الحصول على وثائق خاصة بالمؤسسة وذلك لوجود السرية في العمل، مما يؤدي إلى حدوث نقص في دراسة الموضوع.

9_ ادوات البحث: في دراستنا لهذا الموضوع، اعتمدنا على مجموعة متنوعة من المصادر الأولية والثانوية لضمان شمولية ودقة البحث، وشملت المصادر الأولية الوثائق والسجلات المقدمة من المؤسسة، بالإضافة إلى المقابلات التي أجريناها مع الموظفين داخل المؤسسة، كما لجأنا إلى المصادر الثانوية التي تضمنت كتبًا، مقالات، ودراسات متنوعة باللغة العربية والأجنبية، وقد استفدنا بشكل كبير من المقابلات مع اغلب موظفي البنك، وكذلك من الملتقيات، البحوث العلمية، والمجلات. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدنا على رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وبعض التقارير السنوية الصادرة عن البنك الوطني الجزائري، كما لعبت

المواقع الإلكترونية دورًا هامًا في توفير الإحصائيات والمعلومات التي استفدنا منها بشكل كبير في إعداد هذه الدراسة.

10_ الدراسات السابقة: سنحاول استعراض اهم الدراسات السابقة التي تختلف عن موضوع دراستنا والمتمثلة في:

أ. **الدراسة الاولى:** دحية رباب، أثر التطور التكنولوجي على انظمة ووسائل الدفع مع الاشارة الى حالة الجزائر– دراسة تحليلية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، بنوك وتأمينات، جامعة الجزائر3، الجزائر، سنة 2020–2021، وكانت الاشكالية: الى اي مدى يمكن لإدماج انظمة ووسائل الدفع الحديثة والتي فرضتها التكنولوجيا المالية ان تعمل على توسيع البنية التحتية لخدمات الدفع وتساهم في تفعيل النظام المصرفي في الجزائر؟ ويهدف هذا البحث الى دراسة معمقة لواقع استخدام التكنولوجيا في الجانب المصرفي خاصة بظهور مؤسسات التكنولوجيا المالية والتي اصبحت تمثل اتجاها جديدا في عالم الصيرفة كما تقوم الدراسة بعرض تحليلي لمجمل المسارات والخطوات التي قامت بها الجزائر في سعيها نحو تجسيد الدفع الالكتروني على ارض الواقع كآلية لتحسين اداء الجهاز المصرفي وزيادة كفاءته، وقد توصلت هذه الدراسة الى ما يلي:

- أن الجزائر وبعد أكثر من أربعة عشر سنة من انطلاق مشروع عصرنة أنظمة الدفع والتسديد؛ لاتزال متأخرة جدا في تحقيق الاهداف الاستراتيجية المرجوة من المشروع والمتمثلة في تحقيق صيرفة الاقتصاد وتطوير النظام البنكي؛
- جوهر اخفاق الجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية يتركز أساسا في وضع مشاريع تحديث تحاكي تجارب دول أخرى تختلف عن النموذج الجزائري من حيث اقتصاداتها و الامكانيات المتوفرة لديها (النظام البنكي والبنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) وكذلك من حيث الوعي المصرفي للفرد لديها، في حين كان يجب لمشاريع التطوير ان تأخذ بعين الاعتبار البعد السوسيولوجي للمجتمع، وخصائص النظام المصرفي كما هو الحال بالنسبة لدول استطاعت رغم ضعف نظامها المصرفي و محدودية خدماته أن تطور أنظمة الدفع فيها بطرق مبتكرة باستعمال تكنولوجيات حديثة مكيفة مع امكانيات وخصائص مجتمعاتها، وسن قوانين بعدية لتأطير الواقع حتى لا تكون عائقا في التطوير؛ فاستطاعت بذلك تحقيق نسب عالية من الشمول المالي وزيادة فرص النمو الاقتصادي فيها؛

- للوصول الى نظام دفع جزائري يحقق الاهداف الاستراتيجية المنشودة لابد من الاخذ بعين الاعتبار الوعي والثقافة البنكية للفرد، مع فتح قطاع المدفوعات نحو متعاملين جدد يمتعون بالقدرة على الابداع والتحكم في التكنولوجيا لخلق منافسة مع البنوك الجزائرية والتي تعرف بالبيروقراطية وضعف البنية التقنية.

ب. **الدراسة الثانية:** ظريفة غزالي، العمرية لعجال، دور الصيرفة الالكترونية في تحسين جودة الخدمة المصرفية، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2022، وقد عالجت الدراسة الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة الصيرفة الالكترونية في تحسين جودة الخدمة المصرفية في بنك الخليج الجزائر وكالة المسيلة؟ ويهدف هذا البحث الى إعطاء خلفية نظرية عن الصيرفة الالكترونية وأهم قنواتها، وكذا التعرف على مفهوم جودة الخدمة المصرفية وتحديد أهم أبعادها، والتعرف على مدى مساهمة الصيرفة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية. وقد توصلت هذه الدراسة الى ما يلي:

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين أبعاد الصيرفة الإلكترونية وجودة الخدمة المصرفية، أي أن استخدام تطبيقات الصيرفة الالكترونية في البنك يؤدي إلى التحسين في جودة الخدمات المصرفية؛
- يعمل البنك على تحسين جودة خدماته المصرفية من خلال توفير التجهيزات والتقنيات الملائمة لتقديم الخدمة الالكترونية مع سرعة الاستجابة لطلبات العملاء؛
- يوفر البنك مجموعة متنوعة من الخدمات الالكترونية (خدمات الصراف الآلي، البطاقات البنكية، الرسائل القصيرة عبر الهاتف النقال.... إلخ) .

ج. **الدراسة الثالثة:** اسمع سفيان، التحول الى الصيرفة الاسلامية في الجزائر–الواقع والآفاق، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة الجزائر3، الجزائر، سنة 2022، وكانت الاشكالية: ما هو واقع التحول الى العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر وآفاقه؟ ويهدف هذا البحث الى التعرف على مفهوم التحول للمصرفية الاسلامية ودوافعه وانواعه ومداخله، وكذا استعراض واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر مع عرض تجربة البنك الوطني الجزائري الذي أتم عملية التحول من خلال فتحه لنوافذ اسلامية لتسويق المنتجات الاسلامية المتوافقة لمبادئ الشريعة الاسلامية، وقد توصلت هذه الدراسة الى ما يلي:

- عدم التحول الكامل إلى الصيرفة الإسلامية من طرف المصارف التقليدية واكتفاءها بفتح فروع ونوافذ إسلامية دليل على عدم نية أصحابها على التوبة وتطهير الأموال من الربا، وهي لا تعتبر مصارف إسلامية إلا

بعد إتمامه للتحول الكلي، وهذا ما جاء في البند الثاني للمعيار رقم (06) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(AAOIFI)؛

- يساهم التحول إلى الصيرفة الإسلامية في تحسين الأداء المالي للمصرف مما يؤدي إلى تشجيع المصارف التقليدية الأخرى للتحول إلى الصيرفة الإسلامية سوآءا على الصعيد الدولي أو المحلي؛
- إن نجاح تحول البنك الوطني الجزائري واستمراره في تقديم خدمات إسلامية في الجزائر، سيشجع المصارف التقليدية الأخرى بفتح نوافذ إسلامية إلى جانب خدماتها المصرفية التقليدية.

د. **الدراسة الرابعة:** شناتي سامي، مساهمة لتطوير نموذج قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل– دراسة نظرية تطبيقية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص ادارة الاعمال، جامعة الجزائر3، الجزائر، سنة 2023، وكانت الاشكالية: ما مدى إمكانية تطوير نموذج قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية ليتوافق مع قواعد ومبادئ الصيرفة الإسلامية من جهة ويستجيب لمقررات لجنة بازل من جهة أخرى؟ ويهدف هذا البحث الى معرفة مبادئ ومعايير الصيرفة الاسلامية، ومختلف الضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات البنكية الاسلامية وكذا التعرف على الادوات المستخدمة في التحليل المالي، ومختلف المؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم اداء البنوك، وقد توصلت هذه الدراسة الى:

- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالة نقدية تعمل كوسيط مالي لجذب المدخرات وتوظيفها توظيفا فعالا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، بالابتعاد عن الفائدة أخذا أو عطاءا، والمشاركة في الربح والخسارة، وهذا من أجل خدمة المجتمعات والمساهمة في تنميتها؛
- حققت البنوك الإسلامية ورغم الصعوبات التي واجهتها منذ ظهورها، قفزات نوعية وتطورا ملحوظا مكنها من التوسع والانتشار عبر العالم، ورغم المنافسة الشديدة التي تواجهها من البنوك التقليدية، إلا أنها تمكنت من فرض مكانتها في السوق المصرفية؛
- رغم الخدمات المتنوعة التي تقدمها البنوك الإسلامية وتنوع صيغ التمويل بها، إلا أن المنافسة القوية التي تسود العمل المصرفي يفرض عليها الابتكار والتجديد في الخدمات المصرفية بما يتماشى مع متطلبات الأفراد والمؤسسات من جهة، وبما يتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية من جهة أخرى.

اما فيما يخص دراستنا التي قمنا بها هدفت الى التعرف على كل من الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الاسلامية وذلك من خلال معرفة المعاملات المالية الالكترونية من وسائل، وسائط وانظمة الدفع الحديثة في

الجهاز المصرفي، وايضا معرفة كل من صيغ التمويل وصيغ الادخار الاسلامي، ومحاولة اسقاط الدراسة النظرية على البنك الوطني الجزائري– وكالة تيارت 540– من خلال دراسة حالة.

11_ خطة الدراسة: للوصول إلى الأهداف المرجوة من البحث، واستجابة لمتطلبات الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع محل الدراسة، تم تقسيم البحث إلى جانبين رئيسيين، يخصص فيه الجانب الأول للدراسة النظرية للموضوع، أما الجانب الثاني فيخصص للدراسة التطبيقية، وذلك على النحو التالي:

الفصل الاول: جاء هذا الفصل بعنوان الإطار النظري للصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية حيث سنتعرض في هذا الفصل التمهيدي إلى دراسة الإطار النظري للدارسة فقمنا بتقديم نظرة شاملة عن ماهية الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الاسلامية وتطورهما التاريخي وأبرزنا كل من مظاهر نجاحهما مرورا بخصائصهما وأهميتهما في عدة مجالات ثم حاولنا إبراز المفاهيم الأساسية لوسائل، ووسائط وأنظمة الدفع الحديثة ومختلف أشكالها ووسائطها، كما تعرضنا إلى أهم العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية.

الفصل الثاني: في هذا الفصل بعنوان دراسة حالة البنك الوطني الجزائري– وكالة تيارت 540– تضمن تطرقنا إلى تقديم عام للبنك الوطني الجزائري من خلال نشأتها والبنية الهيكلية لها وعرضنا مختلف الخدمات البنكية التي تقدمها كل من الصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية، ثم درسنا مختلف مظاهر الصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية في الجزائر من وسائل، وسائط وأنظمة، وكذا صيغ الادخار وصيغ التمويل.

الفصل الاول:

الإطار النظري للصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية

تمهيد:

تعد الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية جزءًا مهمًا من النظام المالي في العديد من الدول، وهما يعكسان تطور الخدمات المصرفية وتكيفها مع الاحتياجات المعاصرة والمبادئ الأخلاقية. فالصيرفة الإلكترونية هي استخدام الأنظمة الرقمية والإنترنت لتقديم خدمات مصرفية سريعة ومرنة، وهذا يشمل الخدمات الأساسية مثل الاستفسار عن الرصيد، إجراء التحويلات المالية، دفع الفواتير، وإدارة القروض والاستثمارات عبر الإنترنت، هذا التطور يجعل البنوك أكثر قابلية للوصول مع توفير الوقت والجهد.

ومن جهة اخرى فان الصيرفة الإسلامية تختلف عن الصيرفة التقليدية في التمويل، حيث إنها تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تمنع استخدام الفائدة (الربا) وتشجع على مشاركة الربح والخسارة إذ تقدم منتجات مالية مثل المرابحة، الإجارة، والمشاركات، وهذه المنتجات تتفق مع الأخلاق الإسلامية وتهدف إلى تحقيق العدل والتوازن في العلاقات المالية.

ومنه يمكن تعزيز الإمكانات التي تقدمها كل واحدة منها، كما يمكن للبنوك تلبية الطلب المتزايد على أنظمة مصرفية تتوافق مع القيم الإسلامية بينما توفر في الوقت نفسه السهولة والكفاءة التي توفرها التكنولوجيا.

وعليه في هذا الفصل سنقوم بتسليط الضوء على الإطار النظري للصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية اذ سنستعرض المفاهيم الاساسية والمبادئ التي تقوم عليها كل من الصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية وذلك كما يلي:

المبحث الاول: عموميات حول الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية

المبحث الثاني: مظاهر الصيرفة الالكترونية

المبحث الثالث: الملامح الاساسية للصيرفة الاسلامية

المبحث الاول: عموميات حول الصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية

تعد الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية توجهات حديثة مهمة في عالم البنوك. حيث أن الصيرفة الإلكترونية تشير إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة والوسائط الإلكترونية في العمليات المصرفية، اذ تهدف إلى تحسين تجربة العملاء من خلال تقديم خدمات مصرفية مريحة وآمنة عبر الانترنت والتطبيقات المصرفية. بينما تركز الصيرفة الإسلامية على تقديم خدمات متوافقة مع نصوص الشريعة الإسلامية مثل تجنب الفوائد الربوية والمخاطر المحرمة شرعا، وتعتمد على مفهوم المشاركة في الأرباح والخسائر.

المطلب الأول: نشأة كل من الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية

ظهرت الصيرفة الإلكترونية بفعل التقدم التكنولوجي السريع، حيث أدى انتشار الانترنت وتقنيات الرقمية إلى جعل الخدمات المصرفية جزءًا أساسيًا من حياة الناس. من جهة أخرى، ظهرت الصيرفة الإسلامية لتلبية الطلب المتزايد على خدمات مالية متوافقة مع المبادئ الشرعية الإسلامية. اذ تركز على تقديم خدمات مالية خالية من الربا، مع التركيز على المشاركة في المخاطر والتعاون في الأعمال المالية.

أولا: نشأة الصيرفة الإلكترونية

شهدت الصيرفة الالكترونية تطوراً متسارعاً وحاسماً في أنظمة النقود والمصرفية منذ بداية القرن العشرين، وخاصة مع بداية الحرب العالمية الأولى واندلاع الأزمة الاقتصادية والنقدية العالمية الكبرى في عام 1929 و1933، التي أدت إلى تشكيل نظام نقدي دولي جديد. ظهرت أدوات نقدية جديدة تدار وفق آليات وقواعد جديدة، دعمتها التطورات التكنولوجية في مجال الإلكترونيات الدقيقة، والتي استُخدمت بشكل خاص في الخدمات المصرفية والمعاملات المالية، وخاصةً في عرض خدمات الجهاز المصرفي، حيث برزت بطاقات الدفع الإلكتروني في صدارة هذه التطورات.

يعود الفضل في استخدام البطاقات البلاستيكية الإلكترونية إلى شركات البترول الأمريكية، حيث في عام 1914 قامت بإصدار بطاقات معدنية لعملائها لاستخدامها في عمليات الشراء وتسوية حسابات هذه المشتريات في نهاية كل فترة محددة. تطور استخدام هذه البطاقات بعد أن انفصلت عن الجهة المصدرة لها، مما جعل من الممكن استخدامها في العديد من العمليات كشراء احتياجات متنوعة وعلى مستوى جغرافي واسع دون تقييد منافذ التوزيع التابعة للجهة المصدرة لها.

غير أن الاستخدام الحقيقي للبطاقات الالكترونية كان على يد البنوك الامريكية حيث قامت بإصدار بطاقات بلاستيكية لعملائها تسهل لهم عملية الشراء ورحلاتهم بالخارج. فظهرت هذه البطاقات المصرفية في

أمريكا عام 1950 على يد بنك ناشيونال فرانكلين بنيويورك عندما قام بإصدار بطاقة Card Club National Crédit وبدأ انتشار استخدام هذه البطاقات خاصة البطاقات الزرقاء والتي أصدرتها مجموعة من البنوك الفرنسية، بالإضافة إلى البطاقات الخضراء. ليتلو ذلك ظهور كثير من البطاقات في فرنسا مثل البطاقة الذهبية الصادرة عن اتحاد الفنادق. ثم انتشرت هذه البطاقات في انجلترا ومن ثمة إلى باقي دول أوروبا[1]. وفي عام 1966، قام بنك أمريكا Bank of Americaالمصدر لبطاقة Bank Americaبالتحالف مع بنك باركليز المصدر لبطاقة Barclaysبإصدار بطاقة مشتركة والتي تطورت وأصبحت تعرف اليوم باسم Visa .وفي بريطانيا قامت بعض البنوك بالارتباط مع Visa بينما أنشأ البعض الاخر بطاقة ائتمان جديدة تدعى Access و التي ارتبطت معMaster Card. الا أن الاستخدام الواسع للنقود الالكترونية لم يبدأ إلا في عام 1972 عندما تأسست دار المقاصة الالية، فقد تولت هذه المؤسسة عملية إمداد خزانة الولايات المتحدة الامريكية وأيضا البنوك التجارية ببديل الكتروني لإصدار الشيكات، وعلى غرار هذا النظام، انتشر وجود أنظمة متشابهة في أوروبا، ونتج عن هذا استخدام النقود الالكترونية بصورة شائعة في أنحاء المعمورة[2] .

وفي الواقع فإن Honeywell Bull يعد أول من اخترع البطاقة الذكية Smart Card التي تمثل الشكل الرئيسي للنقود الالكترونية وكان ذلك في عام 1979. إلا أن هذه الصورة الاولية لهذه البطاقة كانت تتسم برداءة التصميم مما دفع شركة Frensh Bank Card Association إلى استخدام تكنولوجيا أكثر تقدما لإنتاج البطاقات الذكية، وظهرت بالفعل أول بطاقة ذكية في عام 1986.

مع تطور وتوسع شبكة الإنترنت، زاد استخدام النقود الإلكترونية وتحسَّنت فوائدها ومزاياها بشكل كبير. بدأ استعمال النقود الإلكترونية يشتهر بشكل كبير داخل المجتمع المدني، وذلك بعدما كانت الشبكة الإنترنت تابعة في بدايتها لوزارة الدفاع الأمريكية للبحوث في عام 1969، حيث كانت تستخدم بروتوكولات مثل بروتوكول التحكم في الإرسال وبروتوكول الترابط الشبكي. توسعت وتطورت الشبكة تدريجياً، وبدأت تُشرف عليها الهيئة القومية للعلوم لتشمل البحوث والخدمات البحثية في عام 1986. بعد ذلك، شهدت الشبكة نموًا هائلًا مع تزايد عدد مستخدميها وتشدد المنافسة بين الشركات. هذا النمو المذهل أتاح فرصًا رهيبة لتقديم الخدمات التجارية والمالية وغيرها عبر الإنترنت، مما ساهم في تطور وانتشار النقود الإلكترونية بشكل سريع. وبفضل هذا التطور،

---

[1]– سميحة القليوبي، **وسائل الدفع الحديثة البطاقات البلاستيكية –الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الاول: الجديد في التقنيات المصرفية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، د ط، 2002، ص: 60.

[2]– محمد محمود حبش، **إدارة العمليات المصرفية الدولية تطبيقات عملية**، شركة إقبال للطباعة والتغليف، عمان، الاردن، د ط، 2001، ص: 64.

زاد استخدام النقود الإلكترونية داخل الدولة الواحدة وبين الدول المختلفة لدرجة أنها أصبحت بديلاً شائعاً عن النقود الورقية كوسيلة لإجراء الصفقات والمعاملات[1].

ثانيا: نشأة الصيرفة الإسلامية

ان فكرة إنشاء المصارف الإسلامية لم تأتِ بالصدفة، بل كانت نتيجة لعمل متواصل دام عدة سنوات، يهدف إلى نشر الفكر الإسلامي في المعاملات الاقتصادية. اذ يعود تاريخ العمل المصرفي الإسلامي الحديث إلى الفكر الذي قدمه العالم الجزائري إبراهيم أبو اليقظان* في عام 1929، حيث أشار إلى إمكانية إنشاء بنوك تعمل وفقًا للشريعة الإسلامية من خلال مقالاته. ومن ثم، تم إنشاء صناديق للادخار في ماليزيا في عام 1940، تعمل بدون فوائد، كخطوة نحو تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في المالية، الا ان بدأ التفكير المنهجي في هذا المجال يظهر في باكستان في عام 1950، بهدف وضع تقنيات تمويلية تتفق مع التعاليم الإسلامية. وعلى الرغم من طول فترة التفكير، لم يتم العثور على مخرج تطبيقي إلا في مصر، حيث بدأت مصارف الادخار المحلية في الستينيات في عام 1963[2].

ومع ذلك أجهضت الفكرة بعد أن أظهرت نجاحا دام أربع سنوات، وقد بدأ تدريس الاقتصاد الإسلامي كمادة في جامعة أم درمان عام 1963، ومن هناك نشأ مشروع (مصارف بدون فوائد)، ثم ظهر بنك ناصر الاجتماعي في مصر عام 1971، ومن ثم بدأت حركة تأسيس المصارف الإسلامية في الدول العربية. تأسس في جدة المصرف الإسلامي للتنمية عام 1975، وكان يتعامل بشكل أساسي مع حكومات الدول دون التعامل مع الأفراد. وفي نفس الفترة، تأسس بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات عام 1975، وكان أول بنك إسلامي متكامل يعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتأسست في ذلك الوقت كل من بنك فيصل الإسلامي في السودان وبنك التمويل الكويتي في عام 1977، وبنك فيصل الإسلامي بالقاهرة في عام 1979[3]. بسبب الطلب

---

[1]– سعد غالب ياسين، بشير عباس العالق، **التجارة الالكترونية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2004، ص: 103.

* الشيخ **إبراهيم بن عيسى حمدي أبو اليقظان** (5 نوفمبر 1888–30مارس 1973) . ولد ببلدية القرارة، ولاية غرداية (وادي ميزاب) بالجزائر. وهو صحفي جزائري، وشاعر، ومؤرخ، ودارس اجتماعي، وعالم بالشريعة الإسلامية، ورائد من رواد الحركة الإصلاحية في الجزائر. ترك إنتاجا ضخما يقارب الستين مؤلفا ما بين رسالة وكتاب.

[2]– عادل عبد الفضيل عيد، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الاسلامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ط01، 2007، ص– ص: 391–395.

[3]– محمود عبد الكريم، محمود ارشيد، **الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الاسلامية**، دار النفائس للنشر، عمان، الاردن، د ط، 2007، ص: 12.

المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية، انتشرت هذه الخدمات على عدد من دول العالم، مما جعلها واحدة من أسرع القطاعات نموًا في صناعة الخدمات المالية، وبمكن تلخيص نشأة المصارف الإسلامية وتطورها من خلال الجدول الموالي:

الجدول: (1-1): التسلسل التاريخي لنشأة المصارف الإسلامية

سنة النشأة	التعقيب	الدول
1930	وذلك على يد العلامة الجزائري ابراهيم ابو اليقظان من خلال المقالات التي كان ينشرها ودفاعه عن الفكر الاسلامي آنذاك.	الجزائر
خمسينيات القرن العشرين	إن أول فكرة للمؤسسات المصرفية العاملة في إطار الشريعة الإسلامية كانت بإنشاء أول صناديق ادخار لا تتعامل بالفوائد الربوية.	ماليزيا باكستان
1963	أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي من خلال مصارف الادخار المحلية	مصر
1971	أول مصرف ينص على عدم التعامل بالفائدة بيعا وشراءا (بنك ناصر الاجتماعي) .	مصر
1972	اهتمام حقيقي بإنشاء مصارف إسلامية عملا بما جاء في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بضرورة انشاء مصرف إسلامي دولي للدول الإسلامية	السعودية
1975	النشأة الفعلية لأول مصرف إسلامي متكامل الوظائف "مصرف دبي الإسلامي."	الإمارات
1977-1978	واصل المصرف الإسلامي للتنمية نشاطه في دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، كما صاحب ذلك ظهور كل من بنك فيصل السوداني وبيت التمويل الكويتي ثم بنك فيصل الإسلامي ثم المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.	الأردن السودان الكويت

2008–1980	انتشرت المصارف الإسلامية عربيا وعالميا، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الموافقة للشريعة الإسلامية عام 2007 عالميا ما يقارب 450 مليار دولار مقارنة بـ 201 دولار سنة 2004	عالميا
الأزمة المالية العالمية– الآن	لقيت المصارف الإسلامية صدا واسعا، حيث بلغ معدل نمو الصيرفة الإسلامية خلال فترة الأزمة المالية العالمية معدل 23.46% ووصل عدد المصارف الإسلامية سنة 2010 الى ما يفوق 400 مصرف ومؤسسة مالية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.	عالميا

المصدر: حورية نادية، **دور الصيرفة الاسلامية في تفعيل اسواق الاوراق المالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم المالية والمصرفية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021–2022، ص: 06.

بدون شك، حظيت الصيرفة المالية الإسلامية بشعبية كبيرة في جميع أنحاء العالم، حيث زاد عدد الدول التي اعتمدتها سواء من خلال التحول الكامل إلى نظام مصرفي إسلامي متكامل، أو من خلال إنشاء مصارف إسلامية تعمل جنبا إلى جنب مع المصارف التقليدية (ازدواجية النظام المصرفي) .

المطلب الثاني: تعريف الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية

في ظل التقدم التكنولوجي السريع وتطورات العولمة الاقتصادية، ظهرت مفاهيم الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية كتحول حديث وبارز في مجال الخدمات المالية. يتيح للأفراد والشركات التمتع بفوائد الابتكار التكنولوجي فيما يخص إدارة الأموال والقيام بالمعاملات المالية بطرق تتسم بالفاعلية والأمان.

اولا: تعريف الصيرفة الإلكترونية

الصيرفة الالكترونية هي مفهوم يشير الى استخدام التكنولوجيا الرقمية في القطاع المصرفي، تتيح لنا اجراء المعاملات المالية وادارة حساباتنا عبر الانترنيت بسهولة وامان، ولقد استوقفتنا تعاريف كثيرة للبنوك الإلكترونية نذكر منها:

هي تقديم الخدمات والمنتجات البنكية التقليدية والحديثة للعملاء، من خلال التحويل الإلكتروني للأنشطة وتتضمن هذه العمليات مختلف الأساليب التي تمكن العملاء سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين من

الاطلاع على حساباتهم، ومعالجة صفقاتهم والحصول على معلومات حول مختلف الخدمات والمنتجات المالية[1].

كما تم تعريفها أيضا كأداة العمليات البنكية بوسائل إلكترونية، باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالسحب أو الدفع أو الائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية، وغير ذلك من أعمال البنوك. في ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك. إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع بنكه وهو في منزله أو مكتبه، مما يعني ذلك تجاوز بعدي المكان والزمان[2].

هي تقديم الخدمة المصرفية عبر الخط للزبائن، حيث يتم ربط الحاسوب الشخصي للزبون بحواسيب المصرف عبر الخطوط الهاتفية للقيام بمختلف العمليات المصرفية، وهذا ما يزيد كثيرا في راحة الزبائن حيث لا توفر الصيرفة الإلكترونية عليهم التنقل فقط بل تجعل استخدام الموزع الآلي للنقود والصيرفة بالمراسلة في أغلب الحالات عمليات غير ضرورية، وتمكن أيضا من إجراء العمليات ليس فقط على المستوى المحلي بل على المستوى العالمي دون انقطاع[3].

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن الصيرفة الإلكترونية هي عبارة عن استخدام التكنولوجيا الرقمية لإجراء المعاملات المصرفية بشكل إلكتروني. يمكن من إجراء تحويلات مالية، ودفع الفواتير، والتحقق من الأرصدة، وإدارة حسابات، وأداء العديد من العمليات المصرفية الأخرى عبر قنوات إلكترونية أهمها الأنترنت وتطبيقات الهواتف المحمولة.

ثانيا: تعريف الصيرفة الإسلامية

تعد البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية حيث تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى، ولقد استوقفتنا تعاريف كثيرة للبنوك الإسلامية نذكر منها:

---

[1]– محبوب علي، سنوسي علي، واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية مصرف السلام الجزائر نموذجا، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص: 13.

[2]– زبير عياش، سمية عبابسة، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة وتطوير البنوك الجزائرية، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 46، 2016، ص: 341.

[3]– اوصغير لويزة، خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، **مجلة اقتصاديات المال والاعمال**، العدد 07، سبتمبر 2018، ص: 368.

يعتبر المصرف الإسلامي مؤسسة مالية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية والمالية وتشارك في أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في تعزيز القيم الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكريمة للأمة الإسلامية[1].

هي مؤسسة مالية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية[2].

وتعرف أيضا على أنها مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الاجتماعي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي، أو هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وإتاحة الفرصة المواتية له للنهوض على أسس إسلامية التزاما بقاعدة الحلال والحرام[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الصيرفة الإسلامية هي نظام مصرفي يتبع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تسعى إلى تقديم خدمات مالية تتماشى مع القيم والأسس الإسلامية، مثل عدم استخدام الفوائد الربوية والتعامل بطرق مالية مشروعة، اذ تركز الصيرفة الإسلامية على المشاركة في الأرباح والخسائر وتعزيز المبادئ العادلة والمساواة في التعامل المالي.

المطلب الثالث: خصائص وشروط الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية

تعتبر الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية مجالين متقدمين في عالم الخدمات المالية، يتميزان بخصائص فريدة وشروط محددة، حيث ترتكز الصيرفة الإلكترونية على استخدام التكنولوجيا الرقمية لتيسير العمليات المالية، بينما تتلاءم الصيرفة الإسلامية مع المبادئ الشرعية لتقديم خدمات مالية خالية من الربا وفقًا للشريعة الإسلامية.

---

[1]– فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 01، بيروت، لبنان، 2004، ص: 17.

[2]– محمد محمود العجلوني، **البنوك الاسلامية: احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة، ط 01، عمان، الاردن، 2008، ص: 110.

[3]– حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار صفاء، عمان، الأردن، 2011، ص: 154.

اولا: خصائص وشروط الصيرفة الإلكترونية

تشهد الصيرفة الإلكترونية طفرة هامة في عالم الخدمات المالية، حيث يجسد تقدماً تكنولوجياً ملحوظاً يعزز من سرعة وسهولة إجراءات الأعمال المالية للأفراد والشركات. يتسم هذا النموذج بخصائص فريدة ويخضع لشروط محددة لضمان الأمان والفعالية في تقديم الخدمات.

1_ خصائص الصيرفة الإلكترونية: للصيرفة الإلكترونية مميزات خاصة عن إدارة البنوك التقليدية الكلاسيكية بمجموعة خصائص ويمكن ذكرها كما يلي:

أ. **اعتماد الإدارة الإلكترونية:** يتيح الأداء الإلكتروني للإدارة البنكية تنفيذ جميع المعاملات بشكل إلكتروني، بدءًا من التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم وحتى التحفيز. يتم ذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات واعتماد بنية تحتية إلكترونية تشمل أجهزة تكنولوجية حديثة وبرمجيات ونظم معلومات وكوادر متخصصة.

ب. **إزالة القيد المكاني للخدمة البنكية:** تظهر قنوات التوزيع الإلكترونية، مثل الصرافات الآلية ونقاط البيع الإلكترونية والصيرفة المنزلية وبنوك الإنترنت، كبدائل للفروع التقليدية. تتيح هذه القنوات للعملاء إجراء العديد من الخدمات بدون الحاجة إلى زيارة الفرع، مما يوفر الوقت والجهد.

ج. **إزالة القيد الزمني للخدمة البنكية:** حيث يسهل للعملاء من خلال الصيرفة الإلكترونية الحصول على الخدمات البنكية في أي لحظة زمنية. ولا ينحصر في المجال الزمني المخصص لأداء موظفي البنك لمهامهم الإدارية. اذ ان الصيرفة الإلكترونية تضمن استمرارية ودوام أداء الخدمة.

د. **سهولة التعامل والتواصل:** يمكن للصيرفة الإلكترونية تقديم ونشر المعلومات بسرعة ودقة عالية، مما يسهل التفاعل والتواصل مع العملاء.

هـ. **المرونة الإدارية:** يستطيع البنك عند ممارسته للصيرفة الإلكترونية توسيع الخيارات المتاحة في عرض الخدمة من طرف البنك وطلبها من طرف العميل، ويرجع ذلك إلى أن الإدارة الإلكترونية إدارة مرنة يمكنها بفعل التقنية وبفعل إمكاناتها الاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها متعدية بذلك حدود الزمان والمكان وصعوبة الاتصال، مما يعين الإدارة على تقديم الكثير من الخدمات التي لم تكن متاحة أبدا بفعل تلك العوائق في ظل الإدارات التقليدية. [1]

[1]– بن عمر خالد، بورزامة جيلالي، واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر بين معيقات التوسع ومتطلبات النجاح، **مجلة البحوث الاقتصادية العربية**، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ط 02، 2017، ص: 98.

2_ شروط الصيرفة الإلكترونية: لنجاح الصيرفة الإلكترونية لابد من وجود بنية تحتية تقنية وخصوصا في مقدمة المتطلبات ويمكن ذكرها فيما يلي:

أ. **البنية التحتية التقنية:** تحتل البنية التحتية التقنية دورًا حيويًا في نجاح الصيرفة الإلكترونية، خاصة في ظل مشروعات التكنولوجيا الحديثة وتقنيات المعلومات. لا يمكن عزل البنية التحتية للصيرفة الإلكترونية عن بنى الاتصالات وتقنية المعلومات لأي دولة. يأخذ بعين الاعتبار بأن الصيرفة تعتمد على الأعمال الإلكترونية، والمتطلب الرئيسي لضمان النجاح والأمان والسلاسة في عصر المعلومات هو كفاءة البيئة التحتية وسلامة سياسة السوق الإتصالي، بالإضافة إلى تحديد السياسات السعرية لمقابل خدمات الربط بالإنترنت. والعنصر الثاني للبنى التحتية يتمثل بتقنية المعلومات من حيث الأجهزة والبرمجيات والحلول والكفاءات البشرية المدربة والوظائف الاحترافية، وهذه دعامة الوجود والاستمرارية.

ب. **ضرورة توافر كوادر بشرية ذات كفاءة عالية:** إذ أن توفر الإطارات البشرية المؤهلة والقادرة على أداء الأنماط الجديدة من العمل القائم على التقنية الحديثة، يعد من المتطلبات الضرورية لضمان التحول نحو الصيرفة الإلكترونية، وهو ما يتطلب التواصل التأهيلي والتدريبي للإطارات في مختلف الوظائف الفنية، المالية، التسويقية، الاستشارية والإدارية.

ج. **مواكبة التطوير والاستمرارية والتنوعية:** يتعين على البنوك أن تكون متمحورة حول التنوع والتحفيز لتحقيق التطوير المستدام. اذ يمكن تحقيق ذلك من خلال تحفيز الابتكار والتنوع في الخدمات المقدمة، وضمان استمرارية العمليات بأسلوب متطور وفعّال، دون التسرع أو الاكتفاء بالترقب.

د. **التفاعل مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية المالية:** لا تكون التفاعلية في التعامل مع الجديد فقط أو البنى التحتية فقط، وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي، تلك الأفكار التي تأتي نتيجة تفكير إبداعي وليس نتيجة تفكير نمطي.

هـ. **التقويم المستمر:** تتطلب الاستمرارية في أداء الصيرفة الإلكترونية التقييم الموضوعي والمستمر لفاعلية أداء أدواتها الإلكترونية، بالاستعانة بالجهات والكوادر المتخصصة لمعرفة أدائها والوقوف على الصعوبات التي تواجه عملها واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة للحد منها. [1]

[1]– علي محجوب، علي السنوسي، واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية– مصرف السلام، نموذجا، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 04، 2022، ص– ص: 14_15.

ثانيا: خصائص وشروط الصيرفة الإسلامية

تعتبر الصيرفة الإسلامية نموذجًا ماليًا فريدًا يستند إلى المبادئ الشرعية الإسلامية، حيث يتجنب استخدام الربا ويركز على المشاركة في المخاطر وتحقيق الأرباح بطرق تتفق مع الشريعة. يتمتع هذا النوع من الصيرفة بخصائص خاصة ويتطلب الامتثال لشروط محددة لضمان توفير خدمات مالية متميزة وشرعية.

1_ خصائص الصيرفة الإسلامية: تتميز البنوك الاسلامية بجملة من الخصائص ّتميزها عن البنوك التقليدية، والتي يمكن لنا حصرها فيما يلي:

أ_ البنك الاسلامي ذو صفة عقائدية: من بين أبرز ما يميز المصارف الاسلامية هو أنها ذات صبغة عقائدية، بمعنى أنها لابد وأن تتفق في نظامها مع أحكام الشريعة الإسلامية، التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، على اعتبار أنها مكون رئيسي من أجزاء هذا النظام، وعلى أساس ذلك يعكف القائمون على أمر المصارف الإسلامية والمتعاملون معها بالامتثال وتطبيق القواعد والأحكام التي تؤسسها الشريعة الإسلامية ومقاصدها في كل عملياتها ومعاملتها[1].

ب_البنك الإسلامي ذو صفة تنموية: تعتبر الصفة التنموية من السمات الرئيسية المميزة للبنوك الإسلامية وذلك لمساهمتها ليس فقط في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع من خلال السعي نحو أكبر نفع ممكن سواء بطريقة مباشرة أو غَير مباشرة، ولكن ّتمتد أيضا إلى التنمية النفسية، العقلية والأخلاقية والاجتماعية، على اعتبار أن الاستثمار في الإنسان هو أحسن استثمار للتطور والنهوض بالمجتمع[2].

وهي في ذلك تربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، إذ أنها تزاوج بين جانبي الإنسان الروحي والمادي، كون الإسلام وحدة متكاملة لا تنفصل فيه جوانب الحياة المختلفة، فالمصرف الإسلامي يرى أن التنمية الاجتماعية هي أساس التنمية الاقتصادية، ومن الأمثلة العملية عن ذلك أنه يجمع الزكاة ويتولى مهمة توزيعها وإيصالها إلى مستحقيها من الأصناف الثمانية التي حددها الإسلام. كما أن البنوك الإسلامية عندما تقوم بوضع سياستها الاستثمارية أو عند دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تقوم بتمويلها بالاشتراك مع غيرها من العملاء، تقوم بتفضيل تلك المشاريع التي تعمل على توظيف أكبر عدد

---

[1]– مخلوفي طارق، **متطلبات تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية لسنة 2008**، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2020، ص: 119.

[2]– حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **ادارة المصارف الاسلامية: مدخل حديث**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط 02، 2012، ص: 96.

ممكن من العمالة والتي تساهم في تنمية المناطق النائية وزيادة العمران فيها، والابتعاد عن المشروعات التي تلوث البيئة أو تؤدي إلى تبديد موارد المجتمع في إنتاج سلع غير ضرورية[1].

ج_ البنوك الإسلامية تخضع للرقابة الشرعية: تخضع البنوك الإسلامية إلى الرقابة المصرفية والرقابة المالية وأيضا إلى رقابة شرعية، هذه الاخيرة تخص البنوك الإسلامية دون غيرها وتمثل الفارق بينها وبين البنوك التجارية، وبدون هذه الرقابة تصبح البنوك الإسلامية اسما على غَير مسمى، والرقابة الشرعية هي بيئة مستقلة متخصصة ودائمة تتولى فحص وتحليل مختلف الأعمال والأنشطة في جميع مراحلها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم كذلك بالتحقق في مدى تنفيذ الفتاوى والأحكام الشرعية وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة المناسبة لما هو غَير مشروع[2].

د_ البنوك الإسلامية تتميز بتطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة بالربح والخسارة: تتصف المصارف الإسلامية باعتمادها لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة المبني على قاعدة "الغرم بالغنم"، إذ تراعي آلية عمل المصارف الإسلامية طبيعة العمليات التجارية وما تستلزمه من وجود ربح أو خسارة، وما تلعبه المهارة الشخصية والجهد الشخصي والظروف المحيطة من دور رئيسي في تحقيق الربح والخسارة، وهذا بخلاف العمل المصرفي التقليدي القائم على تحديد عائد مضمون بغض النظر عن نتيجة النشاط[3].

2_ شروط الصيرفة الإسلامية: ان للصيرفة الإسلامية عدة شروط نذكر منها ما يلي: [4]

- تحريم الربا في المعاملات المالية بمعنى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا أو عدم تقديم القروض بفائدة؛
- تحريم الغرر؛
- تحريم المتاجرة في الأنشطة المحرمة والمشبوهة؛
- ضرورة ربط العمليات المصرفية بالاقتصاد الحقيقي؛
- اعتماد مبدأ تقاسم المخاطر في صيغ البيوع وتقاسم الأرباح والخسائر في صيغة المشاركة وتقاسم الأرباح في صيغة المضاربة؛
- تحريم بيع ما لم يقبض وربح ما لم يضمن؛

---

[1]– محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، **اساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ب ط، 1985، ص: 307.

[2]– فادي محمد الرفاعي، **المصارف الاسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 01، 2004، ص: 181.

[3]– حسين محمد سمحان، **اسس العمليات المصرفية الاسلامية**، دار المسيرة للنشر، عمان، الاردن، ط 01، 2013، ص: 87.

[4]– الانترنت، الموقع الرسمي لبنك البراق، رابط الموقع: **https://alburaq.bank-abc.com** .

- تحريم كافة أشكال الاحتكار ومنع الاكتناز بصوره المختلفة؛
- تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق إحياء فريضة الزكاة.

المبحث الثاني: مظاهر الصيرفة الإلكترونية

تعد الصيرفة الإلكترونية من أحدث المفاهيم الاقتصادية التي لاقت اهتمامًا كبيرًا من طرف الباحثين خلال السنوات الأخيرة الماضية، لاسيّما ونحن نعايش عصر حافل بتكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية التي أفرزت كمًا هائلًا من التطبيقات مست جميع القطاعات الاقتصادية ففي ظل هذا المفهوم الجديد أصبح بإمكان عملاء المصارف عمليات المبادلات بواسطة شبكة الاتصالات وذلك أثناء استخدام وسائل، وسائط وأنظمة الدفع الإلكترونية المتاحة من طرف البنوك.

المطلب الأول: وسائل الدفع الإلكترونية

ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية كنتيجة للتطور التكنولوجي، وكحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية، وبالفعل تمكنت الوسائل الحديثة من الانتشار بسرعة، وقد ساعد في ذلك المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف البنوك لجذب أكبر عدد من العملاء وجعلهم يختبرون فعالية ومزايا هذه الوسائل حديثة النشأة.

أولا: مفهوم ونشأة وسائل الدفع الالكترونية

إن الواقع الاقتصادي يحتم على الأفراد والمؤسسات استخدام وسائل دفع متعددة في تعاملاتهم التجارية أو الخدماتية اليومية، سواء فيما بينهم أو في تعاملاتهم مع المؤسسات المصرفية أو من خلالها.

1_ مفهوم وسائل الدفع الالكترونية: تعرف وسائل الدفع الإلكتروني على أنها وسيلة الكترونية بها قيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، يتم وضعها في متناول المستخدمين كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة.[1]

كما عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة إلكترونية، وهذا يعني أن وسائل الدفع الإلكترونية هي عبارة عن تحويل معاملات من خلال نقل معطيات من طرف إلى آخر

[1]– قطاف عقبة، بومعراف فاطمة الزهراء، الواقع المحاسبي لوسائل وأنظمة الدفع الإلكتروني في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة –الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المواد البترولية (نفطال)، **مجلة ميالف للبحوث والدراسات**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 30جوان 2021، ص: 309.

أو من نظام إلى آخر وهذه المعطيات تتم معاجلتها من طرف وسيط نظام المعاجلة وتتم هذه العملية عن طريق مجموعة الأدوات الإلكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن وسائل الدفع الإلكترونية هي عبارة عن قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا تحظى بالقبول العام كبديل للعملات النقدية والورقية فهي تسمح بتحويل الأموال بغض النظر عن الشكل المستخدم وفق دعامة الكترونية من أجل تسهيل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة، بأقل تكلفة ممكنة وفي أي زمان ومكان.

2_ نشأة وسائل الدفع الإلكترونية: لقد كان ظهور وسائل الدفع الالكترونية نتيجة التحديات المالية بفعل الصيرفة الالكترونية، ومهما كانت درجة الحداثة على المستويات الجزئية فعلم الوساطة المالية عرف تحول غير من اهداف واستراتيجيات المصارف في الآونة الأخيرة، وكان ذلك نتيجة الثورة التكنولوجية الحديثة في الاعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية.

غير ان استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الأصل الى ظهور بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف في فرنسا وفي الولايات المتحدة الامريكية، وذلك من خلال بطاقات معدنية تستخدم في تعريف الزبون على مستوى البريد، حيث انه في نهاية السبعينات نتيجة الثورة الالكترونية تم تزويد البطاقة بمسارات مغناطيسية في الكثير من الدول الصناعية وما ميزها انها تحتوي على ذاكرة، ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراءات عملية الدفع.

تعددت وسائل الدفع الحديثة من خلال السحب او الدفع او التعامل مع الأوراق المالية، ويرجع استخدام النقد الالكتروني لبداية الثمانينات حيث برز مفهوم النقد الالكتروني، ومع بداية التسعينات أصبحت كل بطاقة دفع مرغوبة فهي تسمح بالتعريف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها وهو ما يعد دعم كبير لأمن وسلامة العمليات.[2]

ثانيا: أشكال وسائل الدفع الإلكترونية

إن ظهور التكنولوجيا وشبكات الاتصال، أدى إلى تطوير وسائل الدفع التقليدية، حيث أصبح تداول الأموال عن طريق وسائل أفرزتها التكنولوجيا الحديثة، فيما يلي سنذكر أهم هذه الوسائل :

---

[1]– زهير زواش، **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011/2010، ص–ص: 17 –18.

[2]– تطار محمد منصف، الصيرفة الالكترونية والجهاز المصرفي الجزائري، **مجلة الباحث**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 02، 2002، ص: 10.

1_ البطاقات الإلكترونية: تعرف أيضا بالبطاقات البنكية أو الدفع الإلكتروني، هي أدوات مالية تمكن حامليها من اجراء المعاملات المالية بطريقة رقمية وآمنة، تصدر عادة من قبل المؤسسات المالية كالبنوك وتعتبر بديلا لحمل النقود التقليدية، وأكثر البطاقات شيوعا نجد التقسيمات التالية:

أ. من حيث السعة والأمان: وهناك نوعان من البطاقات:

• **البطاقات الممغنطة :** هي عبارة عن بطاقات ذات دعامة بلاستيكية تحتوي على شريط ممغنط يتضمن اسم صاحب البطاقة بالإضافة لرقم يمثل رقم البطاقة والذي يمكن التعرف عليه بواسطة الوحدات الطرفية للحاسب الآلي في البنوك وأيضا من خلال نهائيات نقاط البيع، وآلة السحب الآلي[1]. كما تحتوي على قيمة مالية مخزنة فيها عادة، وعلى هذا الأساس يمكن استخدام هذه البطاقات للدفع عبر الإنترنت وغيرها من الشبكات المرتبطة بها[2].

• **البطاقات الذكية :** هي بطاقة بلاستيكية تحوي معالج دقيق يتمثل في شريحة دقيقة مثبتة في البطاقة تسمح بتخزين أكبر قدر من المعلومات عن طريق البرمجة الأمنية، وتحتوي هذه البطاقة على اسم المتعامل، العنوان، البنك المصدر لها، طريقة الصرف وتاريخ حياة العميل المصرفية. اخترعت هذه البطاقة سنة 1975 بدا استخدام سنة 1981من طرف شركة فيليبس[3]. ويتم استخدام هذه البطاقات في مجالات متعددة منها تحويلها إلى حافظة الكترونية تملأ وتفرغ من النقود، كما أنها تستخدم في إجراء التحويلات المالية[4] عند التعامل تمر هذه البطاقة على آلة قارئة لها، ويتم خصم قيمة المشتريات ونقلها مباشرة إلى طرفي الآلة التي توجد لدى البائع دون حاجة لتوقيع أو تصديق، ويستطيع الأخير أن ينقل قيمة الصفقات إلى حسابه بمصرفه كما يريد، وتتسم هذه البطاقات بأنه يمكن إعادة شحنها مرة ومرات بنفس الطريقة[5].

---

[1]– بن موسى عمر، **الخدمات المصرفية الإلكترونية ومتطلبات تطويرها في الجزائر –دراسة ميدانية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2020/2019، ص: 35.

[2]– عامر إبراهيم قنديلجي، **التجار ة الإلكترونية وتطبيقاتها**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان، د. ط، 2006، ص: 197

[3]– معطي الله خير الدين، بوقمقوم محمد، المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية، **الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004، ص: 200.

[4]– رأفت رضوان، **عالم التجارة الإلكترونية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ط1، 1999، ص–ص: 55 –56 .

[5]– السيد أحمد عبد الخالق، **التجارة الإلكترونية والعولمة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، د ط، 2006، ص:182.

ب. من حيث الاتصال: وتقسم إلى نوعين تلامسية وغير تلامسية:

• **بطاقات الاتصال المباشر (تلامسية)** : يحتوي هذا النوع من البطاقات على صفيحة معدنية ذهبية تقع في المقدمة، عندما تمر البطاقة على القارئ يحدث اتصال الكتروني ويتم تمرير البيانات من خلال القرص.

• **بطاقات الاتصال غير المباشر (لا تلامسية)** : في هذا النوع، إضافة إلى وجود قرص محفور على البطاقة، يوجد هوائي محفور أيضا، وهنا تمرر المعلومات من وإلى البطاقة عن طريق الهوائي إلى هوائي آخر مربوط بقارئ للبطاقة أو أي أداة أخرى، ويستخدم هذا النوع من البطاقات في التطبيقات التي تحتاج إلى معالجة سريعة مثل الدفع في القطارات[1].

ج. من حيث الائتمان: يوجد نوعان من البطاقات من حيث الائتمان:

- **البطاقات الائتمانية:** هي بطاقات بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية تصدرها البنوك أو منظمات دولية، تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة، وهي من أشهر الخدمات البنكية الحديثة بموجبها يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات عديدة، تقوم على منح هؤلاء المتعاملين الحاملين لها ائتمانا مجانيا يقومون بسداده في فترات متفق عليها و غالبا يوم استلام الفاتورة بمختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم، حيث يرسل البنك هذه الفواتير في نهاية كل شهر لكل زبون ولا يدفع المتعامل أي فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الآجال المحددة، إلا أنه يدفع فوائد شهرية عن الرصيد المتبقي دون سداد بعد فوات الآجال المحددة للسداد كما يتقاضى البنك التجاري عمولة من المحلات التجارية المتعاقد معها تؤخذ من قيمة المبيعات التي تمت بهاته البطاقة [2].
- **البطاقات غير الائتمانية:** هذا النوع من البطاقات لا تمنح لحاملها إمكانية القيام بعملية الدفع أو التسوية لمستحقاته إلا إذا توفر فعليا على الأموال المقابلة لعملية التسوية، فهي إذن لا تمنح لحاملها أي ائتمان أو قرض [3] .

2_ الأوراق التجارية الإلكترونية: هي محررات معالجة إلكترونيا، إما كليا أو جزئيا، يتم إصدارها وفق ضوابط وبيانات قانونية محددة متفق عليها كل بحسب طبيعة الورقة التجارية، تتضمن حقا محله مقوم نقدا، قابلة

---

[1]– الشمري ناظم محمد نوري، عبد الفتاح زهير العبدالات، **الصيرفة الإلكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط 1، 2008، ص: 49.

[2]–جميل أحمد، رشام كهينة، بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 2009، ص: 109.

[3]–سعيدي عزو، الأمن التقني للدفع الإلكتروني أي فعالية؟، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد 02 ،2017، ص: 119.

للتداول بالطرق التجارية، ومستحقة الدفع لدى الاطلاع، أو بعد أجل قصير، وتقوم مقام النقود في الوفاء[1]، كما أن للأوراق التجارية الإلكترونية صورتان:

أ. **أوراق تجارية الكترونية ورقية:** وهي تصدر منذ البداية على شكل ورقة كشيك والسفتجة، غير أنه يتم معالجتها إلكترونيا عند تقديمها لدى البنك لتحصيل قيمتها أو تظهيرها لأي طرف آخر، وذلك بعد قيام البنك بنقل البيانات على الشريط الممغنط عن طريق المسح الضوئي، بحيث يتم تداول هذا الشريط الذي يتضمن البيانات. فهذا النوع من الأوراق التجارية الإلكترونية يصدر في شكل نموذج مطبوع، ويشترط أن تتم طباعته بطريقة تسمح باستعماله والاطلاع عليه بالحاسب الآلي.

ب. **أوراق تجارية الكترونية ممغنطة:** هي تلك التي تصدر منذ البداية على دعامة ممغنطة، فلا يمكن الاطلاع عليها ومعاملتها عن طريق الحاسب الآلي فقط دون أن يوفر إمكانية الاطلاع عليها مباشرة، تتضمن هذه الأوراق التجارية الإلكترونية كافة البيانات الإلزامية والتي من ضمنها التوقيع[2] .وتوجد أشكال للأوراق التجارية الإلكترونية تندرج تحت الفئتين الورقية أو الممغنطة تتمثل في الشيك الإلكتروني، السفتجة الإلكترونية، والسند لأمر الإلكتروني.

3_ النقد الافتراضي(العملة الرقمية): وقد عرفت النقود الإلكترونية بأنها التمثيل الإلكتروني للنقود التقليدية ووحدة النقود الإلكترونية يشار لها عادة بالعملة الرقمية أو الإلكترونية، وبالتالي فإن القيمة الفعلية للعملة الرقمية في وحدات النقود التقليدية ليست لها علاقة بالموضوع فالعملة الرقمية تولد بواسطة وسطاء سماسرة، فإذا أراد العميل شراء عملة رقمية فإنه يتصل بوسيط ويطلب كمية محدودة من العملات ويدفع نقود فعلية حينئذ يمكن للعميل أن يقوم بالشراء من أي تاجر يقبل العملات الرقمية لذلك الوسيط، وكل تاجر يمكنه الاستيراد من عملات الوسيط التي تم الحصول عليها من العملاء وبمعنى آخر فإن الوسيط يأخذ العملات مرة واحدة ويضع على حساب التاجر نقود فعلية[3]. ومن بين العديد من عملات النقد الافتراضي نذكر أشهرها:

- **عملة بتكوين:** تمت الإشارة إلى البتكوين Bitcoin لأول مرة في ورقة بحثية سنة 2008 من شخص مجهول الهوية يدعى "ساتوشي ناكاموتو" والبعض يتحدث عن أن الذي ابتكرها هم مجموعة من الطالب الايرلنديين يتخفون وراء هذا الاسم المستعار، وقد وصفها بأنها نظام نقدي إلكتروني يعتمد في التعاملات

[1]–منزول يمينة، صافة خيرة، الأوراق التجارية من التقليدية إلى الإلكترونية، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد15، العدد01، أفريل 2022، ص: 332.

[2]– مرشيشي عقيلة، السفتجة الإلكترونية بديلة للسفتجة التقليدية، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، المجلد10، العدد01 ،10 جوان 2015، ص–ص: 203–204.

[3]– أم الخير قوق، حنان طهاري، المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد07، العدد01، مارس2022، ص: 918.

المالية على مبدأ الند للند وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط، وقال أن الهدف من هذه العملة التي طرحت للتداول لأول مرة سنة 2009 هو تغيير الاقتصاد العالمي بنفس الطريقة التي غيرت بها الأنترنت أساليب النشر. والبتكوين هي عملة رقمية لا وجود مادي لها يتم إنشاؤها وفق خوارزمية تميز كل مستخدم عن الآخر دون إشارة إلى هويته تخزن في محفظة إلكترونية سرية ترسل وتستقبل الأموال ولا يمكن معرفة صاحبه[1].

- **عملة الإثريوم:** يرمز لها ب ETH وتعد حاليا ثاني أقوى عملة رقمية بعد البيتكوين، وهي عبارة عن قيمة يحصل عليها المستخدم كمكافئة مالية افتراضية من الشخص المبرمج للأشخاص المتصلين بالشبكة، الذين يستخدمون أجهزة الكومبيوتر الخاصة بهم لتنفيذ الأمر وإتمام العقد وتأكيد صحته وهي تشبه عملية التعدين في البتكوين[2].

المطلب الثاني: الوسائط البنكية الالكترونية

لقد تميز العمل المصرفي في هذا العصر بالاعتماد على التكنولوجيا الاعلام والاتصال، بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية ورفع كفاءة أدائها، بما يتماشى والتقدم المتسارع الذي مس الصناعة المصرفية في بداية هذا القرن، وفي هذا السياق تسعى الدول المتقدمة لتكثيف استخدام أحدث تقنيات المعلومات والاتصال، وتحقيق هدف خفض العمليات المصرفية التي تتم داخل فروع البنك لتصل إلى حدود 10% من إجمالي العمليات، بينما تتم العمليات الأخرى بواسطة قنوات إلكترونية مثل أجهزة الصرف الالي، والبنوك الالكترونية إلى غيرها من الوسائط الالكترونية.

أولا: أجهزة الصراف الآلي

إن امتداد الثورة التكنولوجية الى القطاع المصرفي نتج عنه التفكير الجدي حول كيفية تسجيل اعمال البنوك، وذلك من خلال تخفيض أعباء الاعمال المكتبية في مختلف أنواع المعاملات المالية التي تتم فيها من ناحية، وربحا للوقت وتقليل التكاليف من ناحية أخرى، وقد أسفرت هذه المحاولات عن ظهور وسيلة حديثة متطورة يمكنها أن تنوب عن الانسان المصرفي في أداء مختلف الخدمات سواء الدفع أو السحب أو الإيداع أو تحويل الأموال أو غيرها من الخدمات الحديثة، وهذه الوسيلة تسمى بأجهزة الصراف الالي.

[1]– محمود، هند فالح، الحكم الشرعي والقانوني للعملة الافتراضية (البتكوين)، **مجلة جامعة تكريت للحقوق**، تكريت، العراق، المجلد 4 العدد 03، 2009، ص141.

[2]– أحمد إبراهيم فاضل، **إطار مقترح للمعاملة الضريبية للعملات المشفرة**، قسم المحاسبة، القاهرة، مصر، 2020، ص36.

1_ تعريف أجهزة الصراف الآليATM*: بدأ استخدام الصراف الالي سنة 1967 بالمملكة المتحدة بأحد فروع البنك باركليز، واستخدمت هاته أجهزة لأول مرة على نطاق الواسع في المملكة المتحدة في عام 1973، وكان الهدف منها تمكين العملاء من قيام سحوبات نقدية او ايداعات خارج ساعات العمل المصرفي، وتحفيز عدد المعاملات داخل البنك أو فرعية، ومع بداية الثمانينات انفصلت هذه الآلات على الجدار الخارجي للبنك وأصبح تظهر في أماكن متعددة كالمتاجر، ومحطات الوقود ومراكز التسويق لتحويل ذلك الاهتمام من تخفيض تكاليف المعاملات لتحقيق الميزة التنفسية.

هو جهاز الكتروني يوفر لعملاء المؤسسات المالية اجراء المعاملات في الأماكن العامة كبديل عن الحاجة الى موظف للقيام بأي عملية، بحيث يجب على العميل ادخال بطاقة بلاستيكية مرمزة تحتوي على رقم خاص بالعميل وبعض المعلومات الأمنية. ومن العمليات المالية التي يسمح بالقيام بها من خلال الصراف الآلي الوصول الى الحسابات المصرفية وسحب النقود ومعرفة ارصدة الحسابات.

ATM هو جهاز الكتروني يستخدم من قبل عملاء البنك لمعالجة الحساب حيث يصل المستخدمون الى حساباتهم من خلال نوع خاص من البطاقات البلاستيكية المشفرة بمعلومات المستخدم على شريط مغناطيسي، يحتوي الشريط على رمز تعريف يتم ارساله الى الكمبيوتر المركزي الخاص بالبنك عن طريق المودم. اذ يقوم المستخدمون بإدراج البطاقة في أجهزة الصراف الآلي للوصول الى الحساب ومعالجة معاملات حساباتهم.

وهو جهاز يعمل أوتوماتيكيا لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سلفا تلبي العديد من الحاجات المصرفية لصالح العملاء، وتكون متمثلة بشبكة حاسب المصرف ويقوم العميل باستخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة ذكية للحصول على الخدمات المختلفة[1].

ومن التعاريف السابقة تعرف أجهزة الصراف الآلي بأنها محطات طرفية الكترونية متصلة بالحساب الآلي للمصرف، من خلالها يقدم خدمات مصرفية دون توقف ودون مساعدة من موظف المصرف، تجدر الإشارة هنا إلى أن آلات الصرف الآلي هي من أكثر الوحدات الالكترونية شيوعا واستخداما في مجال الخدمة المصرفية.

2_ أنواع أجهزة الصراف الآلي: تنقسم أجهزة الصراف الالي إلى[2]:

---

* **ATM: A**utomated **T**eller **M**achines.

[1]– هالة عبدلي، الصيرفة الإلكترونية آلية لضمان جودة الخدمات المصرفية، **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية**، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، العدد01، جوان 2017، ص: 387.

[2]– بن جدو أمينة، ديقش سمية، ممارسات خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد04، العدد02 ،30 سبتمبر2020، ص: 91.

أ. **الموزع الآلي للأوراقDAB***: هو آلة أوتوماتيكية، تستخدم عن طريق بطاقة الكترونية يسمح بسحب مبلغ من المال دون اللجوء إلى فرع البنك، وهو جهاز موصول بوحدة مراقبة الكترونية تعمل على قراءة المدارات المغناطيسية للبطاقة، كما يعمل دون انقطاع ويساهم بدوره في تخفيض نشاط السحب في الفرع.

ب. **الشباك الأوتوماتيكي البنكGAB***: يقدم هذا الجهاز خدمات أكثر تعقيدا وتنوعا بالنسبة للموزع الآلي للأوراق، فهو موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون بفضل رقم سري، كما يسمح للزبائن بإجراء العديد من العمليات كمعرفة الرصيد، والقيام بالتحويلات، طلب شيكات.

3_ نهائي نقطة البيع الإلكترونيةTPE** : تعتمد هذه التقنية على وجود اتصال عن بعد بين الحاسوب الإلكتروني الرئيسي للبنك وبين شاشات طرفية موجودة في المحالات التجارية وتعمل كأجهزة إدخال من وإلى الحاسب المركزي للبنك من خلال شبكة الهاتف كخطوط ربط بين الحاسوب الإلكتروني والشاشات الطرفية، حيث يمكن هذا النظام للعملاء من شراء احتياجاتهم من المحالات المشتركة في النظام، وذلك من خلال استخدام بطاقة دفع يتم إدخالها في جهاز الكتروني معد لهذه الغاية ومن خلاله يتم تحويل المبلغ المطلوب الكترونيا من حساب الزبون إلى حساب البائع.

ثانيا: البنوك الالكترونية

مع ازدياد عمليات التجارة الدولية الالكترونية أصبح هناك الكثير من رؤوس الأموال الضخمة التي يتم استثمارها في هذا المجال، وأصبح هناك احتياج كبير لوجود نوعية جديدة من البنوك غير التقليدية تستطيع التعامل مع هذا النوع الجديد من التجارة ولا تتقيد بمكان معين أو بأوقات عمل معينة كالبنوك التقليدية، وعليه نشأت فكرة البنوك الالكترونية وهي الفكرة الأمثل التي تستطيع التعامل مع هذا النوع الجديد من التجارة الالكترونية الدولية لما لها من مميزات كبيرة.

1_ تعريف البنك الالكتروني: ظهرت المصارف الإلكترونية نتيجة النمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وساهمت بشكل فعال في تقديم خدمات متنوعة وبتكاليف منخفضة، مختصرة للوقت والمكان.

* **DAB** : **D**istributeur **A**utomatique de **B**iller.

* **GAB** : **G**uichet **A**utomatique **B**ancaire.

** **TPE** : **T**ermina**l** de **P**aiement **E**lectronique.

فالبنوك الالكترونية ماهي الا وسيلة الكترونية لنقل المنتجات والخدمات البنكية التقليدية والحديثة مباشرة الى العملاء عبر الانترنت، وهي بذلك تمكنه من الوصول لحساباتهم واجراء عمليات والحصول على معلومات دون الحاجة الى تنقل بين فروع البنوك[1].

وهي بمعناها الواسع ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية فحسب، بل موقعا ماليا تجاريا وإداريا استشاريا شاملا له وجود مستقل على الخط، يتم التعاقد معه للقيام بخدمات أو تسوية معاملات أو إتمام الصفقات على المواقع الإلكترونية[2].

2_ أصناف البنوك الالكترونية: ليس كل موقع لبنك على شبكة الانترنت يعني بنكا الكترونيا، وسيظل معيار تحديد البنك الالكتروني مثير للتساؤل الى ان يتم تشريعيا تحديد معيار منضبط في هذا الحقل، ووفقا لدراسات جهات الاشراف والرقابة الامريكية والأوروبية، فإن هناك ثلاثة صور أساسية للبنوك الالكترونية على الانترنت هي:

- **الموقع المعلوماتي:** وهو المستوى الأساسي للبنوك الالكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الالكتروني المصرفي، ومن خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية؛
- **الموقع الاتصالي:** بحيث يسمح الموقع بنوع ما من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات؛
- **الموقع التبادلي:** وهذا هو المستوى الذي يمكن القول أن البنك فيه يمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول الى حساباته، وادارتها، واجراء الدفعات النقدية، والوفاء بقيمة الفواتير، واجراء كافة الخدمات الاستعلامية والحوالات بين حساباته داخل البنك او مع جهات خارجية[3].

ثالثا: الهاتف المصرفي

---

[1]– محمد إبراهيم الشرقاوي **مفهوم الاعمال المصرفية والالكترونية واهم تطبيقاتها**، مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، الجامعة العربية المتحدة، الامارات العربية المتحدة، المجلد01، 10–12 ماي 2003، ص:40.

[2]– كريمة بركات، الصيرفة الإلكترونية في الجزائر –المفهوم، الواقع، ومتطلبات التنشيط، **مجلة معارف**، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد16، العدد02، ديسمبر 2021، ص–ص :186–187.

[3]– نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر**، مذكر ة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010 /2011، ص: 68.

مع تطور الخدمات المصرفية على المستوى العالم، أنشأت المصارف خدمة الهاتف المصرفي لتتحاشى طوابير العملاء للاستفسار على حساباتهم، وتستمر هذه الخدمة 24ساعة يوميا (وكل يوم في العام بما فيها الإجازات والعطل الرسمية).

1_ ماهية الهاتف المصرفي: نشأ الهاتف المصرفي مع تطور خدمات البنوك للرد على استفسارات العملاء بخدمة مستمرة ويختلف نظام خدمات الهاتف المصرفي من بنك لآخر من حيث أساليب وعدد وأنواع الخدمات التي يوفرها هذا النظام.

ويقصد به آلية اتصال تمكن عميل المصرف من القيام ببعض العمليات إلكترونيا عن بعد عبر الاتصال بالمصرف عن طريق الهاتف العادي الثابت أو النقال برقم يحدده المصرف لهذه الغاية، بعد موافقته على إفادة العميل من هذه الخدمة[1]. وفي المقابل يستطيع هذا الأخير برقم سري خاص أن يسحب مبالغ من حسابه وتحويلها لسداد الكمبيالات والفواتير المطلوبة، وكذلك الحصول على القروض وفتح اعتمادات مستندية، أو غير ذلك من العمليات[2].

كما أن الهاتف المصرفي يعتبر خدمة تقدمها المصارف تعتمد على توفير رقم هاتف خاص بالعميل يقوم بإدخاله عند الاتصال بالخدمة، حيث يتم توجيه العميل إلى قائمة من الخيارات المتاحة له ومن خلال الاختيار المناسب يتم إجراء المعاملة المصرفية المطلوبة.

أما بالنسبة للبنوك، فيمكن أن يستدعي موظف البنك أية بيانات خاصة بحساب العميل أو أي حسابات أخرى على شاشة الكمبيوتر، ويقوم بمناقشة أفضل إجراء يفضل العميل إتباعه ثم يقوم بإتباع تعليمات وذلك من خلال محادثة تليفونية خاصة لا تستغرق أكثر من دقائق قليلة في أي وقت يفضله العميل[3].

ومن التعاريف السابقة فهو عبارة عن خدمة يقدمها البنك لعملائه تمكنهم من اجراء مجموعة متنوعة من المعاملات المالية عبر الهاتف الثابت او الجوال، يستطيع المستخدم من خلال هذه الخدمة الاستعلام عن ارصدتهم، تحويل أموال، دفع الفواتير وغيرها من الخدمات المصرفية دون الحاجة لزيارة الفرع.

---

[1]– وائل الدبيسي، **دليل العمليات الإلكترونية في القطاع المصرفي– الواقع والأثار القانونية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ط02، 2010، ص: 213.

[2]– محمد حسن رفاعي العطار، **البيع عبر الأنترنت**، الدار الجامعية الجديدة الإلكترونية، مصر، ط01، 2007، ص: 147.

[3]– جرامي مكوركل، ترجمة خالد العامري، **التسويق المباشر من خلال قواعد البيانات**، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط01، 2006، ص:352.

2_ أنواع خدمات الهاتف المصرفي: يقدم المصرف إلى عميله عبر الهاتف المصرفي العديد من الخدمات نستطيع إجمالها أو حصرها في صنفين هما:

أ. **عمليات الاطلاع:** تتمثل أغلب عمليات الاطلاع في:

- الاطلاع على الحساب؛
- الاستفسار عن العمليات المحولة؛
- الاطلاع على أسعار العملات الأجنبية؛
- الاطلاع على سوق الأسهم؛
- الاطلاع على الإيداعات قيد التحصيل .

ب. **العمليات التعاقدية:** هي العمليات التي يقوم بتنفيذها المصرف بناءً على طلب العميل، استنادا إلى العقود التي جرى توقيعها بينهما عند بداية التعامل أو عند طلب الاستفادة من الخدمة وإن كل عملية فيها تمثل عقدا مستقال بحد ذاته فإذا ألغيت أية واحدة منها، لا تأثر سلبا في غيرها من العمليات أو في رصيد الحساب، نذكر منها:

- **طلب دفتر الشيكات:** هذه الخدمة تمكن العميل الطلب من فرع المصرف الذي يتعامل معه تحضير دفتر شيكات يعود لحسابه الجاري لديه دون عناء الانتقال من مكان وجوده لتقديم هذا الطلب، والعودة مرة أخرى لاستلام الدفتر؛
- **وقف دفع الشيكات:** تحاشيا لوصول الشيك الذي فقده حامله إلى أيادي غير آمنة وتستفيد منه عن طريق قبضه من المسحوب عليه عن غير وجه حق، إذا تمكنت من ذلك، يستطيع العميل التقدم إلى المصرف المسحوب عليه الشيك بطلب إيقافه من خلال خدمة الهاتف المصرفي، حيث عليه أن يحدد المعلومات الخاصة به والمتمثلة في رقم حسابه الجاري ورقم الشيك المطلوب إيقافه؛
- **التحكم في الحسابات:** حيث يمكن للعملاء إجراء عمليات الدفع وتحويل الأموال من أي مكان حول العامل بواسطة هواتفهم المتحركة؛
- يمكن لعملاء البنك إعادة شحن رصيد هواتفهم المتحركة ودفع فواتيرهم بطريقة سلسة وآمنة[1].

المطلب الثالث: أنظمة الدفع، التسوية والتبادل الإلكترونية

تعرف نظم المدفوعات والتسوية بأنها الدورة الإلكترونية المأمونة والسريعة لنقل الأموال بين الطرفين عبر المؤسسات المالية وبأقل تكلفة ممكنة. ويعتبر النظام المالي البنوك والوسطاء والأسواق المالية غير المصرفية

[1]– معهد الدراسات المصرفية، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، مالية ومصرفية، **معهد الدراسات المصرفية**، الكويت، مجلد05، العدد 12، جويلية 2013، ص:02.

بصفة عامة ونظام المدفوعات بصفة خاصة بمثابة البنية الأساسية المالية لعالم الأعمال الحديث، حيث أن كل المعاملات المالية والتجارية في مجال التجارة والصيرفة الإلكترونية يصعب دفعها نقدا.

أولا: أنظمة الدفع الالكتروني

ينتج نظام الدفع عن مميزات ثقافية وتاريخية واقتصادية لأي بلد، وكذا التطورات التكنولوجية وقبل أن تتدخل التكنولوجيا فإن هذه المميزات تحدد أشكال وطرق استعمال الدفع في بلد ما..

1_ نظام التحويلات المالية EFT*: هو جزء بالغ الأهمية من البيئة التحسينية لأعمال البنوك الالكترونية التي تعمل عبر الانترنت، ويتيح هذا النظام بطريقة الكترونية امنة نقل التحويلات المالية او الدفعات المالية من حساب بنكي الى حساب بنكي اخر، إضافة الى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات، أي ان عملية التحويل تتم الكترونيا عبر الهاتف وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة المودم عوضا عن استخدام الأوراق، ويمتاز نظام التحويلات المالية الالكترونية بدرجة عالية من الامن وسهولة الاستخدام والموثوقية.

حيث يعتبر بأنه عملية تحويل يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب لآخر عن طريق تقييده في الجانب المدين والجانب الدائن للمستفيد، سواء هذا التحويل من حسابين مختلفين في نفس البنك ام في بنكين مختلفين.

هكذا أصبح النظام الجديد للتحويل الالكتروني للأموال نظاما معمما في تسوية الحقوق والالتزامات المالية، سواء على المستوى المحلي او الدولي، وسواء بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الامر الذي اسال الكثير من المداد في الكلام عن "النقود الالكترونية" وتحويل المشاريع نحو المجتمعات النقدية.

2_ نظام عرض الفواتير والتسديد الالكترونيEBPP**: هو عبارة عن نظام يسمح بتقديم الفاتورة بصورة الكترونية عوضا عن الفواتير الرقمية التقليدية أو بطريقتين سويا، إذ يعد دفع الفواتير الإلكترونية احدى ميزات الخدمات المصرفية عبر الانترنت والهاتف، فهو يتيح للعميل استخدام نظام ذاتي لدفع الفاتورة الكترونيا، ومن بين أهم سمات النظام القدرة على رفض عملية التفويض والمقاصة والتسويات الالكترونية، إذ يحتوي هذا النظام على نموذجين لعرض الفواتير أحدهما مباشر وهو الذي يتم عرض ودفع فاتورة العميل من خلال موقع جهة الفوترة الالكتروني أو عن طريق جهة أخرى، ويتميز بالسرعة وانخفاض التكاليف كما يحافظ على الاتصال المباشر مع العملاء ولا يتطلب عمليات ربط الأنظمة مع الأطراف الأخرى، كما يحقق السرية والخصوصية والأمن لفواتير العملاء ودفوعاتهم، أما الآخر موحد يعمل من خلال عدة جهات تقوم

* **EFT**: **E**lectronic **F**und **T**ransfer.

** **EBPP**: **E**lectronic **B**ills **P**resentment and **P**ayments.

بإرسال فواتير إلى موقع الكتروني واحد ويتم تقديمها بشكل اجمالي للعميل لمراجعتها وتسديدها بحيث يقدم هذا النوع أو النموذج لتحقيق رغبة العملاء في إيجاد مركز واحد لعرض ودفع الفواتير.

ثانيا: أنظمة التبادل الالكتروني:

تستمر التكنولوجيا في تقديم التقنيات المبتكرة والجديدة التي تؤثر سواء على المؤسسات أو الأفراد وإحدى هذه الابتكارات هي أنظمة التبادل الالكتروني للبيانات الذي سنتعرف عليها فيما يلي:

1_ نظام سويفتSWIFT*: جاءت فكرة نظام السويفت لتقديم خدمة يعتمد عليها في مجال تبادل المعلومات بطريقة سريعة وآلية وبأمان بين المؤسسات المالية، وقد نشأت هذه الشبكة في عام 1973 في بلجيكا بواسطة مجموعة مـن المصرفيين الأوروبيين، وتم توسيع أعضائها سريعا ليشارك في عضويتها واستفادة منها آلاف المصارف والمنظمات المالية في أغلب دول العالم، وهي مؤسسة لا تهدف إلى الربح، وتقوم بتقديم خدمات تبادل الرسائل بين الأعضاء على مدار 24 ساعة وطوال أيام السنة. وقد استخدمت شبكة السويفت رمزا خاصا ثابتا لكل عضو في عملية تبادل الرسائل، ويسمى رمز عميل السويفت، وذلك نتيجة تخالف أسماء المؤسسات المالية مما يؤدي إلى صعوبة كتابة أسمائها في كل مرة يتم فيها إرسال رسالة لها، ويتم توزيع هذه الرموز على الأعضاء عبر كتيب يوزع دوريا ويحتوي على قوائم محدثة برموز وعناوين ومعلومات عن جميع الأعضاء يسمى كتيب مستخدم السويفت[1]. فهو منشأة عالمية لتبادل المعلومات والخدمات المالية على نطاق عالمي من خلال الاتصالات الدولية بين المصارف، فهذه المنشأة مملوكة من قبل أشخاص تقوم بتقديم هذه الخدمات في مجال الأعمال بالسرعة المطلوبة والأداء الفعلي الجيد المضمون وبثقة عالية، وهناك ما يزيد عن 2344 مصرف في أكثر من942 بلد يثقون بهذه الخدمات من خلال تبادل الملايين من المعلومات بالكفاءة المطلوبة.[2]

2_ نظام التبادل الإلكتروني للبياناتEDI**: أن تقنية التبادل الإلكتروني للبيانات والوثائق والتي تعرف اختصارا بنظام EDI هي تبادل لحركات الأعمال من حاسب إلى حاسب بين الشركاء التجاريين، باستخدام رسائل ذات أشكال بين الحاسبات ديناميكية سريعة التفاعل ولحظية لاتخاذ القرار. وبالتالي هو أسلوب لإرسال البيانات إلكترونيا بطريقة يمكن بها للحاسبات تفسير ومعالجة البيانات بدون تدخل بشري، وتستعملها معظم

---

* **SWIFT**: **S**ociety for **W**orldwide **I**nterbank **F**inancial and **T**elecommunication.

[1]– أمينة عدنان، التطوير التكنولوجي في المصارف–دراسة ميدانية في المصارف الجزائرية، **مجلة المدير**، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، تيبازة، الجزائر، العدد05، ديسمبر2017، ص: 73.

[2]– خالد وهيب الراوي، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2009، ص: 449.

** **EDI**: **E**lectronic **D**ata **I**nterchange.

الشركات الكبرى التي تعمل في مجالات مختلفة، لعقد الصفقات المالية،[1] إنجاز الأعمال الإدارية فيما بينها، أو بينها وبين فروعها غالبا ما يتم التبادل الإلكتروني للبيانات بطريقتين:

- **استخدام شبكات القيمة المضافة:** يسمح هذا النوع من الشبكات بتجميع وتنسيق وتوزيع البيانات وتمريرها من خلال شبكة الانترنت، على أن يتم إرسال البيانات الكترونيا من خلال وسيط الكتروني يقدم خدمة الاتصال بين طرفي التعاقد، من خلال بريد الكتروني على حاسوب الوسيط الإلكتروني الذي يمتلك شبكة القيمة المضافة ويتيح كذلك التأكد من صحة المعلومات والبيانات المدخلة والمخزنة؛
- **استخدام الشبكات الخاصة:** تختلف هذه الطريقة عن الطريقة السابقة في كونها تربط بين الأنظمة أو الحواسيب بدون وسيط على الأنترنيت اعتمادا على بروتوكولات مؤمنة، حيث يتفق أطراف التعاقد على إنشاء شبكات خاصة بهم وصياغة البيانات التي تستخدم في التبادل بينهما، ويسمح هذا النوع من الشبكات بالسيطرة الكاملة على النظام وتوفير الخصوصية والسرية والموثوقية[2].

3_ نظامSPFS*: هو نظام روسي يقوم على نفس أساس نظام سويفت وهو نقل الرسائل المالية وتبادلها نشأ سنة 2014 عندما هددت الولايات المتحدة الامريكية روسيا بطردها من نظام swift ضمن العقوبات بسبب ضمها لشبه جزيرة القرم، حيث نفذ هذا النظام أول معاملاته الناجحة عام 2017 في ديسمبر وspfs هي اختصار لنظام نقل الرسائل المالية، سعت روسيا لتوسيع مجال هذا النظام من خلال انضمام حلفائها BRICS والتي تضم روسيا، الصين، البرازيل، الهند، جنوب افريقيا وإيران التي تم طردها من نظام سويفت سنة 2012. بحيث يتميز هذا النظام بالاستقلالية حيث يستقل هذا النظام عن سويفت، يتميز أيضا بالأمان حيث يوفر تدابير امنية متكاملة جدا تبطئ معاملاته عكس سويفت، ومن عيوبه انه يعمل أيام الاسبوع ضمن ساعات العمل فقط[3].

4_ نظامCIPS:** أطلق البنك المركزي الصيني نظام CIPS عام 2015 كجزء من جهوده لزيادة استخدام اليوان في المعاملات العالمية والتقليل من هيمنة الدولار الأمريكي. كما يعتبر هذا النظام الصورة الحالية

---

[1]– أسامة غزلاني، ناصر بوعزيز، دور استخدام التبادل الإلكتروني للبيانات ورمز الاستجابة السريعة لمعالجة التصريحات المفصلة في تسريع عملية الجمركة في الجزائر، **مجلة إضافات اقتصادية**، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، المجلد06، العدد 02 ،30 سبتمبر 2022، ص: 74.

[2]– بركان أمينة، **الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي –حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014/2013، ص: 330.

* **SPFS** : **S**ystème de **T**ransfert de **M**essages **F**inanciers.

[3]– الأنترنت، الموقع الرسمي لقناة إندبندنت عربية،01/ 07 /2022، على الخط،

.**https://www.independentarabia.com/node/347326**

** **CIPS**: **C**hina **I**nternational **P**ayments **S**ystem.

لنظام سويفت حيث يتعامل به أكثر من 80 بنك بصورة مباشرة و1170 بصورة غير مباشرة في أكثر من 149 دولة حول العالم بما فيها روسيا التي أصبحت تتعامل بهذا النظام في معاملاتها المالية.

ثالثا: أنظمة التسوية الالكترونية

تعتبر نظم التسوية الإلكترونية أحسن الطرق الجديدة لتسريع المعاملات ونقل الأموال بين البنك والمتعاملين وبأقل التكاليف حيث تعتبر هذه النظم بمثابة البنية الأساسية المالية لعالم الأعمال الحديث.

1_ نظام المقاصة الإلكترونية: يمكن تعريفها على أنها عبارة عن شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية. وتتميز هذه الخدمة عن النظام الورقي القديم بأنها أسرع وأقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل خدمة إيداع الشيكات لتحصيلها عند استحقاقها خدمة تحصيل الأقساط، ويتم وضع النصوص التشريعية والتنظيمية من طرف البنك المركزي الذي هو بنك البنوك وتتم في هذه المقاصة كل العمليات مثل التحويلات، تحصيل الشيكات، أو العمليات التي تتم بواسطة البطاقات.

فنظام المقاصة عبارة عن نظام سلكي الكتروني يقوم بالتحويل السريع والمؤمن لأموال العملاء والتدقيق المباشر فيها؛ وحتى يتم استلام الإيداعات المباشرة في غرفة المقاصة يجب أن تكون المؤسسة البنكية أو المالية عضو فيها ومتصلة عن طريق نظام الإعلام الآلي بغرفة المقاصة وليست هذه الأخيرة التي تقوم بالوصول إلى سجلات العملاء بصفة مباشرة عن طريق نظام غرف المقاصة الالية[1].

2_ نظام التسوية الفورية الإجماليةRTGS*: يعد نظام التسوية الإجمالية الفورية للمعاملات الصورة الوحيدة الأكثر وضوحا للتسوية الإجمالية الفورية التي تمد بتسوية آنية وبشكل نهائي بمجرد وصول أمر الدفع شرط أن تكون الأموال المتاحة كافية في حساب بنك الإرسال.

وتشير كلمة التسوية في آلية عمل هذا النظام إلى التحويل الفعلي للأموال من بنك الإرسال إلى بنك المستلم وبشكل نهائي يعني أن تكون حتمية وعدم قابلية التسوية للإلغاء وبمعني أوضح أن التسوية هنا في هذا النظام تكون غير مشروطة وحتمية. وفي نظام RTGS فإن الوقت الحقيقي تعني أن أوامر الدفع تكون منفذة وبشكل متواصل ومستمر في الحال عند دخولها النظام بينما التسوية الإجمالية تعني أن المبلغ الإجمالي لكل أمر دفع من الأموال يكون قد تم تحويله.

---

[1]– محرز نور الدين، صيد مريم، نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر، **مجلة الاقتصاد الجديد**، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد 01، العدد02، جانفي 2010، ص: 264.

* **RTGS**: **R**eal **T**ime **G**ross **S**ettlement.

تشير الخبرة العملية إلى أن غياب التسوية الفورية للمعاملات وطول فترة التسوية يزيد من احتمالية عدم إتمام عملية التسوية بسبب إفلاس أحد أطراف التعامل أثناء العملية وقبل انجازها بشكل نهائي كما أن تأخر ومن ثم تراكم المعاملات عند أحد الأطراف من شأنه أن يؤثر على سرعة أداء النظام المالي كما يزيد من احتمالية تعرض الاقتصاد القومي كله لمخاطر أكبر في حالة إفلاس أحد المؤسسات المالية التي تراكمت لديها المعاملات[1].

3_ نظام التسوية الدورية متعددة الأطرافNS*: يوجد المقابل من نظام التسوية الإجمالية الفورية نظام التسوية الدورية، وفيه لا تحدث التسوية فورا عند إرسال أوامر الدفع للنظام، ولكن بشكل نمطي عند استلام النظام لأمر الدفع يقوم فوار بإخبار المستلم في حالة ما إذا كان أمر الدفع وفقا للمعايير التي يضعها النظام ولكن التسوية الفعلية لا تنفذ، وبعد الوقت المستقطع لإرسال رسائل الدفع، يقوم النظام بتقدير المدفوعات الصافية، أو التزامات التسوية لكل شريك وإبلاغ كل شريك بالتزاماته، بعد ذلك تتم عملية تحويل الأموال وإنجاز التسويات ولكن في نهاية يوم العمل. وفي حالة نظام التسويةNS لا يحتاج النظام إلى وكلاء حيث ينقسم النظام وظيفيا إلى جزأين :

أ. **غرفة المقاصة:** حيث تسجل كل أوامر الدفع، والتأكد ما إذا كانت تستوفي القواعد والشروط الخاصة بالنظام، وبعد ذلك يتم التنازل عنها للشركاء المستلمين وفي نهاية اليوم تقوم غرفة المقاصة بتقدير التزامات التسوية الصافية لكل عضو، وتخبر الأعضاء به.

ب. **وكالة التسوية:** وهي التي تقوم بعد ذلك بتحويل الأموال فعليا وبذلك يتضح أن وظيفة غرفة المقاصة يمكن أن تكون مؤداه بواسطة أي مؤسسة مصرفية أو غير مصرفية، خاصة، أو حكومية. على الجانب الآخر تمثل وكالة التسوية بنك البنوك[2].

المبحث الثالث: الملامح الاساسية للصيرفة الاسلامية

الصيرفة الإسلامية تشكل نظامًا ماليًا فريدًا يستند إلى المبادئ والقيم الإسلامية. يتسم هذا النظام بملامح أساسية تميزه عن الأنظمة المالية التقليدية، وتعكس التزامه بتوجيهات الشريعة الإسلامية.

---

[1]– إياد زكي محمد أبو رحمة، **أساليب تنفيذ عمليات التجار ة الإلكترونية ونظم التسوية المحاسبية عنها**، رسالة لنيل درجة الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص–ص: 47–48.

* **NS**: **N**etting **S**ystem.

[2]– عبد الرحيم الشحات البحطيطي، المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الإلكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة**، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، المجلد 31، العدد02، 2007، ص–ص: 56–57.

المطلب الاول: مظاهر واهمية الصيرفة الاسلامية

تعتبر الصيرفة الإسلامية ذات أهمية بارزة كنموذج مالي يستند إلى المبادئ الإسلامية والقيم الأخلاقية. تعكس هذه الصيغة المالية تفرد النهج الإسلامي وتلبي احتياجات متنوعة للأفراد والمجتمع.

اولا: مظاهر الصيرفة الاسلامية

تتمثل الصيرفة الاسلامية في 03 اشكال مختلفة: مصرف اسلامي متكامل، الفرع الاسلامي والنوافذ الاسلامية.

1_ **المصرف الاسلامي:** لقد تعددت التعاريف الخاصة بالمصارف الاسلامية ومن اهمها ما يلي:

- يعرف المصرف الاسلامي على أنه مؤسسة مالية تقدم خدمات مالية وبنكية، بالإضافة إلى ممارسة أنشطة التمويل والاستثمار في مختلف المجالات، وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. تهدف هذه المؤسسة إلى تعزيز القيم والأخلاق الإسلامية في العمليات المالية، وتقديم الدعم لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، عبر استثمار الأموال بهدف المساهمة في تحقيق حياة كريمة ومستدامة للأمة الإسلامي[1].
- هو تلك المؤسسات التي تمارس الأنشطة المصرفية، مع التزامها بالامتناع عن التعامل بالفوائد الربوية، سواء في الاقتراض أو الإقراض، وتجنب أي عمل يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامي[2].
- المصارف الاسلامية مؤسسات نقدية مالية، تسعى إلى جذب الموارد المالية من أفراد المجتمع واستثمارها بشكل فعال، مع الحرص على تحقيق أقصى استفادة ونمو لها وفقًا للقواعد الثابتة للشريعة الإسلامية. وبهذا الأسلوب، تساهم في تعزيز اقتصاديات الأمم وتسهم في تنميتها[3].

ومن التعاريف السابقة يمكن اعتبار المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تقوم بجمع الأموال واستثمارها في مشاريع وفقًا للشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسلامي.

2_ **الفرع الاسلامي:** ان الفروع الاسلامية ما هي الا نوع من التحول اي الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة الى المصرفية الاسلامية المبنية على مبدا المشاركة في الربح والخسارة وقد تعددت الآراء حول تعريف الفرع الاسلامي كما يلي:

---

[1] جمال لعمارة، **المصارف الاسلامية**، دار النبأ، بسكرة، الجزائر، ب ط، 1996، ص: 48.

[2] جليل وفاء البدري محمدين، **البنوك الاسلامية دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول اخرى**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، ب ط، 2008، ص: 45.

[3] محسن احمد الخضيري، **البنوك الاسلامية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ب ط، 1990، ص: 17.

- بانها الفروع التي تنتمي الى بنوك تقليدية تمارس الانشطة المصرفية طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية[1].
- بانها وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الاسلامية[2].
- بانها نظام مزدوج، اي النظام الذي يقدم فيه المصرف التقليدي خدمات مصرفية اسلامية الى جانب الخدمات المصرفية التقليدية[3].

مما سبق يمكن القول ان الفرع الاسلامي هو وحدة مستقلة عن مؤسسات الصيرفة التقليدية توقف المعاملات التي بها مخالفات شرعية وابدالها بالتعاملات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الاسلامية.

3_ **النافذة الاسلامية:** اختلفت التعريفات للنوافذ الاسلامية وذلك حسب زاوية النظر اليها فقد عرفها بعضهم بانها:

- ادارة مستقلة داخل مؤسسات الصيرفة التقليدية ذات هيئات شرعية تقوم بإجازة منتجاتها ومراقبتها[4].

- عرفها اخرون بانها وحدات اسلامية في الفروع التقليدية، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الاسلامية دون غيرها[5].

مما سبق يمكن القول بان النوافذ الاسلامية تمثل مجموعة من الوحدات التابعة للمصارف التقليدية، حيث تمارس الصيرفة الإسلامية تحت الرقابة الشرعية. وتعتبر هذه النوافذ جزءًا من البنوك التقليدية، حيث تقدم خدمات التمويل وفقًا للأحكام الشرعية الإسلامية، سواء كانت كيانًا مستقلًا أو شباكًا خاصًا في البنك التقليدي، إلى جانب الخدمات الأخرى التقليدي.

---

[1] حسين حسن شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الاسلامية بالبنوك التقليدية، **مجلة الاقتصاد الاسلامي**، بنك دبي الاسلامي، الامارات العربية المتحدة، العدد 240، 2001، ص: 33.

[2] سعيد بن سعد المرطان، الفروع الاسلامية في المصارف التقليدية– تجربة البنك الاهلي التجاري، **مؤتمر حول التطبيقات الاسلامية المعاصرة**، الدار البيضاء، المغرب، 1998، ص: 02.

[3] عمر زهير حافظ، راي في مسالة النظام المزدوج في الاعمال البنكية، **مجلة الاموال**، جدة ، المملكة العربية السعودية، العدد 01، 1996، ص: 60.

[4] لاحم الناصر، النوافذ الاسلامية ام المصارف الاسلامية، **صحيفة الشرق الاوسط**، لندن، المملكة المتحدة، العدد 11557، 2010، ص: 20.

[5] سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الاسلامي– النوافذ الاسلامية للمصارف الاسلامية، **المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي**، جامعة ام القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 12.

مما يجدر التنويه به ان الفرع الاسلامي تكون جميع تعاملاته اسلامية وفي جميع الخدمات التي يقدمها ويكون في مبنى نستقل عن المصرف التقليدي، اما النافذة الاسلامية فتكون داخل المصرف التقليدي نفسه وفي نفس المبنى ولكن في مصلحة او شباك وبشكل مستقل[1].

الشكل (1-1): مظاهر الصيرفة الاسلامية

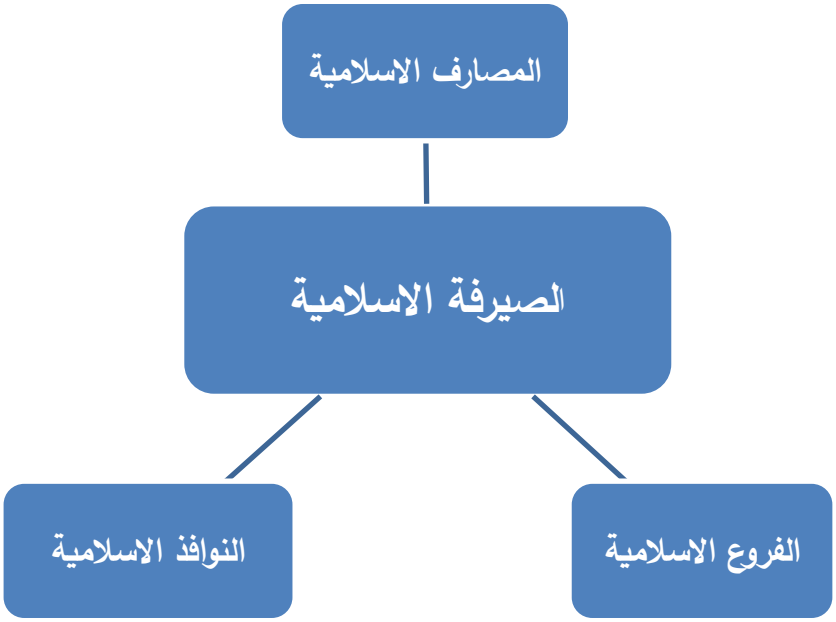

المصدر: **من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.**

ثانيا: اهمية الصيرفة الاسلامية

بالنظر الى ما قد سبق ذكره حول مفهوم الصيرفة الاسلامية فتكمن اهميتها سواء بالنسبة للفرد او المجتمع او بالنسبة للمصرف في حد ذاته وتتجلى اهميتها فيما يلي[2]:

[1] صالح مفتاح، معافي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات في البنوك التقليدية – دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 14، 2014، ص- ص: 149-163.

[2] محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ب ط، 2001، ص- ص: 95-99.

- تشجيع الادخار للاستثمار وذلك من خلال تشجيع المستثمر الصغير والكبير على الاقتصاد في الانفاق والاتجاه الى توظيف الاموال في حسابات المشروعات الاستثمارية وتكوين رؤوس الاموال اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية؛
- توفير السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي في البلدان الاسلامية في القطاعات المختلفة مما يساعد على دوران عجلة التنمية الاقتصادية واتباع سياسة نقدية رشيدة لتنظيم كمية النقود المعروضة ولتنظيم العلاقات التجارية وحركة رؤوس الاموال بين الداخل والخارج؛
- تطهير المعاملات البنكية من كل ما يخالف احكام الشريعة الاسلامية، وان تقدم للامة الاسلامية العون والمساعدة لتخليصها من التخلف والتبعية؛
- ايجاد مجتمع متكافل يتحقق فيه الاستقرار الاجتماعي والامن الاقتصادي مما يخلق الجو المناسب لتسيير عمليات التنمية الاقتصادية؛
- تخليص النظام البنكي من الربا بنظام الفوائد الذي يؤدي الى تضخم والارتباط الاقتصادي مما يساعد على تحقيق الاستقرار النقدي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: طبيعة عمل الصيرفة الاسلامية

تعتبر الصيرفة الإسلامية نظاماً مالياً فريداً يتبنى مبادئ الشريعة الإسلامية في أداء وظائفها المالية اذ تعتمد موارد واستخدامات الصيرفة الإسلامية على رأس المال الاجتماعي، الودائع، والتمويل الشرعي، حيث يتم استثمارها في تمويل المشاريع وتقديم خدمات مالية بطرق تتفق مع الأخلاق الإسلامية.

اولا: موارد واستخدامات الصيرفة الاسلامية

تعتمد الصيرفة الاسلامية على مصادر تمويل مختلفة عن الصيرفة التقليدية، تستخدم الودائع الاسلامية والمشاركة، المضاربة، الاجارة والمرابحة لتمويل الافراد والشركات والمشاريع الاقتصادية بطرق متوافقة مع الشريعة الاسلامية.

1_ **موارد الصيرفة الاسلامية:** تنقسم الى قسمين: موارد داخلية وموارد خارجية:

أ.**موارد داخلية:** تعتمد الصيرفة الإسلامية على مجموعة متنوعة من الموارد الداخلية التي تميزها عن الصيرفة التقليدية، وتشمل هذه الموارد:

- **راس المال المدفوع:** هو المبلغ الذي دفعه المستثمرون مقابل الأسهم أو الأوراق المالية الأخرى، ويُستخدم أيضًا لتمويل عمليات البنك في بداية نشأته. يشكل ضمانًا للمودعين في حالة تعرض المصرف للخسارة.

- **الأرباح المحتجزة:** تشمل الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية توزيع الأرباح الصافية للبنك أو الشركة المالية على المساهمين، وهي تخص أرباح سنوات سابقة رحلت بناء على قرار من مجلس إدارة البنك بعد موافقة الجمعية العمومية للمساهمين، عادة ما يكون ذلك لأغراض تمويلية[1].
- **الاحتياطات:** هو الاموال التي تقتطع بنسبة معينة من الارباح الصافية للبنك، حيث تعد مصدرا من مصادر التمويل الذاتي وتعتبر بمثابة ضمان للمودعين فإنها تتسم بالمرونة وقابلية التعديل باعتبار ان البنك يستطيع الاضافة اليها او الخصم منها وهي انواع: (الاحتياطات القانونية، النظامية، الاختيارية، راس المال، التوسع...)، وعليه فان دورها في البنوك يتلخص في دعم مركزها المالي والمحافظة على سلامة رأسمالها وعلى ثبات قيمة ودائعها وموازنة ارباحها.
- **المخصصات:** مبالغ تقتطع من الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة مثل خطر عدم السداد أو خيانة الأمانة، وتُوجه لدعم مركز المصرف المالي وضمان سلامة رأسماله. [2]

ب. **موارد خارجية:** تعتمد الصيرفة الإسلامية على مجموعة متنوعة من الموارد الخارجية التي تميزها عن الصيرفة التقليدية، وتشمل هذه الموارد:

- **الودائع الجارية:** هي ودائع تحت الطلب تشير الى قيام المودع بإيداع مبلغ من المال لدى المصاريف وله الحق في سحبه في اي وقت يشاء دون انذار مسبق، وتتسم هذه الودائع بكونها نشطة. اي السحوب عليها سريعة وكثيرة، اما سعر الفائدة عليها محدودة، ويستطيع الفرد الايداع في الحساب الجاري بالنقد او عن طريق الشيكات التي يتم تحريرها لصالحه، حيث يقوم البنك بتحصيل قيمتها وايداعها في حسابه، وفي بعض الاحيان يتم الايداع في الحساب الجاري من قبل البنك نفسه كتحصيل او دعمها العميل او تحصيل المستحقات نيابة عنه مثل: الاوراق المالية او بيعها او ورود حوالة لحسابه.
- **الودائع الاستثمارية:** تتمثل في الاموال التي يعهد بها العميل للبنك من اجل استثمارها وتوظيفها لمدة معينة، تكون في شكل عقد مضاربة، حيث يكون العميل رب المال والبنك مضاربا، وهنا العميل يحصل على ربح ويتحمل الخسارة.
- **الودائع الادخارية:** حسابات تفتح لتشجيع صغار المدخرين، حيث يحصلون على جزء من الأرباح المحققة ويُمنحون بشكل عادي دفترًا لتسجيل عمليات السحب والإيداع. [1]

---

[1] محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي: دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط 01، 2008، ص: 119.

[2] رقية بوحيضر، **استراتيجية البنوك الاسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**، اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص ادارة مالية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص: 113 .

- **الصكوك الاسلامية:** وثائق تمثل حصصًا شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباح شرعًا، وتُصدر وفقًا لصيغ التمويل الإسلامي مع الالتزام بالضوابط الشرعية[2].

2_ **صيغ تمويل الصيرفة الاسلامية:** تنقسم الى قسمين هما:

أ.**صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار:** تشمل عدة أنماط تتيح للمصارف الإسلامية والعملاء المشاركة في الأرباح والخسائر من خلال توزيع المخاطر بينهما. ومن أبرز هذه الصيغ:

- **التمويل بالمضاربة:** عقد بين البنك والعميل، حيث يشارك البنك برأس المال، والعميل يتولى المضاربة بهذا المال. يتم تقاسم الأرباح وتحمل الخسائر بناءً على اتفاق مسبق، مع تحمل رب المال للخسائر في حال وقوعها.
- **التمويل بالمشاركة:** هو عقد بين طرفين البنك والعملاء، يساهم كل منهم بنسبة معينة في راس المال، بحيث يتم اقتسام الارباح المحققة من المشروع وفق ما تم الاتفاق عليه، على ان تشترك جميع الاطراف في الخسارة الناتجة حسب مساهمة كل منهم[3].

ب. **صيغ التمويل القائمة على اساس المديونية:** تعتمد على توفير التمويل للعملاء بشكل مباشر دون المشاركة في ربح أو خسارة المشروع. ومن أبرز هذه الصيغ:

- **التمويل بالمرابحة:** وتتمثل بعملية المرابحة لأمر بشراء والمرابحة بالتوكيل حيث تتسم الاولى بإجراء العملية المصرفية على اساس قيام البنك بشراء سلعة معينة حسب المواصفات التي يطلبها العميل ومن ثم اعادة بيعها له مرابحة اي بثمنها الاصلي مضاف اليها التكلفة المحتجزة شرعا وهامش ربح معين يتم الاتفاق عليه مسبقا، بينما تقوم عملية المرابحة بالتوكيل على اساس تحديد المتعامل بهذا النوع لسلعة معينة بحسب المواصفات وسعر معين يقوم من خلالها بتوكيل البنك (مقابل اجل معين) للقيام بعملية شراء هذه السلعة. [4]

---

[1] محمد حسين الوادي واخرون، **الاقتصاد الاسلامي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط 01، 2010، ص: 20.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الادارة الاستراتيجية في المصارف الاسلامية**، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب البنك الاسلامي للتنمية، جدة ،السعودية، ب ط، 2004، ص: 30.

[3] سعيدة تلخوخ، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري، **مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة**، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص: 67.

[4] وهبة الزحيلي، **الفقه الاسلامي وادلته**، ج 05، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، ط 04، 2006، ص 3766.

- **التمويل بالسلم:** هو بيع اجل بعاجل، اي بمعنى معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا الى البائع، الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في اجل معلوم فالمؤجل هو السلعة المباعة والعاجل هو الثمن وصيغة التمويل بالسلم يفضل استعمالها في تمويل القطاع الفلاحي[1].
- **التمويل بالتأجير:** تتم هذه العملية بان تملك هذه البنوك الاسلامية عمارات او تجهيزات او الات وتؤجرها للعملاء مقابل اجر متفق عليه، وتسمى هذه العملية إجارة ولها عدة شروط تقرر مع المستأجر.
- **التمويل بالقرض الحسن:** هو منح البنك اموال بدون فائدة للأفراد الذين هم بحاجة الى المساعدة، حيث تمكنهم من اعادة تأهيل أنفسهم ماديا.[2]
- **التمويل بالاستصناع:** طلب شخص من آخر صناعة منتج معين على أن تكون الموارد من عند الصانع، ويتم الاتفاق على ثمن معين[3].

[1] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر، **مجلة الباحث**، ورقلة، الجزائر، العدد7، 2010، ص: 310.

[2] محي الدين يعقوب ابو الهول، **تقييم اعمال البنوك الاسلامية الاستثمارية**، دار النفائس، الاردن، ب ط، 2012، ص: 96.

[3] سليمان ناصر، **تطور صيغ التمويل قصير اجل للبنوك الاسلامية**، نشر جمعية الثراء، غرداية، الجزائر، ط1، 2002، ص: 131.

الشكل (2-1): موارد واستخدامات الصيرفة الاسلامية

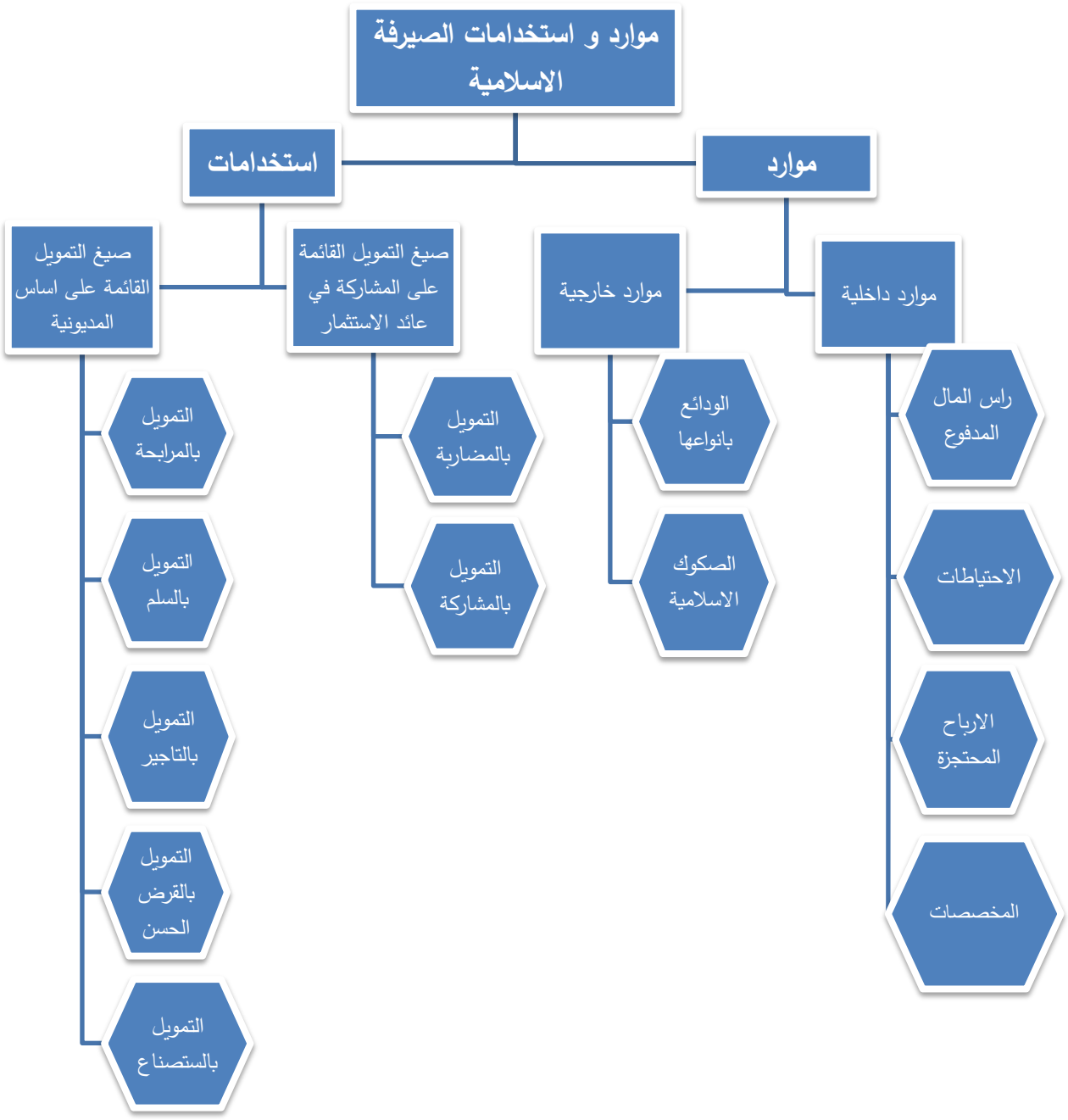

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ثانيا: اهداف الصيرفة الاسلامية

تسعى المصارف الإسلامية، على غرار غيرها من المؤسسات المالية، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن استمراريتها ونجاحها في سوق مفتوحة تتسم بشدة المنافسة. يتنوع ويتعدد هذا النطاق من الأهداف بناءً على الظروف السائدة والتحديات المحيطة، وسيتم توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

1. **الاهداف المتعلقة بالجانب المالي:** تشمل عدة جوانب وتهدف إلى تحقيق استقرار وازدهار النظام المالي الإسلامي. من هذه الأهداف:

أ. **استقطاب الودائع:** يُعَدُّ أحد أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك بشكل عام، والمصارف الإسلامية بشكل خاص، نظرًا لأنه يُعَتَبر المصدر الرئيسي لتنفيذ مختلف الأنشطة المالية. يتمثل جوهر علاقة المودعين مع المصرف الإسلامي في مفهوم المضاربة، حيث يُعَدُّ المودع صاحب رأس المال، ويقوم المصرف بالمضاربة به. وفي هذا السياق، يتم تقسيم الأرباح الناتجة عن استثمار تلك الأموال وفقًا للنسب المتفق عليها.

ب. **استثمار الاموال:** تقوم المصارف الاسلامية بالاستثمار في الودائع التي تستلمها عبر مجموعة من الصيغ التمويلية والاستثمارية، مع احترام الضوابط والمبادئ الإسلامية التي تحكم نشاطها الاستثماري. يهدفون من خلال هذه العمليات إلى تحقيق توازن بين العوائد الاجتماعية والعوائد المالية، مع الالتزام بالمبادئ والقيم الإسلامية في جميع جوانب أنشطتهم المالية.

ج. **تحقيق الارباح:** يسعى المصرف الإسلامي من خلال إجراء مختلف عمليات التوظيف والاستثمار إلى تحقيق الربح، الذي يتم تقاسمه بين جميع الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية وفقًا للنسب المتفق عليها. يعد هذا الربح عنصرًا أساسيًا لضمان استمرارية وديمومة المصرف في السوق المالية. [1]

2. **الاهداف المتعلقة برضا المتعاملين:** تشمل عدة جوانب تهدف إلى تلبية احتياجات العملاء وضمان رضاهم وثقتهم في الخدمات المالية الإسلامية ومن هذه الأهداف:

أ. **تقديم الخدمات المصرفية:** تعد خدمات التمويل البنكي من بين الجوانب الحيوية التي يجب على المصارف الإسلامية إيلاء اهتمام خاص لها. يأتي ذلك نتيجة للتحديات التي تواجه منافستها القوية من البنوك التقليدية، التي تتمتع بتاريخ طويل وتجربة غنية في هذا المجال، إلى جانب عدم تقيدها بأي ضوابط أو أحكام للشريعة الإسلامية. لذا يُفضل للمصارف الإسلامية تحسين جودة الخدمات التي تُقدمها بهدف جذب عدد أكبر من

[1] امال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص- ص: 09_10 .

المتعاملين، سواء كانوا يتعاملون بالفعل مع المصارف التقليدية أو لا. يتيح ذلك لها جذب حجم أكبر من الودائع، مما يمكنها من الاستفادة من مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة.

ب.**توفير التمويل للمستثمرين:** تحقيق الوساطة المالية في الاقتصاد يُعتبر أحد الأدوار الرئيسية التي تقوم بها البنوك بشكل عام، ونظرًا لأن المصارف الإسلامية تشكل جزءًا من البنية المصرفية وتتنافس مع البنوك التقليدية، فإنها تلتزم بتوفير تمويل لأصحاب الاحتياجات المالية من خلال استخدام أساليب تمويلية متنوعة ومتعددة. تلك الأساليب تتسق مع ضوابط المعاملات المالية الإسلامية، متناسبة مع طبيعة الأنشطة الممولة، وتلبي بذلك احتياجات متنوعة للعملاء. وهذا يميز المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية التي تعتمد على تقديم قروض بفوائد لتمويل المشاريع الاستثمارية.

ج. **توفير الامان للمودعين:** تولي المصارف الإسلامية اهتمامًا كبيرًا بتحقيق عنصر الأمان، نظرًا لأن المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون معها قد تكون أكبر بالمقارنة مع المودعين في البنوك التقليدية. هذه الأخيرة تضمن للمودعين أصل الودائع وتقدم لهم مبالغ إضافية تحتسب بناءً على أسعار الفائدة. في المقابل، تعتمد المصارف الإسلامية على مبدأ تقاسم الربح والخسارة في حال حدوثها، دون تقديم عائد محدد ومضمون لأصحاب الودائع. لهذا يعتبر تحقيق عنصر الامان عاملا مهما في كسب ثقة المودعين، ويكون ذلك من خلال تمويل الاستثمارات التي لا تخالف احكام الشريعة الاسلامية وتحقق في الوقت نفسه ربحا مناسبا للمصرف الاسلامي والمودعين.[1]

3. **الاهداف المتعلقة بتنمية المصرف:** تشمل مجموعة من الأهداف التي تسعى المؤسسات المصرفية إلى تحقيقها لتعزيز نموها واستدامتها. ومن بين هذه الأهداف:

أ.**تنمية الموارد البشرية:** نظرًا للخصوصية التي تميز المصارف الإسلامية عن نظيراتها التقليدية، يتعين عليها توظيف عناصر بشرية يتمتعون بالكفاءة الفنية والشرعية. من أجل تحقيق ذلك، تعتمد المصارف الإسلامية على إقامة دورات تدريبية بهدف تكوين:

- موارد بشرية قادرة على جذب المودعين وفهم طبيعة العلاقة التي تربط المودع بالمصرف الإسلامي؛
- عمالة قادرة على تقديم الخدمة المصرفية بالسرعة والجودة الملائمتين وفقًا للمتطلبات الشرعية؛
- نوعية من الموارد البشرية قادرة على البحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة، ودراسة جدواها وتقييمها وتنفيذها، ومتابعتها في إطار الضوابط الشرعية.

[1] حمزة شوادر الحاج، **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية**، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط 01، 2009، ص: 83.

ب. **تحقيق معدل النمو:** تحقيق معدلات نمو ملائمة يعد أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تعزيز الاستمرارية والبقاء للمصارف الإسلامية في سوق مصرفية متسمة بشدة المنافسة.

ج. **الانتشار جغرافيا واجتماعيا:** تسعى المصارف الإسلامية إلى التوسع على الصعيدين الجغرافي والاجتماعي، سعيًا لاستقطاب الأموال وتوجيهها نحو مختلف القطاعات الاقتصادية. يأتي هذا السعي في أعقاب الأزمة المالية التي أثرت على القطاع المصرفي في العديد من دول العالم خلال عام 2008، حيث تحولت الانتباهات نحو النظام المالي الإسلامي بسبب تميزه عن الأنظمة التقليدية. [1]

4. الاهداف المتعلقة بالجانب الابتكاري:

في سياق التنافسية البيئية التي تتعامل معها المصارف الإسلامية، يكمن التحدي في إيجاد بدائل إسلامية لمختلف العمليات المصرفية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات والمؤسسات في مجموعة واسعة من المجالات، بدءًا من التجارية وصولاً إلى الزراعية والصناعية.

لمواجهة هذه التحديات والتنافس مع المصارف التقليدية، تسعى المصارف الإسلامية إلى تنويع منتجاتها وخدماتها المصرفية والتمويلية. يتم ذلك بهدف جذب أكبر عدد من العملاء وتلبية الطلب المتزايد منهم. تقوم المصارف أيضًا بتطوير الأساليب الاستثمارية لتمكينها من استثمار الأموال في مختلف المجالات، كما تهتم بتمكين الأطراف المشاركة في العمليات الاستثمارية لتحقيق أهدافهم، مع مراعاة ضوابط المعاملات المالية التي ينص عليها الشرع الإسلامي. [2]

[1] عبد الحليم غربي، الموارد البشرية في البنوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق، **مجلة الباحث**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 06، 2008، ص: 50.

[2] حدبي محمد عريقات، **إدارة المصارف الإسلامية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 01، 2010، ص : 124 .

الشكل (1-3): اهداف المصارف الاسلامية

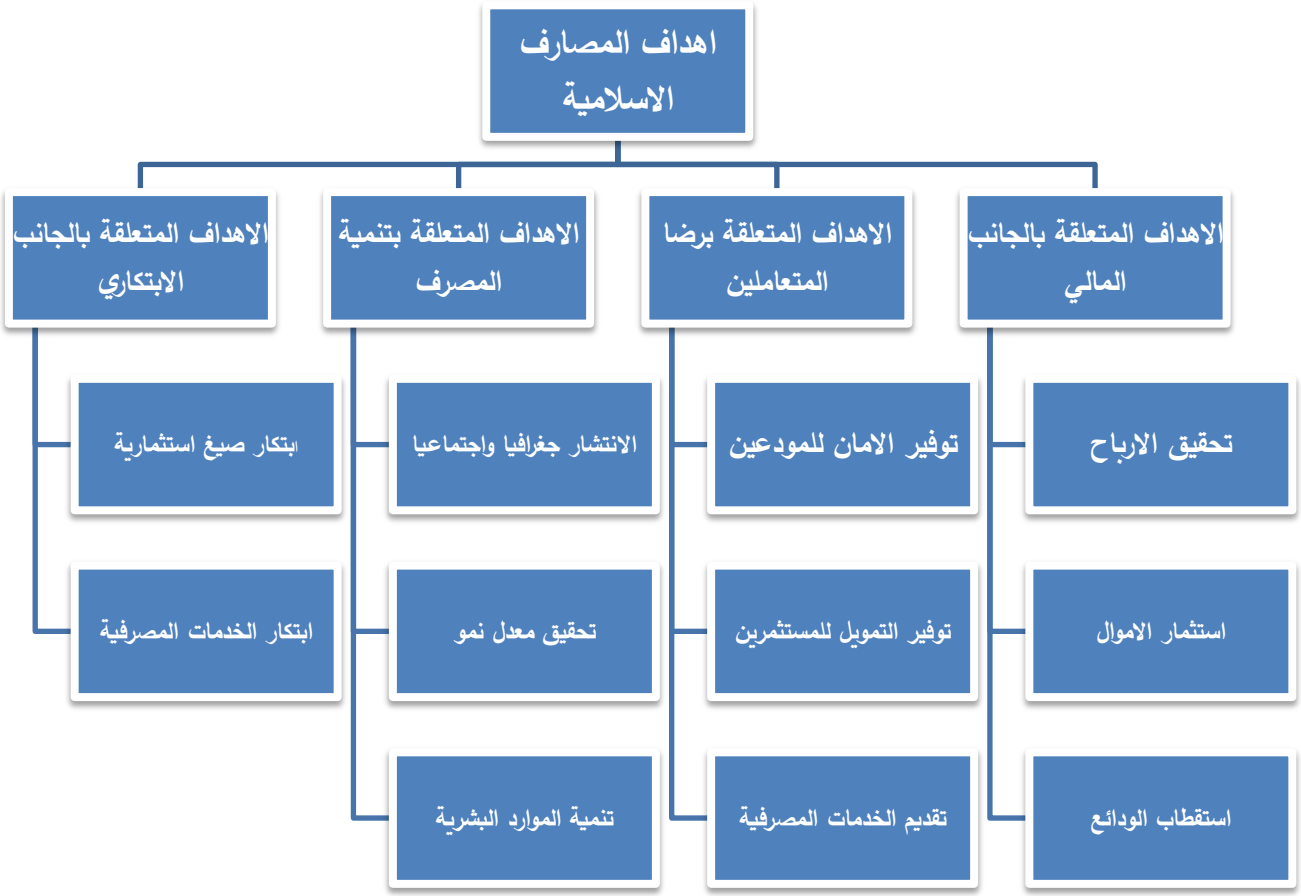

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثالث: العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية

تعتبر الصيرفة الإسلامية مجالاً مهماً في النظام المالي، حيث تسعى إلى تحقيق التنمية وتقديم الخدمات المالية والبنكية وفقاً للمبادئ الشرعية. تقوم البنوك الإسلامية بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات البنكية التي تلبي احتياجات العملاء بشكل متوافق مع الشريعة الإسلامية.

الفرع الاول: عمليات التمويل المالي

تحتل عملية التمويل درجة بالغة الاهمية في الانظمة الاقتصادية، بل أن قوة النظام الاقتصادي ونجاعته مرتبطة بتوليد القنوات التمويلية، وتعبئتها ثم توجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية، لتساهم هذه الاخيرة في دفع عجلة التنمية.

1. **المشاركة:** ان من أهم المفاهيم المتضمنة في التعاريف المقدمة للمشاركة نذكر:

- هي عقد بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال للقيام بأنشطة استثمارية، حيث يكون الربح مشتركا بينهم ولا يشترط المساواة، أما الخسارة فتكون حسب المساهمة في رأس المال[1].
- هي اتفاق بين طرفين أو أكثر للقيام بنشاط استثماري على أن يكون أرس المال والربح مشترك بينهم[2].
- كما عرف المشرع الجزائري المشاركة كعقد بين بنك أو مؤسسة مالية وفرد أو عدة أفراد، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة معينة أو في مشروع أو عمليات تجارية، وذلك بهدف تحقيق أرباح[3].

يظهر من خلال هذه التعاريف أن المشاركة تعكس فكرة التعاون والشراكة بين الأطراف لتحقيق أهداف محددة، سواء في مجال الأعمال أو الاستثمار، مع تحمل مسؤوليات وفوائد مشتركة.

2. **المضاربة:** تعتبر المضاربة أكثر أدوات التمويل الإسلامي ملائمة لتعبئة الموارد التمويلية للبنوك الإسلامية ويوجد تعاريف كثيرة اهمها:

- هي عقد بين طرفين أحدهما رب المال وهو الذي يشارك بماله والاخر يأخذ دور المضارب لهذه الأموال فيشارك بعمله وخبرته فإذا تحققت الأرباح يتم تقاسمها بناء على ما تم عليه الاتفاق بينهما، أما الخسارة فتقع على صاحب المال إذا لم يكن هناك تقصير من المضارب الذي يخسر جهده وعمله[1].

---

[1] كثير عيسى، **تقييم اداء البنوك الاسلامية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في ادارة المال والاعمال، تخصص تمويل ومصارف، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، عمان، الاردن، 2018، ص: 14.

[2] موسى مبارك خالد، **صيغ التمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الازمة المالية العالمية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد لخضر، سكيكدة، الجزائر، 2013، ص: 125.

[3] المادة رقم 06 من النظام رقم 20_02، **المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، جريدة رسمية، عدد 16، الصادرة بتاريخ 2020/03/24، ص: 33.

- كما تعرف ايضا على انها دخول المصرف في صفقة محددة مع المتعامل أو أكثر بحيث يقدم المصرف المال اللازم للصفقة، ويقدم المتعامل جهده، ويصبح الطرفان شريكين في الغنم والغرم، ويكون المصرف هو الشريك صاحب رأس المال، ويكون المتعامل هو الشريك المضارب فإذا تحقق الربح وزع وفقا للنسب المتفق عليها، وإذا تحققت الخسارة يتحمل المصرف خسارة في رأس ماله، ويتحمل المتعامل خسارة في عمله فحسب، ولا يترتب عليه أي مديونية نتيجة للخسارة، ويترتب عليه أن يتحمل جزءا من الخسارة إذا ثبت أن هناك تعدي أو تقصير من جانبه[2].
- كما عرف المشرع الجزائري المضاربة على أنها عقد يُقدم به البنك أو المؤسسة المالية (المقرض) رأس المال اللازم للمقاول (رب العمل) الذي يقدم عمله في مشروع بهدف تحقيق الربح[3].

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول ان المضاربة هي عبارة عن شراكة بين العمل ورأس المال يتفقان على إقتسام الأرباح عند تحقيقها بنسبة معينة ويخسران عند حدوث الخسارة، فيخسر العامل جهده ويخسر صاحب المال ماله.

الفرع الثاني: عمليات التمويل التجاري

من بين منتجات الصيرفة الإسلامية المُعتمدة والتي نص عليها النظام 02-20 في المادة 04، وفيما أُفصلت ووضُعت تحت إطار عمليات التمويل التجاري المبنية على المديونية وتتطلب التعامل بالسلع، نجد من ضمنها المرابحة، والإجارة، والسلم، والاستصناع، وتتضمن أيضاً مصطلح صيغ العائد الثابت.

1. **المرابحة:** المرابحة هي إحدى صور بيع الأمانة في الشريعة الإسلامية، وهي واحدة من أكثر أساليب التمويل شيوعا وانتشارا في البنوك الإسلامية ويمكن تعريفها كما يلي:

- المرابحة نوع من البيوع يتضمن زيادة في سعر بيع سلعة عن سعر الشراء الأصلي[4].
- هي اتفاق بين مشتري لسلع معينة وبائع لها، وبمواصفات محددة على أساس تكلفة السلعة، إضافة إلى هامش ربح يتفق عليه المشتري، أي هو بيع ما ملكه الإنسان برأس ماله مع ربح محدد[1].

---

[1] أمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص: 39.

[2] حربي محمد العريقان، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، ص: 2010.

[3] المادة رقم 07، النظام رقم 20_02، **المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، جريدة رسمية، عدد 16، الصادرة بتاريخ 2020/03/24، ص: 33 .

[4] محسن احمد الخضيري، **البنوك الاسلامية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 02، 1995، ص: 122.

- كما عرف المشرع الجزائري المرابحة على انها عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع سلعة معينة للزبون، سواء كانت هذه السلعة منقولة أو غير منقولة، حيث يكون البنك أو المؤسسة المالية مالكًا للسلعة. يتم البيع بتكلفة اقتناء السلعة مع إضافة هامش ربح يتم التفاوض عليه مسبقًا وفقًا للشروط المحددة لعملية الدفع[2].

صيغة التمويل بالمرابحة هي إحدى صيغ التمويل الإسلامي التي تعتمد على التعاون والمشاركة بين البنك والعميل بغرض تحقيق الربح بطريقة شرعية، تتمثل هذه الصيغة في عملية شراء السلعة أو الخدمة ثم يعيد بيعها للعميل بسعر أعلى بمقدار الربح المتفق عليه.

2. **الإجارة:** هي نوع من أنواع العقود الإسلامية التي شاعت مؤخرا في المصارف الإسلامية، سنتطرق إلى مفهومها من خلال المعاريف التالية:

- تُعتبر الإجارة عقدًا يتيح تمليك منفعة محددة على سبيل المثال لسلعة منقولة أو غير منقولة من قبل مالكها للطرف الآخر، ويتم ذلك مقابل عوض معين لفترة زمنية محددة[3].
- وهي عقد إيجار بين طرفين الطرف الأول هو المؤجر (المصرف) الذي يحتفظ بحق ملكية الأصل الرأسمالي المؤجر والطرف الثاني هو المستأجر الذي سوف يتمتع بمزايا الانتفاع بالأصل أو استخدامه لإنتاج السلع والخدمات بدون أن يكون مالكا، في المقابل دفعه مبلغ الإيجار المتفق عليه دوريا[4].
- كما عرف المشرع الجزائري الإجارة على انها عقد إيجار يتيح للبنك أو المؤسسة المالية (المؤجر) تحت تصرف العميل (المستأجر) سلعة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، ملكها، لفترة زمنية محددة، وذلك مقابل دفع إيجار يتم تحديده في العقد[5].

---

[1]حكيم براضية ، **التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011 ص: 25.

[2]التعليمة 20_03، **المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية، المحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، بنك الجزائر، الجزائر.

[3]محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الاسلامية، الاسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، ط 04، 2012، ص: 260.

[4]حمزة شوادر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل الرقابة النقدية التقليدية**، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2004، ص- ص: 221- 222.

[5]النظام 20_02، **المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، جريدة رسمية، عدد 16، الصادرة بتاريخ 2020/03/24، ص: 34.

يظهر من التعاريف السابقة أن عقد الإجارة يتألف من أربعة أركان أساسية هي العاقدان، والمعقود عليه، والصيغة، والأجرة. وهي إحدى صيغ التمويل الإسلامي التي تستند إلى مفهوم الإيجار والتأجير بدلاً من الربا. في هذه الصيغة، يقوم البنك بشراء العقار أو الأصل المطلوب من العميل، ثم يؤجره للعميل بمبلغ إيجار ثابت لفترة محددة.

3. **السلم:** يعتبر السلم عقد استثمار وصيغة تمويلية في البنوك الإسلامية للأجل القصير، يتم بموجبها بيع أجل بعاجل ويمكن تعريفه كما يلي:

- هو عبارة عن بيع شيء موصوف بثمن معجل أي بيع آجل بعاجل ويسمى بالتسليف، أي التقديم لأن الثمن مقدم على البيع أي تسليم في تاريخ لاحق[1].
- سُمِّيَ هذا النوع من البيع عند الفقهاء ببيع المحاوج، لأنه يُؤجل فيه الوفاء بتحديد مواصفات السلعة المباعة، ويتسارع في دفع ثمنها، بهدف تمويل البائع من قبل المشتري بأسعار تكون أقل من التكلفة المتوقعة وذلك في زمن التسليم العادي.[2]
- هو عقد يجري بين طرفين أحدهما يدفع الثمن عاجلا والآخر يتسلم سلعة أجلا، فهو بيع لسلعة موصوفة في الذمة مقابل ثمن يدفع في مجلس العقد[3].

يعد السلم عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبه الشراء المسبق لإنتاج المؤسسة أو للمحصول الزراعي المتوقع، مقابل حصول البائع على التمويل المسبق الذي بواسطته يقوم بنشاطه الإنتاجي أو التجاري دون الحاجة إلى اللجوء إلى الاقتراض بالفائدة الربوية ذات التكاليف المرتفعة، وهو عملية شراء آجلة بثمن عاجل.

4. **الاستصناع:** احتل بيع الاستصناع دورا رئيسيا في تمويل الاستثمارات الحقيقية عبر المصارف أو مختلف المؤسسات المالية الإسلامية خاصة ما تعلق بتمويل البنى التحتية والعقارات بمختلف أشكال ومختلف الصناعات الأساسية التي تعتمد على أصحاب الفنون والحرف من جهة وأصحاب الأموال من جهة أخرى ومن هنا نتطرق الى عدة تعاريف نذكر منها:

---

[1] صادق راشد الشمري، **أساسيات الصناعة المصرفية المعاصرة**، دار البازوي للطباعة، عمان، الاردن، د ط، ص- ص: 82-83.

[2] بن الضيف محمد عدنان، **مقومات الاستثمار في سوق الاوراق المالية الاسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، د ط، 2019، ص: 80.

[3] مصطفى كمال السيد طايل، **البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**، ط 01 ، دار أسامة، عمان، الأردن، 2012، ص: 284.

- هو عملية بيع عيني محددة موكلة إلى الصانع، ويكون شرط العمل متوقعًا من الصانع. وبالتالي، يتعلق هذا العقد ببيع عيني تتطلب تصنيعها، حيث يكون البائع هو الصانع الذي يلتزم بتنفيذ العمل بمقابل محدد.[1]
- هو التعاقد على صنع شيء بأوصاف معلومة، مادته من الصانع، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغاً معيناً سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوتة أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، وذلك حسب الاتفاق الموجود في العقد[2].
- كما عرف المشرع الجزائري الاستصناع على انه عقد يلتزم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة لزبونه (صاحب الأمر)، أو بتسليم معلومات لدى مصنع سلعة ستصنع وفقًا للخصائص المحددة والاتفاق عليها مسبقًا بين الأطراف، بسعر ثابت وطرق دفع متفق عليها مُسبقًا بين الطرفين[3].

ويظهر من تعريف عقد الاستصناع أن عقود الاستصناع لا يمكن القيام بها في السلع التي تتوفر بشكل طبيعي في السوق، بمعنى أن هذه العقود خاصة بالمنتوجات التي لا تمثل سلعا أساسية وانما تنتج فقط عندما يكون هناك طلب محدد وخاص بها مثل إنشاء المباني أو الجسور أو السفن أو أية منتوجات أخرى لتلبية بعض الحاجات الخاصة لزبون معين أو مجموعة زبائن.

خلاصة:

باختتام هذا الفصل، نجد أنفسنا وقد أنارتنا رحلة استكشاف الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية بمجموعة متنوعة من الأبعاد والتحديات والفرص. ومن خلال هذه الرحلة، توصلنا إلى استنتاجات مهمة تبرز

[1] ابن المنظور، **لسان العرب**، الجزء 04، دار صادر، بيروت، لبنان، ب ط، 1993، ص: 107.

[2] محمد سليمان الشقر، **بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة**، ج 01، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ط 01، ص 121.

[3] المادة رقم 10، النظام 20_02، **المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، جريدة رسمية، عدد 16، الصادرة بتاريخ 2020/03/24، ص: 34.

أهمية كلٍ من الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية في النظام المالي الحديث، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

الصيرفة الإلكترونية تظهر بوضوح كأداة ضرورية في عصرنا الرقمي، حيث توفر وسائل مبتكرة وفعالة لإدارة الأموال وإجراء العمليات المالية. تقدم التطورات التكنولوجية المستمرة في هذا المجال فرصًا هائلة لتحسين الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها، ولكنها تواجه أيضًا تحديات كبيرة تتعلق بالأمان والخصوصية التي يجب معالجتها بجدية.

الصيرفة الإسلامية تمثل نموذجًا بديلاً يرتكز على مبادئ الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى توفير حلول مالية تتسم بالعدالة والشفافية والمشاركة. يعد التطبيق الناجح لمبادئ الصيرفة الإسلامية تحديًا مهمًا في ظل البيئة المالية العالمية الحالية، لكنه يمثل أيضًا فرصة لتعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

باختتامنا، فإن فهم الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية يعتبر أمرًا ضروريًا في عصرنا الحالي، حيث يشكلان جزءًا لا يتجزأ من التطور الاقتصادي والمالي. يتعين علينا استغلال الفرص التي تقدمها كلا النموذجين ومواجهة التحديات التي تعترض طريقهما بشكل فعال، من أجل بناء نظام مالي أكثر شمولية واستدامة.

والبنك الوطني كغيره من البنوك أدرك اهمية كل من الصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية لذا قام بمبادرات عديدة وبجهود كثيرة للاستفادة من مزايا كل من الصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية. فما واقع هذين التوجهين في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540، وهذا ما يتم الاجابة عليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري– وكالة تيارت 540–

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل السابق لكل من الصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية من جانبهما النظري، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط ما تم التوصل اليه نظريا على البنك الوطني الجزائري، سنحاول تحديد مدى مساهمة كلا من الصيرفة الالكترونية والصيرفة الاسلامية في تطوير وتعزيز الخدمات المصرفية في البنك الوطني الجزائري وسنقوم بدراسة كيفية تطبيق البنك للتقنيات الحديثة للصيرفة الإلكترونية ومدى فاعليتها في تحسين تجربة العملاء وزيادة كفاءة العمليات المصرفية. كما سننظر في دور الصيرفة الإسلامية في توسيع قاعدة العملاء، وتقديم خيارات تمويل واستثمار تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي جذب مجموعة أوسع من العملاء الذين يبحثون عن هذه الخيارات.

ومن اجل الالمام بالدراسة الميدانية أكثر تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الاول: عموميات حول البنك الوطني الجزائري BNA

المبحث الثاني: واقع الصيرفة الالكترونية بالبنك الوطني الجزائري– وكالة تيارت 540–

المبحث الثالث: خدمات الصيرفة الاسلامية للبنك الوطني الجزائري– وكالة تيارت 540–

المبحث الاول: عموميات حول البنك الوطني الجزائري BNA

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري عامة ووكالة تيارت 540خاصة، الذي يعتبر أحد أقدم البنوك في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلي نشأة البنك وهيكله التنظيمي بالإضافة الى وظائفه واهدافه.

المطلب الاول: بطاقة تعريفية للبنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال مما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

اولا: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري BNA

تأسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله والذي أشرنا إليه سابقا . وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة.

كذلك في عهد الاستعمار كانت في الجزائر بنوك أجنبية التي كانت تمارس نشاطها في الجزائر حيث أدمج هذا البنك جميع البنوك ذات الأنظمة المشابهة له وهي:

- القرض الصناعي والتجاري في جويلية 1967.
- بنك باريس والدولة الهولندية جوان 1968.
- بنك باريس الوطني جانفي 1968.
- القرض العقاري الجزائري التونسي جويلية 1996.

حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة... الخ، كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط

المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسري وفقا لقوانين 88-01 و88-03 و88-04 ل 12 جانفي 1988 وقانون 88-119 لـ 21 جوان 1988وقانون 88-177 ل28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري، و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع تشي جيفارا وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 14.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري وذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها وشرائها من قبل الخزينة العمومية. نهاية سنة 2018 تم رفع راس مال البنك الى 150 مليار دينار جزائري.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل (1-2): الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري BNA

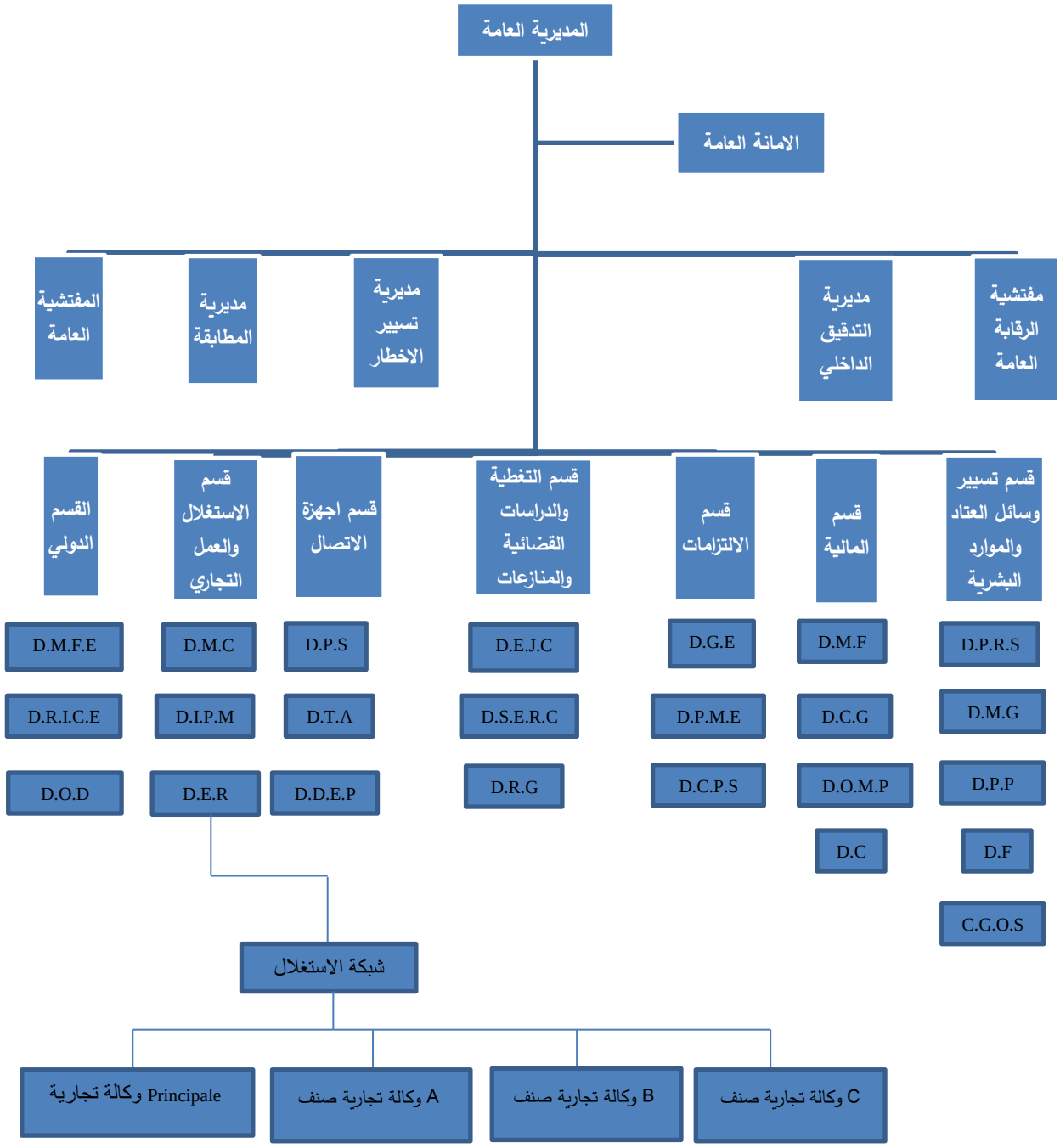

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

الجدول رقم (1-2): الهيكل التنظيمي المفصل للبنك الوطني الجزائري BNA

الهياكل التابعة للقسم الدولي	**الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات**
DMFE : مديرية التحركات مع الخارجية **DRICE** : مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية **DOD** : مديرية العمليات المستندية	**DGE** : مديرية المؤسسات الكبرى **DPME** : مديري المؤسسات المتوسطة والصغيرة **DCPS** : مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة
الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري	**الهياكل الملحقة بقسم المالية**
DER : مديرية تأطير الشبكات **DMC** : مديرية التسويق والاتصال **DIPM** : مديرية وسائل الدفع النقد	**DC** : مديرية المحاسبة **DOMP** : مديرية تنظيم المناهج والإجراءات **DCG** : مديرية مراقبة التسيير **DMF** : مديرية السوق المال
الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام	**الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية**
DDEP : مديرية تطوير الدراسات والمشاريع **DTA** : مديرية التكنولوجيات والهندسة **DPS** : مديرية الإنتاج والخدمات	**DPRS** : مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية **DMG** : مديرية الوسائل العامة **DPP** : مديرية المحافظة على التراث **DF** : مديرية التكوين **CGOS** : مركز تسيير الخدمات الاجتماعية
الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات	
DSERC : مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض **DEJC** : مديرية الدراسات القانونية والمنازعات **DRG** : مديرية تحصيل الضمانات	

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540

سنستهل الآن موضوع دراسة الحالة في البداية بتعريف البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت 540 بالإضافة إلى دراسة هيكلها التنظيمي.

أولا: تقديم وكالة تيارت 540

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل الرقم 540 وقد تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الو كالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 23 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات وهم يتوزعون كما يلي:

الجدول رقم (2-2): توزيع موظفي وكالة تيارت540

المدير	**01**	Directeur d'agence
المدير المساعد	**01**	Directeur adjoint
رؤساء المصلحة	**03**	Chefs de services
رؤساء الأقسام	**04**	Chefs de sections
المكلفون بالدراسة	**06**	Chargé d'étude
المكلفون بالزبائن	**02**	Charge de clientèles
امناء الصندوق	**02**	Caissier
موظفي الشباك	**01**	Guichier
عاملة النظافة	**01**	Femme de ménage
عون امن	**02**	Agents
المجموع	**23**	**Total**

المصدر: نائب المدير، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت540

يذكر أن وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية لسنة ،2017 كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك وتلك الخاصة بمنح

القروض وعمليات التجارة الخارجية، في ضل رغبة البنك في عصرنة خدماته وتحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة وأيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة ومتنوعة وذات جودة في أفضل الظروف.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540

يمكن ان نلخصه في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540

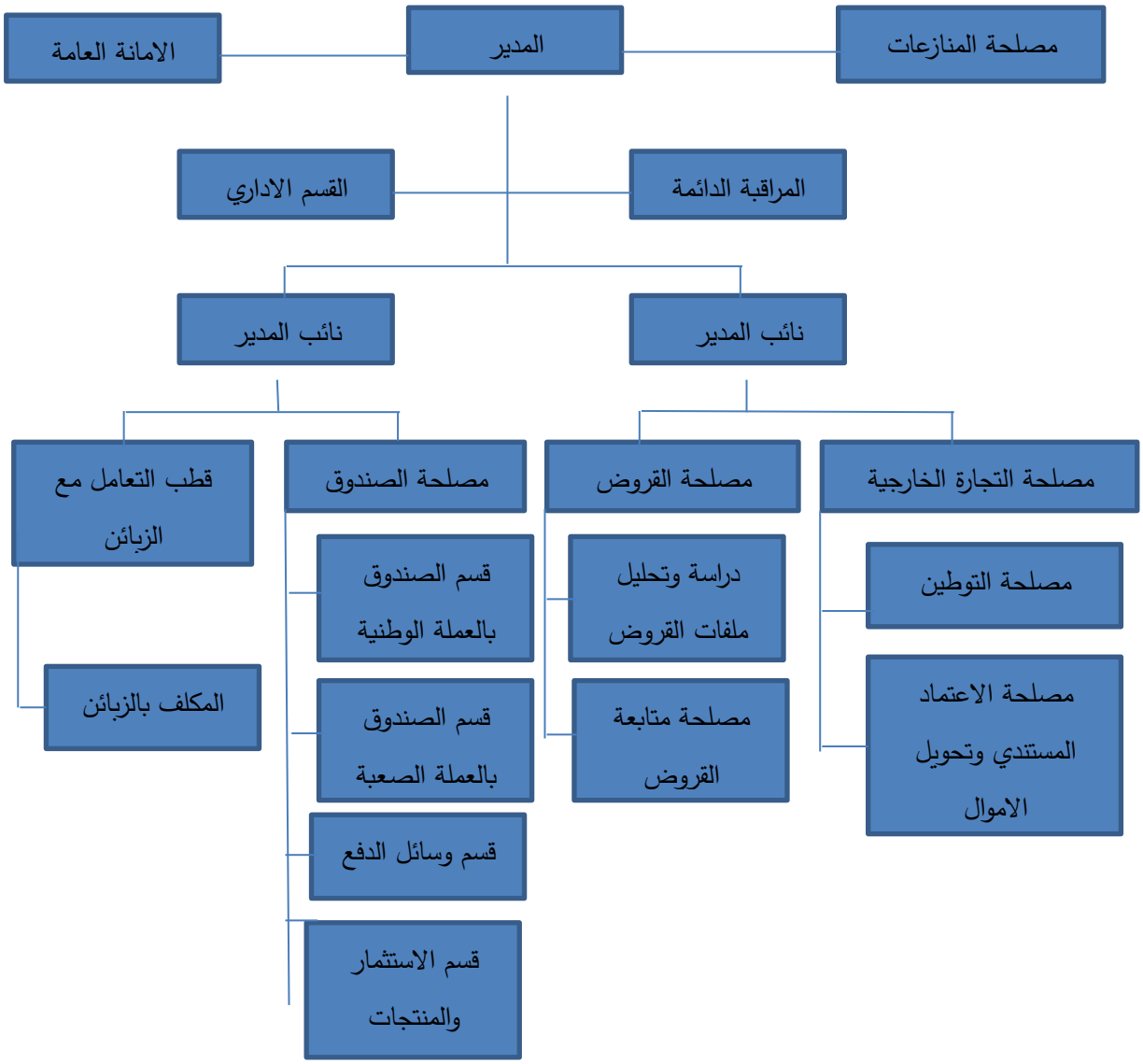

المصدر: نائب المدير، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

المطلب الثالث: وظائف وخدمات البنك الوطني الجزائري

إن البنك الوطني الجزائري وعلى غرار البنوك التجارية وبصفته مؤسسة عمومية دف بالدرجة الأولى إلى أن تكون كيان مرموق وسمعة جيدة وسط النظام المصرفي الجزائري، فانه يقوم بوظائف متعددة يرى فيها سبل ناجعة لتحقيق الأهداف المنشودة.

أولا: وظائف البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بنشاطات متعددة أهمها[1] :

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا آو لأجل أي عند حلول أجال الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات وتتم عمليات الاقتراض من اجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين؛
- استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعمليات التوطيدDomiciliation والتحصيل Virement ورسالة القرض وجميع عمليات البنك.
- يمنح القروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من اجل تحقيق نشاطات معينة؛
- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة؛
- توزيع رؤوس الأموال للأفراد ومراقبة استعمالها؛
- اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي تتم دفعها مباشرة من طرف المدين؛
- كما يقوم البنك الوطني الجزائري بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم (شراء أوراق تجارية) وصولات الدفعات المبالغ، المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميينLes Collectivités Publiques الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية والتجارية والزراعية أو المالية وكذلك العمليات التي تتم عن طريق هيئات وإدارات عامة تتفاوض في وضع بعض الأبعاد واعادة خصم القيم؛
- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى؛
- التمويل لمختلف عمليات التجارة الخارجية؛
- استقبال في شكل وديعة مبالغ السنداتLes Titres ؛

[1] وثائق داخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

- استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، سند الأمر، شيك، فواتير، أو وثائق أخرى تجارية ومالية؛
- يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء والبيع وكذلك الأوراق العامة كالأسهم، السندات، وخصوصا القيم المنقولة؛
- يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل كذلك عمليات تعاقد من اجل الإقراض والاقتراض؛
- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع بالإيجار وجميع العمليات المنقولة والغير منقولة التي تخصص نشاط البنك أو المتعاملين معه؛
- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به.

ثانيا: خدمات البنك الوطني الجزائري

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد مهنيين وحرفيين ومؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات، نلخصها فيما يلي:

1- الخدمات المقدمة للأفراد:

- خدمات الودائع: خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات؛
- خدمات الإيداع: السحب، الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة؛
- خدمات النقدية: وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه الذين يملكون حساب شيكي وبطاقة السحب CIBوالتي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت (24سا/24سا)، (7أيام/7أيام) وذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة؛
- خدمات المساعد: يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح والاستشارة لزبائنه، عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعه، وذلك بتقديم حلول مكيفة حسب حاجة كل زبون.
- خدمات الادخار والتوظيف: يضع البنك الوطني الجزائري أيضا تحت تصرف زبائنه دفترا للادخار وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون؛
- تمويل العقارات: يخص هذا المنتج تمويل العقارات كالسكنات جديدة، سكنات قديمة، توسيع، بناء ذاتي؛
- تمويل السيارات: يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد خدمة كراء صناديق.

2- الخدمات المقدمة للمؤسسات: وتتمثل في خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.

- خدمات المساعدة: وتشمل إسداء النصح والاستشارة فيما يخص إنشاء، تطوير وتوسيع المؤسسات.
- خدمات الادخار والتوظيف.
- التمويلات:
- تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويل المستحقات، تمويل مسبق للتصدير)؛
- تمويل الاستثمارات؛
- التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء، ضمان الدفعة المقدمة)؛
- تمويل السيارات: وتشمل تمويل السيارات النفعية.
- خدمات على مستوى دولي وتشمل:

– تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاستيراد، الاعتماد المستندي للتصدير التسليم المستندي للاستيراد، التسليم المستندي للتصدير)؛
– ضمانات دولية (للاستيراد والتصدير).

ويواصل البنك الوطني الجزائري تطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة ومبتكرة بما في ذلك التأمين على الحياة والممتلكات.

المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإلكترونية بالبنك الوطني الجزائريBNA وكالة تيارت –540–

إن التطور المتسارع للصيرفة الإلكترونية فرض على المؤسسات المالية والمعرفية تقديم الخدمات التي تتلاءم مع متطلبات التقدم التقني وتمكين العملاء من متابعة التطورات المالية من داخل منازلهم عبر شبكات متنوعة تمكنهم من الاستعلام على مختلف الخدمات والمنتجات، ذلك باستخدام الجهاز الآلي الخاص به (العميل) وهكذا أصبحت المعاملات المالية في البنوك أكثر سهولة ولا تستغرق الكثير من الوقت وهذا يعود لكل من وسائل الدفع الالكترونية، الوسائط والأنظمة الخاصة بها.

المطلب الأول: وسائل الدفع الالكترونية في البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت–540–

يقدم البنك الوطني الجزائري مجموعة متنوعة من حلول الدفع الالكترونية التي تهدف الى تقديم خدمات مالية آمنة وسهلة الاستخدام لعملائه.

أولا: البطاقات البيبنكية (CIB*): تعد البطاقة البيبنكية للبنك الوطني الجزائري للسحب والدفع، وهي بطاقة ما بين البنوك مدعمة بحساب بنكي، وتأتي في شكلين حسب دخل حامل البطاقة (البطاقة البيبنكية الكلاسيكية والبطاقة البيبنكية الذهبية).

فالبطاقة البيبنكية (CIB) تسمح بإجراء العمليات البنكية التالية:

- السحب على جميع أجهزة الصراف الآلي المتواجدة على الساحة البنكية؛
- الدفع الإلكتروني؛
- الدفع الجواري على أجهزة الدفع الإلكتروني؛
- الاطلاع على رصيد الحساب على أجهزة الصراف الآلي (الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق والشبابيك الأوتوماتيكية التابعة للبنك الوطني الجزائري)؛
- التحويلات على الشبابيك الأوتوماتيكية للبنك الوطني الجزائري؛
- باقة من الميزات الأخرى متاحة على أجهزة الصراف الآلي من الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق والشبابيك الأوتوماتيكية؛
- البطاقة البيبنكية مجانية وصالحة لمدة ثلاث سنوات؛
- تسهل وبشكل آمن معاملات الدفع والسحب؛
- توفر الأموال 24/24 ساعة و7/7 أيام على جميع أجهزة الصراف الآلي (الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق والشبابيك الأوتوماتيكية للبنك) المتواجدة على الساحة البنكية؛
- وكذا المزيد من الأمان بفضل الرسائل النصية القصيرة؛
- الإشعار برسالة حول رصيد الحساب البنكي؛
- الإشعار برسالة حول العمليات المنجزة في وقتها الفعلي.

الجدول (2-3): أسقف البطاقة البيبنكية للبنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت540

نوع البطاقة	سقف السحب اليومي	سقف الدفع اليومي	السقف حسب مبلغ العملية
البطاقة الكلاسيكية	100.000 دج	100.000 دج	100.000 دج
البطاقة الذهبية	150.000 دج	150.000 دج	150.000 دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك www.bna.dz

*CIB : Carte Inter Bancaire.

ثانيا: أنواع البطاقات البيبنكية (CIB)لوكالة تيارت-540- :

أصبحت البطاقات البنكية أداة أساسية لإدارة الشؤون المالية اليومية إذ تقدم وكالة تيارت-540- مجموعة متنوعة من بطاقات الدفع الإلكترونيCIB لتلبية احتياجات مختلف العملاء. نذكرها فيما يلي:

1- البطاقات الخاصة بالأفراد: تتمثل في:

أ. **البطاقة البنكية مسبقة الدفع:** هي بطاقة سحب ودفع بين البنوك يتم تعبئتها عن طريق التحويل من الحساب الرئيسي للزبون. ويمكن أن يكون باسم صاحب الحساب أو حامله حيث تسمح بإجراء نفس عمليات بطاقةCIB البنكية الكلاسيكيه أو الذهبية، ومن مزايا هذه البطاقة أنها تتيح تسيير النفقات بشكل أفضل، يمكن للزبون الذي يتقدم بطلب للحصول على البطاقة المسبقة الدفع منح ما يصل إلى عشرة (10) بطاقات مسبقة الدفع لعشرة (10) أقارب مختلفين، كما أنها مجانية وصالحة لمدة ثلاث (03) سنوات.

ب. **البطاقة النخبة:** تسمح بإجراء عمليات السحب كالدفع الجواري والدفع عبر الانترنت وكذا التحويل والتحصيل. توفر كذلك باقة من الخدمات الإضافية التي تتمثل في المساعدة الصحية، خدمات الاستقبال، الإرشاد والمساعدة في التأمين من الحوادث الجسمانية، ومن مزاياها رأس مال حتى مليون دينار، المساعدة على الطريق في حالة حدوث عطل، ضمان النقل والإقامة لزيارة أحد الأقارب في المستشفى.

ج. **بطاقة التوفير:** هي بطاقة سحب مدعومة بحسابات التوفير أي حساب التوفير بفائدة أو بدون فائدة وحساب التوفير "مستقبلي" للقصّر بفائدة أو بدون فائدة، وكذا حساب التوفير ذو عائد تصاعدي، حيث تتيح لهم توفير أموالهم في أي وقت وأينما كانوا 24/24 ساعة و7/7 أيام، عبر شبكة أجهزة الصراف الآلي المتواجدة على الساحة المصرفية، كما تسمح لهم بالاطلاع على رصيد حساب التوفير الخاص بهم في أي وقت عبر أجهزة الصراف الآلي، ومن مزاياها أن عمليات السحب مؤمنة برمز سري، وفرة رأس المال المدخر في أي وقت، والاطلاع على رصيد حساب التوفير دون الحاجة للتنقل إلى الوكالة.

2- البطاقات الخاصة بالمهنيين: يوجد بها نوعين هما:

أ. **بطاقة النخبة الأعمال (للمهنيين):** بطاقة الاعمال الخاصة بالمهنيين للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت540 هي بطاقة بين البنوك مدعومة بحساب جاري، تسمح بإجراء عمليات السحب والدفع الجواري والدفع عبر الانترنت وكذا التحويل والتحصيل، كما تتوفر على وظائف أخرى عبر أجهزة الصراف الالي.

ب. **بطاقة الأعمال "الضرائب":** هي بطاقة ما بين البنوك مدعومة بحساب فرعي (احتياطي)، مخصصة حصرياً لدفع الرسوم الضريبية، يتمّ تخصيص بطاقة CIB، المدرجة في باقة احتياطي، مجانًا لدافعي الضرائب والزبائن المهنيين والمؤسسات التابعة للبنك الوطني الجزائري، ولبطاقة الاعمال مزايا وهي: رقمنة، تبسيط وتأمن عمليات دفع الرسوم الضريبية على منصة مديرية الضرائب "مساهمتك"، سقف سداد استثنائي حصري ومكيف مع احتياجات دافعي الضرائب يصل إلى "30.000.000,00 دج".

3- البطاقات المقدمة للمؤسسات: تتمثل في:

أ. **بطاقة الأعمال:** هي بطاقة بين البنوك مدعومة بحساب جاري، وهي بطاقة سحب ودفع مصممة لتبسيط إدارة نشاط العملاء، ولها نفس شكل بطاقة الأعمال للمهنيين؛

ب. **بطاقة النخبة الأعمال:** هي بطاقة بين البنوك مدعومة بحساب جاري، تسمح للعملاء بإجراء عمليات السحب والدفع الجواري والدفع عبر الانترنت وكذا التحويل كالتحصيل.

الجدول رقم (2 -4): أسقف البطاقة البنكية لوكالة تيارت-540-

نوع البطاقة		سقف السحب اليومي	سقف الدفع اليومي
البطاقة البنكية الكلاسيكية		100.000دج	100.000دج
البطاقة البنكية الذهبية		150.000دج	150.000دج
البطاقة البنكية مسبقة الدفع (للأفراد)		100.000دج	80.000دج
بطاقة النخبة	للأفراد	200.000دج	250.000دج
	للمؤسسات	50.000دج	400.000دج
المهنيين الكلاسيكية		50.000دج	300.000دج
المهنيين الذهبية		50.000دج	350.000دج
نخبة الأعمال (المهنيين)		50.000دج	400.000دج
المؤسسات الكلاسيكية		50.000دج	300.000دج
المؤسسات الذهبية		50.000دج	350.000دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من وكالة تيارت-540-

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن البطاقات البنكية لوكالة تيارت-540- تخص ثلاثة أصناف من المجتمع والمتمثلة في (المؤسسات، المهنيين، الافراد)، حيث أن أسقف البطاقات البنكية تختلف من بطاقة إلى أخرى ففي حالة البطاقات البنكية الكلاسيكية والذهبية عامة نجد نفس سقف الدفع والسحب المقدر بـ100.000دج بالنسبة للبطاقات البنكية الكلاسيكية و150.000دج بالنسبة للبطاقات البنكية الذهبية، أما عن البطاقات البنكية مسبقة الدفع فنجد أن سقف السحب 100.000دج أكبر قيمة مقارنة بالدفع بقيمة80.000دج، في حين أن بطاقة النخبة للأصناف الثلاث والبطاقتين الكلاسيكية والذهبية للمؤسسات والمهنيين لها سقف السحب أقل من سقف الدفع، وبذلك يمكن القول أن كافة أسقف الدفع أكبر قيمة، مما يوضح أن المعاملات بالبطاقات البنكية في الوكالة والتعامل بالمعاملات الإلكترونية في تحسن.

الجدول رقم (5-2): البطاقات المقدمة لعملاء وكالة تيارت 540

السنة / نوع البطاقة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	أفريل 2024
البطاقة البيبنكية	283	328	1008	1279	1553	1956	2377
بطاقة النخبة	00	00	00	00	05	85	101
بطاقة التوفير	407	806	1180	1322	1550	1873	2107
بطاقة الفيزا visa	00	00	00	00	00	00	29
المجموع	690	1134	2188	2601	3108	3914	4613
نسبة التطور	/	%64,34	%92,94	%18,87	%19,49	%25,93	%17,85

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف نائب المدير.

في الفترة الممتدة من 2018 إلى أفريل 2024، شهدت وكالة BNA 540 في تيارت زيادة ملحوظة في عدد البطاقات المقدمة لعملائها. بدأت الوكالة ببطاقة البيبنكية فقط في عام 2018 بعدد 283 بطاقة، وتوسعت تدريجياً لتصل إلى 2377 بطاقة في أفريل عام 2024، مما يمثل نمواً مستمراً يعكس زيادة الاعتماد على الخدمات البنكية الإلكترونية. بطاقة التوفير أيضاً شهدت ارتفاعاً من 407 بطاقة في 2018 إلى 2107 بطاقة في أفريل2024، مما يعكس زيادة في الوعي بأهمية الادخار بين العملاء. أما بطاقة النخبة فقد ظهرت في عام 2022 بخمس بطاقات فقط، وارتفعت إلى 101 بطاقة في أفريل 2024، مما يدل على نجاح هذا المنتج في استقطاب شريحة جديدة من العملاء. وبالنسبة لبطاقة الفيزا، فقد تم إدخالها مؤخراً في سنة 2024 بعدد 29 بطاقة، مما يشير إلى بداية اعتماد العملاء على البطاقة الدولية. إجمالاً، ارتفع العدد الكلي للبطاقات من 690 بطاقة في 2018 إلى 4613 بطاقة في أفريل 2024، بنسبة تغيير سنوية تراوحت بين 17.85% و92.94%، هذه الأرقام تعكس التوسع في نطاق الخدمات المصرفية وزيادة اعتماد العملاء على البطاقات البنكية في تعاملاتهم اليومية، مما يعكس تنامي الوعي الإلكتروني بين الأفراد.

ثالثا: بطاقات دولية

تتيح البطاقات الدولية لحامليها إجراء معاملات وسحب أموال في مختلف أنحاء العالم، مثل بطاقة الفيزا تصدرها البنوك والمؤسسات المالية وتقبل في ملايين المواقع التجارية وأجهزة الصراف الآلي حول العالم.

1- بطاقةvisa في البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت-540-: في وكالة تيارت -BNA-540، تم إدخال بطاقة الفيزا في عام 2024 بعدد 29 بطاقة، مما يمثل بداية جديدة لاعتماد العملاء على هذه البطاقة الدولية لتعزيز تجاربهم المالية وتوسيع نطاق معاملاتهم خارج الحدود المحلية، يمكن أن يستفيد منها جميع زبائن البنك من الأفراد الذين لديهم حساب بالعملة الصعبة (يورو) بالإضافة إلى حساب الشيك بالدينار مفتوح على مستوى نفس الوكالة البنكية، حيث أصبح بإمكان العملاء بالقيام بالعديد من العمليات والخدمات المصرفية المتمثلة في:

أ. المعاملات عبر أجهزة الصراف الآلي (الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق والشبابيك الأوتوماتيكية للبنك الخاصة ببطاقة فيزا بالخارج):

- السحب النقدي؛
- الاطلاع على الرصيد؛
- تغيير رقم التعريف الشخصي (code PIN).

ب. معاملات الدفع على أجهزة الدفع الإلكتروني الخاصة ببطاقة فيزا بالخارج؛

ج. عمليات الدفع عبر الانترنت.

تتمتع بطاقة فيزا للبنك الوطني الجزائري بفترة صلاحية مدتها (03) سنوات، قابلة للتجديد تلقائيا إلا في حالة إنهاء العقد، ومن أجل الحصول على بطاقة فيزا، لابد من استيفاء الشروط التالية:

أ. رصيد دائم متوفر في حساب الشيك بالدينار لا يقل عن ثمانية آلاف دينار (8000.00دج)؛

ب. رصيد دائم متاح في حساب العملة الصعبة لا يقل عن مائة (100) يورو؛

ج. عدم وجود معارضة على الحساب البنكي.

2- الرسوم والتسعيرات المطبقة على بطاقة الفيزا: البطاقات الدولية، بما في ذلك بطاقات الفيزا، تأتي مع مجموعة متنوعة من الرسوم والتسعيرات التي تختلف بناءً على البنك المصدر وسياسة التسعير الخاصة به. فيما يلي الرسوم المطبقة على بطاقة الفيزا:

أ. رسوم الإصدار: يتم فرض رسوم لمرة واحدة عند إصدار البطاقة لأول مرة، هذه الرسوم تغطي تكاليف إعداد البطاقة وتفعيلها.

ب. رسوم التجديد السنوي: تفرض بعض البنوك رسومًا سنوية للحفاظ على البطاقة نشطة، هذه الرسوم تختلف باختلاف نوع البطاقة والمزايا المرفقة بها.

ج. **رسوم السحب النقدي:** عند استخدام بطاقة الفيزا لسحب الأموال من أجهزة الصراف الآلي الدولية، قد يتم فرض رسوم سحب نقدي، هذه الرسوم قد تكون ثابتة أو نسبة مئوية من المبلغ المسحوب.

د. **رسوم المعاملات الأجنبية:** تُفرض رسوم على المعاملات التي تتم بعملة غير العملة المحلية، هذه الرسوم تعوض التكاليف المتعلقة بتحويل العملات.

هـ. **رسوم التأخر في السداد:** إذا لم يتم سداد الرصيد المستحق في الوقت المحدد، قد يتم فرض رسوم تأخير، هذه الرسوم تهدف إلى تشجيع حاملي البطاقات على دفع أرصدتهم في الوقت المحدد.

و. **رسوم تجاوز الحد الائتماني:** في حال تجاوز حامل البطاقة الحد الائتماني المسموح به، قد تفرض البنوك رسوماً إضافية.

بالنسبة لبطاقة الفيزا التي تم إصدارها من قبل البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت 540، فهي بطاقة مسبقة الدفع لذا فهي تشمل رسوم الإصدار ورسوم التجديد كالآتي:

- بطاقة VISA الكلاسيكية بسقف 1000 يورو: تكلفة إصدار أو تجديد البطاقة سنوياً هي 3.900 دينار.
- بطاقة VISA الكلاسيكية بسقف 3000 يورو: تكلفة إصدار أو تجديد البطاقة سنوياً هي 4.900 دينار.

تُدفع هذه الرسوم سنوياً عند إصدار البطاقة لأول مرة أو عند تجديدها.

المطلب الثاني: وسائط الدفع الالكترونية في البنك الوطني لوكالة تيارت -540-

يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التي تسهم في تقديم تجربة مرنة للعملاء بحيث يمكنهم إجراء معاملاتهم البنكية من أي مكان وفي أي وقت دون الحاجة لزيارة الفروع البنكية وهذا من خلال الصرافات الآلية.

أولا: الصيرفة الالكترونية من خلال الصرافات الآلية

تعد الصرافات الآلية (ATM) واحدة من أهم أدوات الصيرفة الإلكترونية التي تسهل إجراء المعاملات المالية بسرعة وأمان، إذ تعتمد وكالة تيارت540 على أجهزة الصراف الآلي المتمثلة في كل منDAB ،GAB و TPE.

1- **الموزع الآلي للأوراق والشباك الآلي البنكي:** يحاول البنك الوطني الجزائري، وكالة تيارت 540، توفير جميع أجهزة الصراف الآلي قدر المستطاع. ولكن رغم هذه الجهود المبذولة، لا تحتوي الفروع حاليًا على الشباك الآلي البنكي. وفقًا للمعلومات المقدمة من موظفي البنك، فإن عدم توفر هذا الجهاز يعود إلى منع البلدية له لمنع تشويه المظهر الخارجي للبنك لأنه يعتبر إرث حضاري.

أما بالنسبة للموزع الآلي للنقود، فالبنك الوطني الجزائري لا يوفر هذه الخدمة ولا يحتوي على هذا الجهاز للسبب المذكور سابقا، باستثناء وكالة تيارت 545 التي تم تركيب الجهاز فيها، ويعتبر هذا الجهاز آلة أوتوماتيكية أكثر تعقيدًا وتنوعًا ويستخدم وفق الخطوات التالية:

- إدخال البطاقة البنكية؛
- اختيار اللغة (الفرنسية أو العربية)؛
- إدخال الرقم السري؛
- اختيار المبلغ من 500 إلى 30000 دينار جزائري كحد أقصى أو اختيار مبلغ آخر باستخدام الزر الأخضر؛
- في النهاية، تخرج رسالة لإدخال بطاقة بنكية أخرى من قِبَل زبون آخر.[1]

والجدول الموالي يوضح عدد العمليات المنجزة بجهاز الصراف الالي:

الجدول رقم (2-6): عدد العمليات المنجزة في جهاز الصراف الالي خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2018 الى افريل 2024.

السنوات	عدد العمليات المنجزة في جهاز DAB	نسبة التطور%
2018	11220	/
2019	19440	%42,28
2020	23015	%15,53
2021	32188	%28,48
2022	46570	%30,88
2023	54149	%13,99
أفريل2024	55000	%0,015

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المكلف بالدراسات.

[1] مقابلة مع مدير مصلحة الزبائن للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت-540-.

الشكل رقم (2-3): أعمدة بيانية لعدد العمليات المنجزة في الفترة الممتدة من 2018 الى أفريل2024.

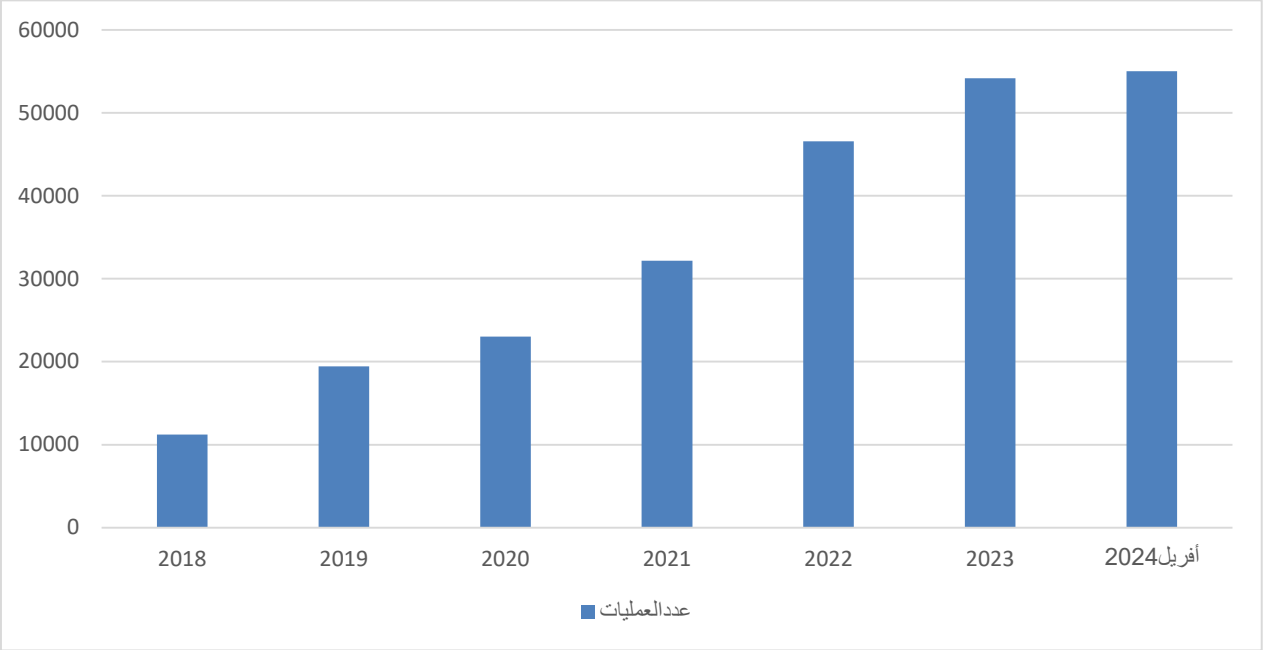

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

الشكل رقم (2-4): دائرة نسبية لنسبة التطور في عدد العمليات المنجزة خلال الفترة الممتدة من2018إلى 2024.

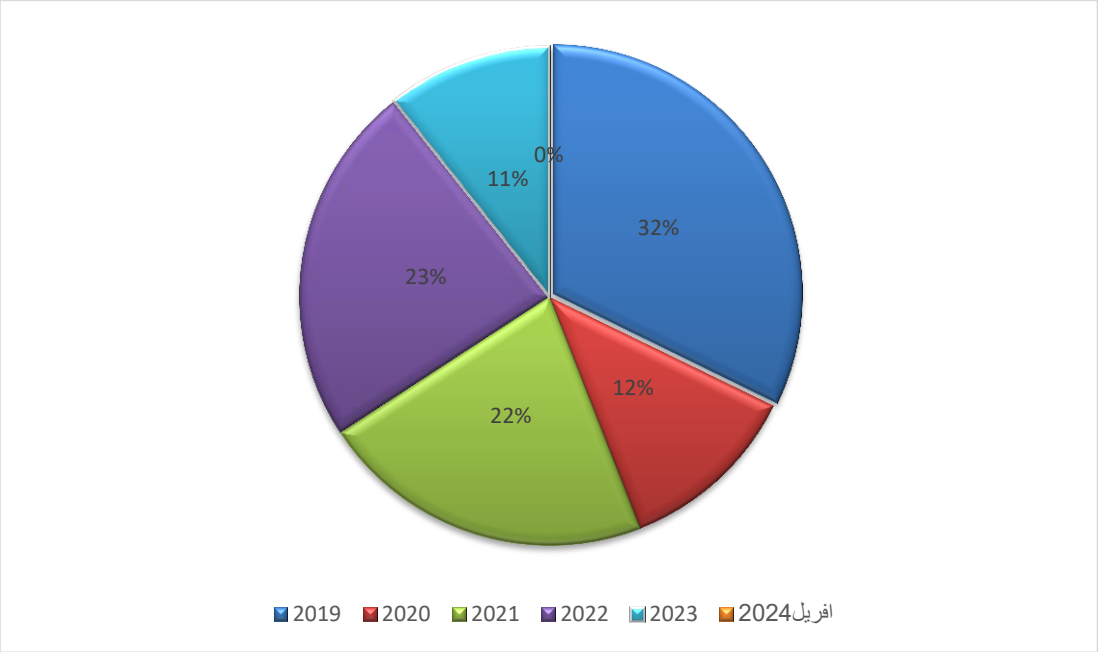

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

من خلال الجدول والشكلين الموضحين أعلاه، لاحظنا زيادة كبيرة في عدد العمليات المنجزة عبر أجهزة الصراف الآلي (DAB) خلال الفترة من 2018 إلى 2024. بدأت الأعداد بـ 11220 عملية في عام 2018، ثم ارتفعت بنسبة 42.28% في عام 2019 لتصل إلى 19440 عملية، بحيث هذه السنة شهدت ظروفًا استثنائية نتيجة أزمة السيولة التي خصت بريد الجزائر مما جعل عملائه يلجؤون الى هاته الأجهزة، مما دفع البنك الوطني الجزائري إلى اتخاذ تدابير لضمان توفر السيولة بشكل منتظم وصيانة أجهزة الصراف الآلي لضمان عملها بكفاءة. وفي عام 2020، مع تفشي جائحة كورونا، ارتفعت العمليات بنسبة 15.53% ليصل العدد إلى 23015 عملية، استجابت البنوك للتحديات الصحية بتزويد أجهزة الصراف الآلي بالسيولة بشكل منتظم وصيانتها الدورية، لتقليل حاجة العملاء لزيارة الفروع البنكية والحد من التجمعات، هذه الإجراءات شجعت على استخدام أجهزة الصراف الآلي وتعزيز التعاملات البنكية الرقمية، مما ساهم في الحفاظ على سلامة العملاء وتقليل انتشار الفيروس.

استمرت الزيادة في عام 2021 بنسبة 28.48% ليصل العدد إلى 32188 عملية، وتواصلت هذه الزيادة في عام 2022 بنسبة 30.88% مع وصول العمليات إلى 46570. في عام 2023، ارتفع العدد بنسبة 13.99% ليصل إلى 54149 عملية. وبحلول أبريل 2024، وصل عدد العمليات إلى 55000 عملية. هذه الزيادة كانت في الثلاثي الأول لسنة 2024 ومقارنة بعدد عمليات سنة 2023 مما يؤكد ان هذه السنة ستشهد زيادة كبيرة في استعمال هذه الأجهزة.

هذا التحليل يوضح نمواً مستمراً في استخدام أجهزة الصراف الآلي على مدى السنوات الست الأخيرة، نتيجة لإقبال العملاء على هذه الخدمات بعد التعرف على مميزاتها خلال فترة كورونا، مما وفر لهم الكثير من الوقت والجهد وتجنب انتظار الطوابير في البنك أو أحد فروعه.

2- **جهاز TPE في البنك الوطني الجزائري:** انتشرت أجهزة نقاط البيع الإلكترونية مع زيادة استخدام البطاقات البنكية، مما يعود بالنفع على البنك، موظفي البنك، والتاجر أو صاحب المؤسسة التي يُثبت فيها الجهاز، مما يُسهل هذا الجهاز عملية تسوية مدفوعات العملاء الذين يستخدمون البطاقات البنكية لدفع مقابل الخدمات أو السلع التي يقدمها التجار أو المؤسسات عبر خدمات إلكترونية. وعندما يتقدم العميل، سواء كان فردًا أو كيانًا تجاريًا بطلب لتركيب الجهاز يتعاقد مع الوكالة البنكية لقبول البطاقات البنكية. ويتم معالجة الطلب عبر المراحل التالية:

- **توقيع العقد:** بعد توقيع العقد يُرسل الطلب إلى مديرية تسيير وسائل الدفع والرقمنة؛
- **برمجة الجهاز:** تقوم المديرية بإرسال الطلب إلى القسم المسؤول عن إنتاج أجهزة نقاط البيع (TPE) وتتم برمجة الجهاز وفقًا لمعلومات العميل، بما في ذلك رقم الحساب البنكي ونوع العميل، كما تُبرمج شريحة الهاتف المتصلة بالجهاز؛
- **تسليم الجهاز:** بعد إتمام البرمجة، تُسلم المديرية الجهاز إلى المديرية الجهوية للاستغلال، التي ترسله بدورها إلى الوكالات البنكية الخاصة بكل عميل؛
- **تثبيت الجهاز:** عند وصول الأجهزة إلى الوكالات البنكية، يقوم موظفو خدمة العملاء بإبلاغ العملاء وتحديد موعد لتثبيت الجهاز في المحل وفي الموعد المحدد، يتوجه مسؤول العملاء لتركيب الجهاز وشرح كيفية عمله، بما في ذلك إجراء محاكاة افتراضية لعملية الدفع. وفي النهاية، يوقع العميل على مقرر تثبيت جهاز الدفع الإلكتروني.

بهذه الطريقة، يتم ضمان تشغيل الجهاز بشكل صحيح وتوعية العملاء بكيفية استخدامه لتحقيق أفضل استفادة من خدمات الدفع الإلكتروني، وله نوعان:

- أجهزة الدفع الإلكترونية الثابتة المتصلة بخط هاتفي ثابت؛
- أجهزة الدفع الإلكترونية اللاسلكية بنظام GPRS التي تعمل بواسطة شريحة هاتفية GPRS*.

يشهد عدد أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) في وكالة تيارت 540 التابعة للبنك الوطني الجزائري زيادة مستمرة، حيث بلغ عدد الأجهزة الموزعة من عام 2018 إلى عام 2024 حوالي 45 جهازًا. يعود هذا الارتفاع إلى قانون التجارة الإلكترونية الصادر في ماي 2018، وإلزامية الدفع الالكتروني التي جاءت من

* **GPRS: General Packet Radio Service.**

الوزارة المالية تزامنا لأزمة كورونا التي ألزمت جميع المتعاملين الاقتصاديين بتركيب أجهزة TPE، مما زاد الطلب عليها. كما يعكس هذا الزيادة وعي العملاء بالثقافة المصرفية الرقمية التي يتطلع إليها عملاء وكالة تيارت 540، بما في ذلك الزبائن والتجار والمستهلكين وأصحاب الحرف والمستثمرين[1].

ثانيا: الصيرفة الالكترونية عبر الهاتف المصرفي.

تعتمد الصيرفة الإلكترونية عبر الهاتف المصرفي على تطبيقات الهواتف الذكية التي تقدمها البنوك، ومن اهم هذه التطبيقات ما يلي:

1- تطبيق الهاتف BNA TIC الذكي: في إطار التوجه نحو التحول الرقمي وتعزيز الابتكار في القطاع المصرفي، أطلق البنك الوطني الجزائري تطبيق الهاتف الذكي BNA TIC. يهدف هذا التطبيق إلى تقديم خدمات مصرفية متكاملة وسهلة الاستخدام للعملاء، مما يعزز من تجربة العميل ويوفر الوقت والجهد.

أ. **ميزات تطبيق BNA TIC:** تتمثل في:

- إدارة الحسابات؛
- إمكانية الاطلاع على رصيد الحساب في أي وقت وبسهولة؛
- عرض تاريخ المعاملات وكشوف الحسابات الإلكترونية؛
- إجراء تحويلات مالية فورية بين حسابات العميل المختلفة داخل البنك؛
- إمكانية إرسال الأموال إلى حسابات في بنوك أخرى محليًا ودوليًا؛
- دفع الفواتير المختلفة (الكهرباء، الماء، الهاتف، الإنترنت) مباشرة من خلال التطبيق؛
- إدارة البطاقات الائتمانية من خلال تفعيل، تعطيل، أو طلب بطاقات جديدة؛
- مراقبة عمليات الشراء والسحب باستخدام البطاقات؛
- تسجيل الدخول الآمن باستخدام تقنيات الحماية مثل التحقق الثنائي وكلمات المرور القوية؛
- تلقي إشعارات فورية عن أي حركة أو معاملة تتم على الحساب.

ب. **كيفية عمل تطبيق BNA TIC للبنك الوطني الجزائري:** الخطوات الأساسية لاستخدام تطبيق BNA TIC:

- **تحميل التطبيق وتثبيته:** وهذا من خلال:
  - ✓ **التطبيق متاح على متجري التطبيقات:** يمكن للعملاء تحميل تطبيق BNA TIC من متجر Google Play لأجهزة الأندرويد أو App Store لأجهزة iOS؛
  - ✓ **التثبيت:** بعد تحميل التطبيق، يتم تثبيته على الهاتف الذكي كما يتم تثبيت أي تطبيق آخر.
- **التسجيل وإنشاء الحساب:** وهذا عن طريق:

[1] مقابلة مع المكلف بالدراسات للبنك الوطني الجزائري لوكالة تيترت-540-.

- ✓ **فتح التطبيق:** بعد التثبيت، يقوم العميل بفتح التطبيق؛
- ✓ **التسجيل:** إذا كان العميل يستخدم التطبيق لأول مرة، يجب عليه التسجيل عبر إدخال معلوماته الشخصية مثل رقم الحساب البنكي، رقم الهاتف المحمول، والبريد الإلكتروني؛
- ✓ **التحقق:** قد يتطلب التسجيل عملية تحقق عبر إرسال رمز تأكيد إلى الهاتف المحمول أو البريد الإلكتروني لضمان أمان الحساب.

- **تسجيل الدخول:** من خلال:
  - ✓ **بيانات الدخول:** بعد التسجيل، يمكن للعميل تسجيل الدخول باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور التي قام بإنشائها؛
  - ✓ **التحقق الثنائي:** لتعزيز الأمان، قد يتطلب تسجيل الدخول التحقق الثنائي عبر إرسال رمز إلى الهاتف المحمول.
- **استخدام الواجهة الرئيسية:** المتمثلة في:
  - ✓ **الواجهة الرئيسية:** تعرض الواجهة الرئيسية للتطبيق معلومات الحساب الأساسية، مثل الرصيد الحالي وآخر المعاملات؛
  - ✓ **القوائم والخيارات:** تتضمن الواجهة الرئيسية قوائم متعددة للوصول إلى مختلف الخدمات مثل التحويلات، دفع الفواتير، إدارة البطاقات، وغيرها.
- **إجراء المعاملات المالية:** المتمثلة في:
  - ✓ **التحويلات المالية:** يمكن للعميل اختيار خدمة "التحويلات" لإرسال الأموال بين حساباته أو إلى حسابات أخرى داخل البنك أو خارجه.
  - ✓ **دفع الفواتير:** يمكن دفع الفواتير المختلفة عن طريق اختيار خدمة "دفع الفواتير"، وإدخال تفاصيل الفاتورة والمبلغ المراد دفعه.
- **إدارة البطاقات:** القائمة على:
  - ✓ **تفعيل أو توقيف البطاقة:** يمكن للعميل إدارة بطاقاته الائتمانية عبر التطبيق، مثل تفعيل أو تعطيل البطاقة؛
  - ✓ **طلب بطاقة جديدة:** إذا احتاج العميل إلى بطاقة جديدة، يمكنه تقديم طلب من خلال التطبيق.
- **الأمان والحماية:** يتم من خلال:
  - ✓ **تسجيل الخروج الآمن:** بعد الانتهاء من استخدام التطبيق، يجب على العميل تسجيل الخروج لضمان عدم الوصول غير المصرح به؛

✓ **تحديث المعلومات:** يمكن للعميل تحديث معلوماته الشخصية وبيانات الدخول لتعزيز الأمان.[1]

2- تطبيقWIMPAY-BNA : هي خدمة بنكية يعرضها حصريا البنك الوطني الجزائري على زبائنه من فئة الأفراد، المهنيين والمؤسسات وهذه الخدمة موجهة للزبائن المشتركين في خدمة البنك عن بُعد، أو المشتركون في خدمة حزمة الدفع بدون تلامس، أو حاملي بطاقات CIB البيبنكية ومستخدمي خدمة رسائل الرقم السري المتغير (الخاصة بعمليات الدفع الإلكتروني). وهي خدمة للدفع بدون تلامس تعتمد على تصوير (مسح) رمز الإستجابة السريعة، يمكن تحميلها مجانًا من Play store وApp Store.

أ. وظائف تطبيق WIMPAY-BNA:

- قبول معاملات الدفع عن طريق رموز الاستجابة السريعة (QR-code) مقابل الخدمات المقدّمة؛
- الاطلاع على الرصيد؛
- تسيير البائعين ونقاط البيع؛
- الاطلاع على نشاط البائعين ونقاط البيع؛
- الاطلاع على كشف العمليات المنجزة.

ب. شروط الولوج لتطبيقWIMPAY-BNA:

- توقيع اتفاقية انخراط في الخدمة وفق نموذج البنك الوطني الجزائري؛
- أن يكون لديك هاتف ذكي مزود بنظام IOS أوAndroid ؛
- أن يكون لديك اتصال بالإنترنت؛
- قم بتحميل التطبيق وتثبيته على الهاتف الذكي؛
- أن تكون مشتركًا في خدمة "البنك عن بُعد" أو في خدمة "حزمة الدفع بدون تلامس" أو حامل لبطاقة CIB البيبنكية، أو مستخدم خدمة رسائل الرقم السري المتغير (الخاصة بعمليات الدفع الإلكتروني).

3- خدمة الرسائل القصيرة الخاصة بالبطاقات البنكية: (le SMS-CARD): تساعد هذه الخدمة بصفة فورية على الاطلاع معاملات الزبائن المنجزة بواسطة بطاقاتهم البنكية إضافة إلى: إشعارات ترويجية لمنتجات جديدة، إشعارات بتجديد أو تسجيل اعتراضات على البطاقات البنكية رسائل خاصة بتفاصيل سحوباتهم المالية عبر DAB أوGAB، رسائل تنبيهية بعمليات دفع عبر الانترنت منجزة بالبطاقات.

ثالثا: الصيرفة الالكترونية من خلال البنوك الإلكترونية.

تتيح الصيرفة الإلكترونية عبر البنوك الإلكترونية تقديم الخدمات المصرفية باستخدام الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية، مما يسهل على العملاء إجراء المعاملات بسرعة وأمان من أي مكان وفي أي وقت،

[1] الانترنت الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري **www.bna.dz**

دون الحاجة إلى زيارة الفروع التقليدية، مما يعزز الكفاءة والراحة ويوسع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية، سنتطرق لهذه خدمات فيما يلي:

1- خدمة BNA.net: هي خدمة طرحها البنك الوطني الجزائري حتى تتيح للعملاء إجراء مختلف معاملاتهم البنكية بكل أمان وطمأنينة وبنقرات بسيطة عبر الانترنت، سواء كانوا أفرادا، مهنيين أو مؤسسات وهذه الخدمة متاحة لهم حسب الباقة التي يختارونها، وأيضا يمكنهم البقاء على اطلاع دائم وآني على محتوى حسابهم على مدار الساعة (24/24سا و7/7أيام)، تحميل ونسخ كشوفات حساباتهم، طلب دفتر الشيكات والبطاقة البيبنكية[1] CIB .

أ. **الباقات المقترحة ضمن خدمةBNA.net:** بإمكان العملاء اختيار الباقة المناسبة لهم وحسب الخدمات المرغوب فيها:

الشكل رقم (5-2): الباقات المقترحة ضمن خدمة BNA.net:

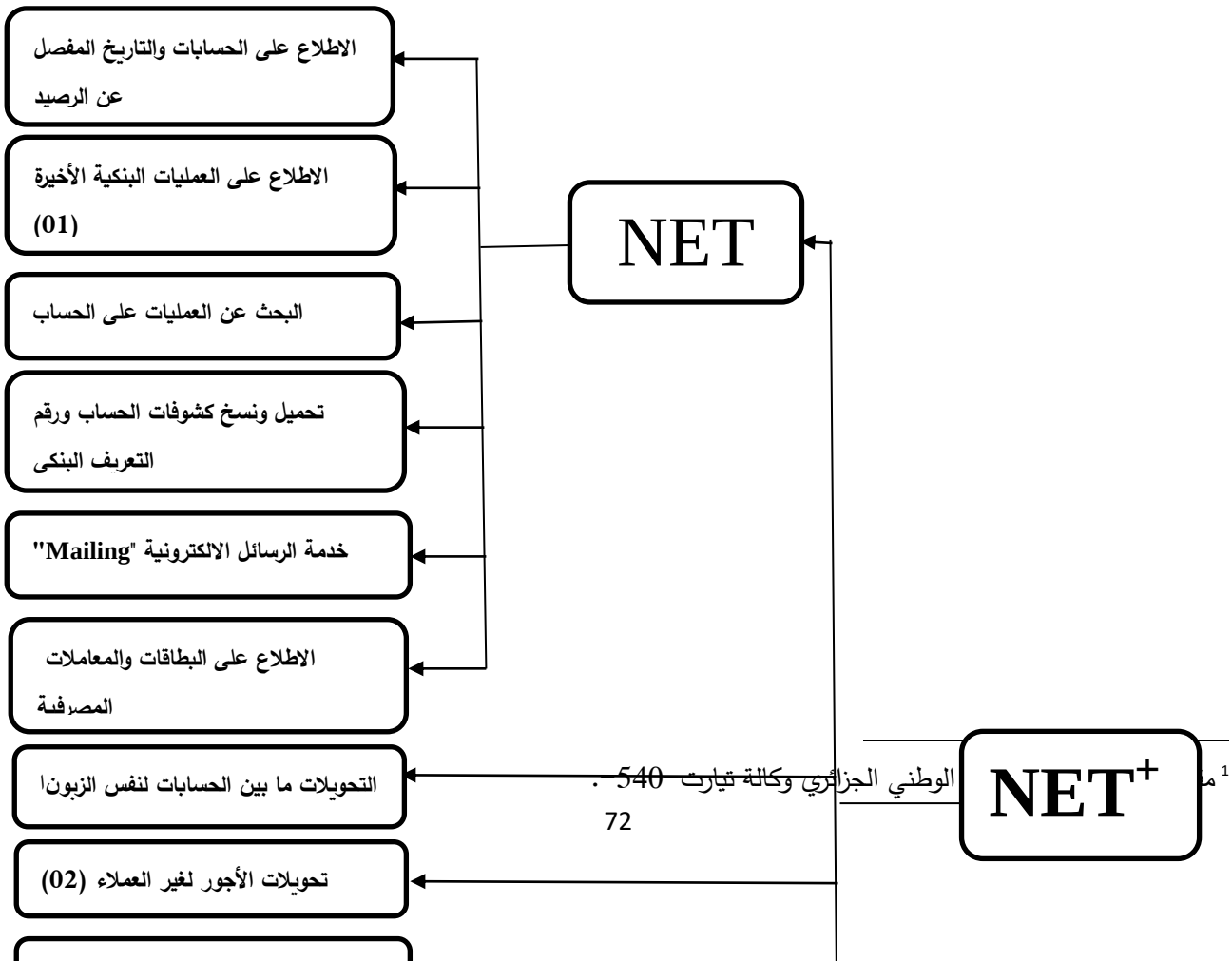

[1] مد... الوطني الجزائري وكالة تيارت 540- .

(01)على فترة 45 يوم.

(02)يخص فقط المؤسسات والمهنيين.

المصدر: مطوية مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت -540-.

ب. مميزات خدمة BNA.net: يستطيع العملاء أن يستفيد من:

- الجوارية: انجاز العمليات البنكية في أي وقت وأي مكان (متاح24سا/07أيام)؛
- المرونة: البساطة في تسيير الحسابات البنكية عن بعد وآنيا؛
- الأريحية: الاقتصاد في الوقت لتجنب طوابير الانتظار لدى الوكالة؛
- السهولة: إمكانية الولوج الى الحساب من خلال توفير الانترنت على الحاسوب أو اللوحة الالكترونية أو الهاتف الذكي؛
- الأمان: يضمن أقصى تأمين للتعاملات البنكية من خلال رقم سري وشخصي.

2-خدمة الدفع الإلكتروني عبر شبكة الأنترنت الخاصة بوكالة تيارت-540-E-paiement : خدمة الدفع الإلكتروني تسمح بالتسديد عبر الأنترنت مشترياتكم وفواتيركم (سونلغاز، سيال، الوكالة الوطنية لتطوير السكن وتحسينه عدل، ...)، على مواقع الأنترنت التي تقبل وسيلة الدفع هذه، ومن أجل ضمان أمن معاملات الدفع، يتمّ إرسال كلمة مرور واحدة (رسائل الرقم السرّي المتغير) إلى رقم هاتف المنخرط لكل معاملة جديدة، وأي زبون للبنك الوطني الجزائري حامل للبطاقة البيبنكية يمكنه:

- دفع ثمن المشتريات أو الفواتير في أي وقت واي مكان 24سا/24 و7 أيام/7؛

- تجنب طوابير الانتظار الطويلة وتبسيط دفع الإتاوات ببضع نقرات دون الحاجة إلى التنّقل؛
- عمليات مؤمنة بواسطة خدمة المصادقة في الوقت الفعلي (رسائل الرقم السرّي المتغير)؛
- خدمة مجانية، وبدون عمولة للدفع عبر الإنترنت؛
- تتم عملية الانخراط عن طريق توقيع عقد انخراط ليصبح العميل مشتري عبر الواب.

ويمكننا توضيح كيفية إجراء عملية الدفع عبر الأنترنت من خلال النقاط التالية:

- الولوج إلى الموقع الإلكتروني للبائع عبر الواب، حيث يمكن اختيار المنتج المطلوب، والاطلاع على تفاصيل عملية الشراء والموافقة على شروط البيع العامة؛
- اختيار وتأكيد طريقة الدفع بالنقر على زرCIB؛
- ادخال رقم البطاقة البيبنكية CIB الخاصة بالعميل وكذا رمز CVV2يمثل آخر ثلاثة أرقام مطبوعة على ظهر البطاقة والذي يسمح باعتماد بطاقته خلال كل عملية دفع عن بعد وتاريخ انتهاء صلاحية البطاقة، هويته وكذا العنوان بصفته مشتري عبر واب؛
- إدخال وتأكيد كلمة السر التي تمّ استقبالها على رقم هاتف العميل الذي تمّ إدخاله مسبقاً على مستوى وكالة التوطين مشتري الواب؛
- بعد التأكيد لمعاملة الشراء، يتم طبع قسيمة الدفع الخاصة بهذه العملية تلقائيًا؛
- يجب الخروج من فضاء الأنترنت مشتري الواب بعد كل عملية شراء.

3- خدمة البنك الالكترونيE-Banking : هي خدمة يقدمها البنك لعملائه عبر الانترنت، اذ تتيح للعملاء إدارة حساباتهم المصرفية واجراء عمليات مالية مثل التحويلات المصرفية، دفع الفواتير، إدارة بطاقات الائتمان، والتحقق من الرصيد، من خلال استخدام الانترنت بشكل آمن ومريح، ولهذه الخدمة العديد من المزايا:

- إمكانية الوصول الى الحساب في أي وقت ومن أي مكان؛
- إمكانية اجراء عمليات مالية مثل تحويل الأموال ودفع الفواتير عبر الانترنت؛
- متابعة حركة الحسابات وتاريخ العمليات؛
- الحصول على اشعارات فورية عن العمليات المالية؛
- إدارة بطاقات الائتمان والخدمات المصرفية الأخرى؛
- توفير مستوى عال من الأمان من خلال تقنيات التشفير والمصادقة المتعددة.

الجدول رقم (7-2): عدد الاشتراكاتE-Banking:

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024

عدد الاشتراكات	611	646	661	1074	1339	1765	1855

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المكلف بالزبائن.

من2018 إلى2020 كان هناك نمو بطيء نسبيا في عدد الاشتراكات، وفي2021 نلاحظ طفرة كبيرة بنسبة نمو تصل إلى62.45% قد يكون هذا نتيجة لتحسينات في الخدمة، حملات تسويقية، أو تغييرات في السوق.

بعد2021 يستمر النمو بمعدلات عالية نسبيا في2022 و2023، ولكنه يبدأ في الاستقرار نسبيا في2024. بحيث نلاحظ أن هناك نمو مستدام في عدد الاشتراكات مما يشير الى قبول متزايد لخدمات E-Banking بين الزبائن.

المطلب الثالث: أنظمة الدفع الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت -540-

في نهاية القرن العشرين بدأت الدولة الجزائرية العديد من الإصلاحات الاقتصادية في جميع القطاعات بما في ذلك إصلاح النظام المصرفي الذي شهد العديد من الابتكارات من خلال صدور قوانين ولوائح جديدة، تهدف إلى تحديث المنظومة المصرفية وتسهيل تكيفها مع المعايير الدولية وذلك من خلال تحديث أنظمة الدفع بالاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

أولا: نظام الجزائر للتسوية الفورية ARTS :

يعتبر البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت-540- بطبيعته المشارك المباشر في نظام مقاصة الدفع بالكتلة (مبالغ كبيرة الدفع)، لهذا قام بتبني نظام أطلق عليه " نظام الجزائر للتسوية الفورية ARTS"، وهذا من أجل التسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل بين البنوك، لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية والبريدية للمبالغ الكبرى أو الدفع المستعجل الذي يقوم به المشاركون في هذا النظام حيث يتم تسوية الحسابات المعنية بصفة لا رجوع فيها، حيث أنه بمجرد القبول من طرف النظام لا يمكن إلغائها لاحقا، بحيث تكون الغاية من التسويات مضمونة بصفة دائمة على مدى يوم المبادلة والذي يكون على النحو التالي:

- من الساعة الثامنة ونصف صباحا من خلال معالجة عمليات بنك الجزائر، عمليات السوق النقدية، عمليات الصرف؛
- من التاسعة ونصف صباحا بدء المبادلات؛
- منتصف النهار تسوية حصيلة المقاصة؛
- الساعة الثالثة وقف المبادلات؛

- من الساعة الثالثة إلى الرابعة تسديد المبالغ التي تمت في اليوم الأخير، وقبول أو رفض العمليات التي كانت في الانتظار؛
- الساعة الرابعة اختتام وغلق الحسابات وإرسال إخطارات حصيلة الحسابات واستخراج حسابات المشاركين وافراغها في جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر.

الجدول رقم (8-2): عدد العمليات المنجزة في نظام الجزائر للتسوية الفورية ARTS

السنة	عدد العمليات	المبالغ الاجمالية(دج)	نسبة التطور المبالغ
2019	**401**	**1000406052,33**	**/**
2020	**329**	**556726970.95**	**%44,36**
2021	**398**	**1025754488.06**	**%84,21**
2022	**376**	**1407256524.98**	**%37,20**
2023	**425**	**1869371848.74**	**%32,87**
2024	**123**	**482622283.17**	**%74,18**

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المكلف بالدراسات.

الشكل رقم (6-2): أعمدة بيانية لعدد العمليات المنجزة في نظام الجزائر للتسوية الفورية ARTS

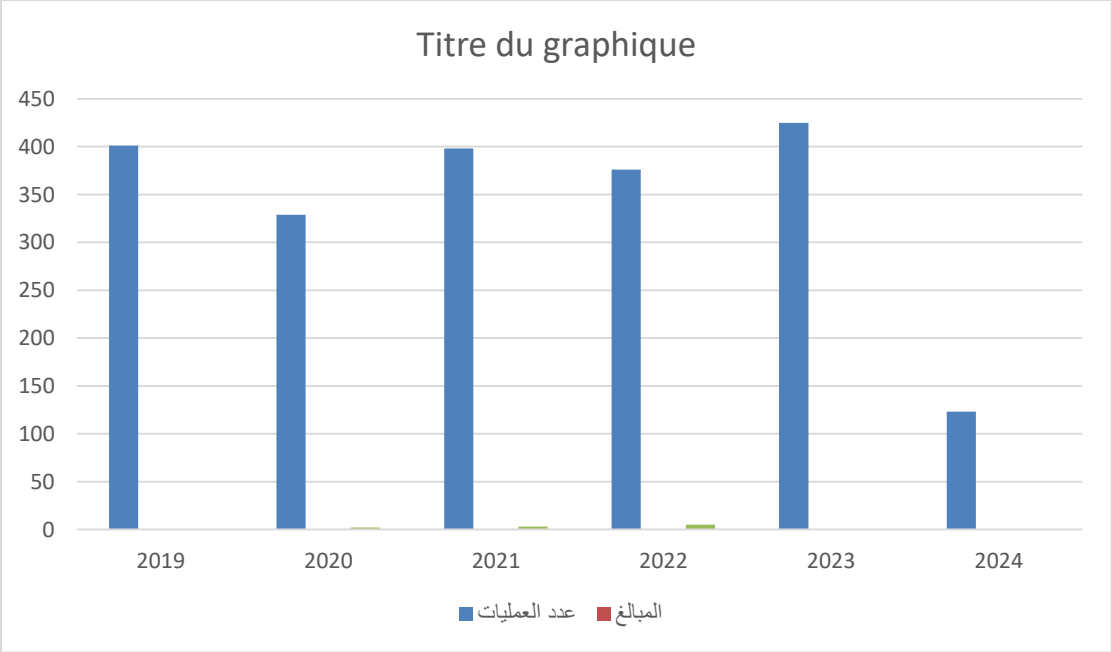

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المكلف بالدراسات.

شهد نظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTS) تقلبات ملحوظة في عدد العمليات والمبالغ الإجمالية من 2019 إلى 2024. انخفض عدد العمليات في 2020 بنسبة 17.96% نتيجة تأثيرات جائحة كوفيد-19، ثم ارتفع بنسبة 20.97% في 2021 مع تعافي الاقتصاد الجزائري. استمرت العمليات في التقلب بشكل طفيف في 2022 و2023 مع ميل نحو الارتفاع، إلا أن 2024 شهد انخفاضًا حادًا بنسبة 71.06%، مما يشير إلى تغييرات كبيرة قد تكون اقتصادية أو تنظيمية. أما بالنسبة للمبالغ الإجمالية، فقد انخفضت بنسبة 44.36% في 2020 بسبب الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الجائحة، ثم ارتفعت بنسبة 84.21% في 2021 مع انتعاش التعاملات المالية. استمر هذا الارتفاع في 2022 و2023، مما يعكس زيادة الثقة والاستقرار الاقتصادي، قبل أن تتراجع المبالغ بنسبة 74.18% في 2024، مما قد يكون ناتجًا عن تغييرات جوهرية في السوق أو سياسات جديدة. تعكس هذه التقلبات تأثيرات خارجية وداخلية متعددة، منها التغيرات الاقتصادية والسياسات الحكومية وسلوك العملاء. ولذلك، يجب مراقبة هذه العوامل بعناية لتطوير استراتيجيات تعزز الاستقرار والنمو المستدام للنظام، مع الاستثمار في التكنولوجيا لتحسين كفاءة وسرعة العمليات المالية.

ثانيا: المقاصة الإلكترونية ALGERIA Télé Compensation Inter bancaire (ATCI):

يعتبر نظام المقاصة الإلكترونية (ATCI) في البنك الوطني الجزائري جزء من استراتيجية شاملة لتحديث وتطوير البنية التحتية المالية في الجزائر، حيث يعمل هذا النظام على تسهيل وتسريع عمليات تسوية الشيكات والمعاملات المالية بين البنوك، مما يعزز الكفاءة التشغيلية ويقلل من مخاطر التأخير في التسويات المالية. وتتمثل أبرز مميزات النظام في:

- **السرعة والكفاءة:** يتيح النظام تسوية الشيكات والمعاملات بشكل فوري أو في نفس اليوم، مما يقلل من الوقت المستغرق لتحصيل المدفوعات ويزيد من سرعة دوران الأموال بين البنوك؛
- **تحسين السيولة:** بفضل التسوية السريعة، يمكن للبنوك إدارة سيولتها بشكل أفضل وأكثر فعالية، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي؛
- **تقليل المخاطر:** يقلل النظام من المخاطر المرتبطة بفقدان الشيكات أو الاحتيال عليها، حيث تتم المعاملات إلكترونيًا وضمن بيئة آمنة؛
- **الشفافية والموثوقية:** يمكن للعملاء والبنوك على حد سواء تتبع حالة الشيكات والمعاملات بشكل فوري، مما يزيد من الثقة في النظام المصرفي.

تم إطلاق نظام ATCI لأول مرة في الجزائر عام 2006، ومنذ ذلك الحين، شهد تحسينات وتحديثات مستمرة لتعزيز أدائه وضمان تكامله مع الأنظمة المالية الأخرى مثل نظام التسوية الإجمالية الفورية (ARTS). يمكن للنظام التعامل مع كمية كبيرة من المعاملات على مدار الساعة، مما يتيح للبنوك إرسال واستقبال المدفوعات في أي وقت، وبالتالي تحسين خدمة العملاء والعمليات الداخلية للبنك الوطني الجزائري.

1_ الشيكات: فالشيكات تحت نظام ATCI تلعب دورًا محوريًا في العمليات المصرفية للبنك الوطني الجزائري، مما يساعد على تحقيق التوازن بين التقليدية والحداثة في تقديم الخدمات المصرفية[1].

والجداول الموالية توضح عدد الشيكات المستلمة والصادرة في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت-540-:

الجدول الرقم (9-2): عدد الشيكات المستلمة لنظام ATCI في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت-540-:

[1] معلومات مقدمة من طرف نائب المدير.

السنة	عدد الشيكات	المبالغ (دج)	نسبة تطور المبالغ
2019	6432	335719161781	/
2020	5416	385816404685	%14.92
2021	5808	480211293053	%24.45
2022	7128	520683912904	%8.44
2023	7651	579312445715	%11.24

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف المكلف بالزبائن.

شهد نظام ATCI في البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت (540) تقلبات في عدد الشيكات والمبالغ المستلمة بين عامي 2019 و2023، مع تأثير ملحوظ لجائحة كورونا بعد عام 2019. في عام 2019، تم استلام 6432 شيكًا بقيمة إجمالية بلغت 335,719,161,781 دج. في عام 2020، تحت تأثير جائحة كوفيد-19، انخفض عدد الشيكات إلى 5416 شيكًا، بينما ارتفعت المبالغ بنسبة 14.92% لتصل إلى 385,816,404,685 دج، مما يشير إلى زيادة في قيمة الشيكات الفردية رغم تداعيات الجائحة. في عام 2021، مع بداية تعافي الاقتصاد من تأثيرات الجائحة، ارتفع عدد الشيكات إلى 5808 شيكات، وارتفعت المبالغ بنسبة 24.45% لتصل إلى 480,211,293,053 دج، مما يعكس انتعاش النشاط الاقتصادي وزيادة الثقة في استخدام الشيكات. استمر هذا النمو في عام 2022 بزيادة عدد الشيكات إلى 7128 شيكًا، وارتفاع المبالغ بنسبة 8.44% لتصل إلى 520,683,912,904 دج، مما يدل على استمرار التعافي الاقتصادي. في عام 2023، ارتفع عدد الشيكات إلى 7651 شيكًا، وزادت المبالغ بنسبة 11.24% لتصل إلى 579,312,445,715 دج، مما يعكس استمرار نمو الأنشطة المالية وزيادة الاعتماد على الشيكات كوسيلة دفع رئيسية. خلال هذه الفترة، يمكن ملاحظة أن تأثير جائحة كورونا كان واضحًا في عام 2020 حيث انخفض عدد الشيكات بشكل كبير، لكن سرعان ما تعافى النظام المالي في السنوات اللاحقة بفضل الإجراءات الاقتصادية والتحفيزات التي ساعدت في استعادة الثقة والنشاط الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة تدريجية ومستدامة في عدد الشيكات والمبالغ المستلمة.

الجدول رقم (10-2): عدد الشيكات الصادرة لنظام ATCI في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت-540-:

السنة	عدد الشيكات	المبالغ (دج)	نسبة التطور للمبالغ
2019	8295	960680768002	/
2020	6964	524773832072	-%45,37
2021	7292	630938474869	%20,25
2022	6701	783905024183	%24 ,25
2023	7223	820725261324	%4,69

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على المعلومات المقدمة من طرف المكلف بالزبائن.

شهد نظام ATCI في البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت (540) تقلبات كبيرة في المبالغ المستلمة بين عامي 2019 و2023. في عام 2020، انخفضت المبالغ بنسبة 45.37% لتصل إلى 524,773,832,072 دج مقارنة بـ 960,680,768,002 دج في عام 2019، بسبب تأثيرات جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تراجع كبير في النشاط الاقتصادي. في عام 2021، ارتفعت المبالغ بنسبة 20.25% لتصل إلى 630,938,474,869 دج، مما يعكس تحسن الظروف الاقتصادية وعودة الأنشطة المالية إلى مسارها الطبيعي. استمر هذا النمو في عام 2022 بزيادة المبالغ بنسبة 24.25% لتصل إلى 783,905,024,183 دج، مما يشير إلى زيادة الثقة في الاقتصاد واستمرار الانتعاش. في عام 2023، ارتفعت المبالغ بنسبة 4.69% لتصل إلى 820,725,261,324 دج، مما يدل على نمو مستمر وثابت في الأنشطة المالية والاقتصادية. هذه التغيرات تعكس التحديات التي واجهتها الأنشطة المالية خلال الجائحة وأيضًا القدرة على الانتعاش والنمو المستدام للبنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت (540).

2_ **السند لأمر:** وفي نظام المقاصة الالكترونية ATCI للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت-540- يشير السند لأمر الى الوثيقة الالكترونية التي تستخدم لتوجيه وتأكيد عمليات المدفوعات والتحويلات المالية بين حسابات

العملاء في البنك،[1] والجدول الموالي يمثل عدد العمليات المنجزة فب البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت – 540–:

الجدول رقم (11–2): عدد العمليات المنجزة لسند لأمر في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت–540–

السنة	عدد العمليات	المبلغ
2019	02	139300295دج
2020	03	9665763دج
2021	00	00
2022	00	00
2023	00	00
2024	00	00

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف نائب المدير.

يظهر الجدول أن عدد العمليات والمبالغ المنجزة في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت–540– قد شهد انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. في عام 2019، تمت 02 عملية بقيمة 139,300,295 دج، وهو رقم يوضح نشاطاً مالياً معتدلاً. لكن في عام 2020، انخفض عدد العمليات إلى 03 عمليات فقط، وقلصت قيمة المبالغ المنجزة بشكل كبير لتصل إلى 9,665,763 دج. وما يلاحظ في السنوات اللاحقة (2021 وما بعدها) هو عدم تنفيذ أي عمليات مالية، وبالتالي عدم وجود أي مبالغ. هذا الانخفاض الحاد قد يرجع إلى عدم الاقبال على الخدمة خلال هذه الفترة.

3_ السفتجة: تتيح السفتجة في نظام ATCI للبنوك المشاركة بتبادل المعلومات المالية بطريقة آمنة وفعالة. تعمل على توجيه وتوصيل المدفوعات بين البنوك بسرعة ودقة، مما يسهل عمليات التحويل المالي ويقلل من مدة التسوية. ومن خلال الجدول الموالي سنتطرق للعمليات المنجزة:

[1] مقابلة مع المكلف بالدراسات.

الجدول رقم (12-2): عدد العمليات المنجزة للسفتجة في الفترة الممتدة من 2019 الى 2023

السنة	عدد العمليات	المبلغ	نسبة تطور المبالغ
2019	22	4201123167	/
2020	25	5352456114	%27.38
2021	14	1860373895	%65.23
2022	11	1103874082	%40.68
2023	11	1693861955	%53.43

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءً على المعلومات المقدمة من طرف المكلف بالدراسات.

خلال الفترة الممتدة من عام 2019 إلى عام 2023، شهدت عمليات السفتجة في البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت (540) تقلبات في عدد العمليات وقيمة المبالغ المنجزة، وذلك بالإضافة إلى تأثيرات جائحة كورونا التي بدأت في عام 2020. بدأت الفترة بعدد من العمليات ومبالغ منخفضة في عام 2019، ومع بداية الجائحة في عام 2020، شهدت عمليات السفتجة ارتفاعًا بنسبة 27.38%، وهو ما يعكس الحاجة المتزايدة إلى تحويل الأموال عبر الحدود نتيجة للتأثيرات الاقتصادية والمالية للجائحة. ومع ذلك، حدث تراجع حاد في العام 2021، حيث انخفض عدد العمليات بنسبة 44% تقريبًا مقارنة بالعام السابق، وانخفضت المبالغ المنجزة بنسبة 65.23%، وهذا يشير إلى تأثير القيود الاقتصادية والتقلبات في السوق الناجمة عن الجائحة. استمر النمط نفسه في السنوات التالية، حيث استمرت القيم المنخفضة للعمليات والمبالغ في السفتجة، ولكن بزيادة طفيفة في عام 2023. يبدو أن هذه الزيادة في عام 2023 لم تعكس تحسنًا دائمًا في النشاط، تظهر هذه الأرقام التحديات التي تواجه عمليات السفتجة في البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت (540)، وتشير إلى ضرورة مراجعة الاستراتيجيات لتعزيز نمو هذا النشاط في المستقبل في ظل استمرار تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصادات العالمية.

ثالثا: نظام SWIFT ونظام DELTA في وكالة تيارت-540-

تتعدد الأنظمة في البنوك بصفة عامة إذ تلعب دورا هاما في تطوير وتحسين الخدمات والإدارة الالكترونية بصفة عامة ومن بين الأنظمة التي يعمل بها البنك الوطني الجزائري هي نظام سويفت ونظام دلتا:

1- نظامSWIFT في وكالة تيارت -540- : إن نظام سويفت هو النظام المركزي العالمي لتنفيذ الحوالات المالية المتبادلة بين البنوك العالمية إلكترونيا وذلك باعتماد مقاييس دولية ومن خلال رمز محدد لكل بنك يسمى سويفت كود، ويمكن نظام سويفت العميل من إجراء حوالات لجميع دول العالم على أن تصل حساب المستفيد خلال 24ساعة عمل كحد أقصى في الحالات العادية. ومن أهم مميزات نظام سويفت:

- وسيلة مضمونة وآمنة لاستقبال الأموال وإرسالها عالميا؛
- لا يوجد حد أعلى لقيمة الحوالة؛
- يتم إصدار الحوالات بصيغ العملات الأجنبية؛
- سرعة إصدار الحوالة يمكن إصدار الحوالة دوريا بموجب تعليمات ثابتة على حساب العميل[1].

في السابق كانت وكالات بنوك الجزائر يسمح لها بالعمل على نظام سويفت على المستوى المحلي لكن مع التقدم في الوقت أصبح يقتصر العمل به في المديريات الخاصة بالبنك الوطني الجزائري فأصبحت العمليات التي تتطلب العمل بنظام سويفت يتم تحويلها من الوكالات المحلية إلى المديريات التي تمثل الدارة العليا واعتمد إلى جانبه نظام دلتا على مستوى الوكالات المحلية الذي سوف نبين دوره فيما يلي:

2- نظامDELTA : هو نظام معلوماتي يعمل به البنك الوطني الجزائري ويعتمد عليه بصفة كبيرة حيث أن البنك الوطني الجزائري يعمل بنسخة رقم08 ويحتوي على قاعدة معلومات بصيغ زبائن البنك كما يتم بواسطته القيام بكل العمليات المحاسبية والمالية كما تعتمد عليه الكثير من البنوك التجارية الأخرى فهو معتمد في 150 بنكا في أكثر من 40 دولة في أوروبا وإفريقيا، وأصبح نظام DELTA الحل المرجعي للبنوك التجارية الكبيرة التي لديها شبكة من الوكالات خاصة في الدول الفرانكفونية وهو عبارة عن برمجيات متكاملة ومدمجة تقوم بجميع المهام البنكية والذي يمكن من توفير الرقابة للمدير على جميع أقسام البنك فنظام DELTAهو إصدار وتطوير كتصنيع شركة DELTA-INFORMATIQUE التي تأسست سنة 1982وهي شركة فرنسية تعمل على توفير برمجيات بنكية متكاملة وخدمات عبر الخط لجميع زبائنها من البنوك.

ويمكن هذا النظام الوكالة البنكية من القيام بالعمليات التالية:

- الاطلاع على أرصدة الزبائن.

[1] مقابلة مع المكلف بالمقاصة

- فتح بمختلف الحسابات منها الحسابات الجارية وحسابات عمليات الصندوق كالسحب والإيداع والتحويلات سواء بالدينار أو بالعملات الأجنبية.
- القيام بالعمليات الخاصة بمصلحة القروض كمتابعة سير القروض.
- عمليات التجارة الخارجية.
- فتح الاعتماد المستندية.
- طلب البطاقات البنكية ومتابعة وضعياتها.
- يمتاز هذا النظام بالسرية والخصوصية عند الاستعمال حيث أن لكل مستخدم اسم مستخدم خاص به وكلمة سر خاصة به فقط ولا يسمح له مشاركتها مع الغير، فلكل مستخدم حد معين من المعلومات داخل البرنامج وذلك كلا حسب المسؤولية الموكلة إليه في البنك.[1]

المبحث الثالث: خدمات الصيرفة الاسلامية للبنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-

الصيرفة الإسلامية هي خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم على مبادئ العدالة والشراكة وتجنب الربا اذ يقدم البنك الوطني الجزائري مجموعة من خدمات الصيرفة الإسلامية مثل التمويل بالمشاركة، المرابحة، الإيجار، الاستصناع، والسلم، بالإضافة إلى منتجات ادخارية واستثمارية.

يسعى البنك من خلال هذه الخدمات إلى تلبية احتياجات العملاء الراغبين في حلول مالية تتفق مع القيم الإسلامية، وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع توفير خيارات مرنة ومتنوعة للعملاء لتحقيق أهدافهم المالية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الاول: التمويلات الاسلامية المعتمدة من قبل البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-

يقدم البنك الوطني الجزائري مجموعة متنوعة من التمويلات الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتنقسم هذه التمويلات الى عدة اقسام وهي:

اولا: صيغ التمويل قصيرة الاجل

في بيئة الأعمال لاسيما الاسلامية منها، يلعب التمويل قصير الأجل دوراً حيوياً في تلبية احتياجات العمليات التشغيلية وتحقيق الأهداف الشخصية والتجارية اذ تقدم البنوك والمؤسسات المالية مجموعة من صيغ التمويل الاسلامية قصيرة الأجل التي تتناسب مع احتياجات العملاء وتلبي متطلباتهم بطرق مختلفة ومن بين هذه الصيغ ما يلي:

[1] مقابلة مع المكلف بالمقاصة.

1-التمويل بالمرابحة: تعتبر المرابحة أكثر استعمالا من طرف البنك الوطني الجزائري وذلك بفضل الاهمية البالغة التي تلعبها في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تتوفر لدى الوكالة اربعة انواع وهي:

أ. **المرابحة للعقار:** وهي صيغة تمويل تتيح لزبون البنك الوطني الجزائري اقتناء عقار سكني، والمرابحة العقارية هي عقد بيع بسعر التكلفة يضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون المشتري او المشتري المشترك والذي يكون في اغلب الاحيان الزوج والزوجة والبنك هو البائع.

يعد البنك كأول مشتري اتجاه صاحب العقار وكبائع اتجاه الزبون، حيث يقوم البنك بشراء العقار نقدا من صاحب العقار وإعادة بيعه للزبون بهامش ربح معروف ومتفق عليه.

وهذا النوع من التمويلات الإسلامية متاح لحاملي الجنسية الجزائرية الذين تقل أعمارهم عن 70 سنة وبدخل شهري ثابت ومنتظم يساوي أو يفوق 40000 دج مع تمويل يمكن أن يصل إلى 90% من سعر العقار لمدة تصل الى 40 سنة.[1]

الشكل رقم (2- 7): محاكاة المرابحة للعقار

"SIMULATION MOURABAHA IMMOBILIER"

Nom du demandeur :	~~MELIANI~~
Prénom du demandeur :	~~HALIMA~~
Date de naissance :	01/09/2001
Revenu du demandeur:	120 000,00 DZD
Bénéficiare epargnant BNA :	- Epargnant
Nom du Co-demandeur :	
Prénom du Co-demandeur :	
Date de naissance du Co-demandeur :	
Coût du bien :	9 000 000,00 DZD
Hamich al jiddia :	900 000,00 DZD
Durée :	480
Hamich Al Jiddia requis	900 000,00 DZD
Financement maximal	8 100 000,00 DZD

[1] معلومات مستخرجة من الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz

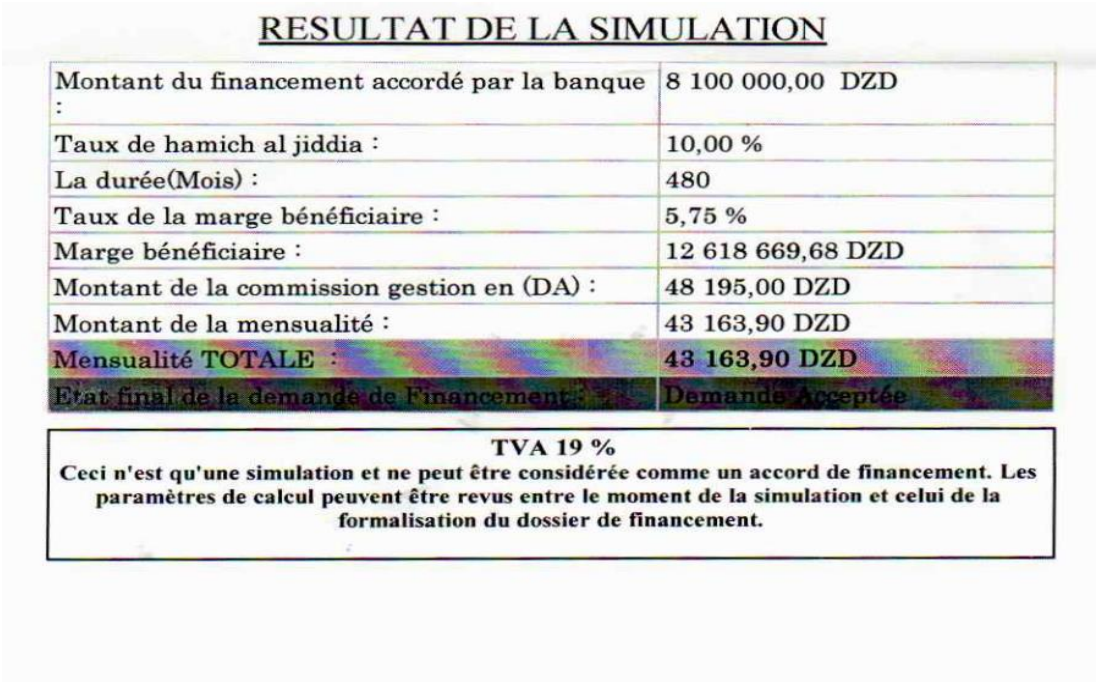

RESULTAT DE LA SIMULATION

Montant du financement accordé par la banque :	8 100 000,00 DZD
Taux de hamich al jiddia :	10,00 %
La durée(Mois) :	480
Taux de la marge bénéficiaire :	5,75 %
Marge bénéficiaire :	12 618 669,68 DZD
Montant de la commission gestion en (DA) :	48 195,00 DZD
Montant de la mensualité :	43 163,90 DZD
Mensualité TOTALE :	43 163,90 DZD
Etat final de la demande de Financement :	Demande Acceptée

TVA 19 %

Ceci n'est qu'une simulation et ne peut être considérée comme un accord de financement. Les paramètres de calcul peuvent être revus entre le moment de la simulation et celui de la formalisation du dossier de financement.

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المكلف بالدراسات في البنك الوطني الجزائري– وكالة تيارت 540–

ب. المرابحة للتجهيزات: هي عقد بيع لاقتناء تجهيزات (أجهزة كهرو منزلية، أثاث) بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد ومتفق عليه بين الزبون (المقتني) والبنك (البائع)، حيث يكون البنك مشتريا تجاه صاحب التجهيزات وموردا تجاه الزبون، فيقوم البنك باقتناء تجهيزات ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه بين الطرفين الذين يكونان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة ولهامش الربح ولطرق التسديد.

وتمويل المرابحة للتجهيزات متاح لحاملي الجنسية الجزائرية الذين تقل أعمارهم عن 70 سنة وبدخل شهري ثابت ومنتظم يساوي او يفوق 20000 دج مع تمويل يمكن أن يصل إلى 90% من سعر التجهيز، والذي يكون 1000000 دج كحد اقصى دون ان يكون اقل من 30000 دج مع فترة سداد تتراوح بين 12شهرا و36 شهرا[1].

[1] معلومات مستخرجة من مطويات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري– وكالة تيارت 540–

الجدول رقم (13-2): مشتريات السيد X

Facture Difinitif

Doit **BNA Ap TIARET 540**

TIARET

N	DISIGNATION	QTS	PRIX U	MONTANT
1	TV PLAZMA 55" DE MARQUE CONDOR	1	183 800,00	183 800,00
2	HOTTE D'ASPIRATION CONDOR	1	31 100,00	31 100,00
3	MACHINE A LAVE DE MARQUE CONDOR 10KG	1	67 058,00	67 058,00
4	CUISINIERE DE MARQUE CONDOR	1	64 000,00	64 000,00
5	ASPIRATEUR DE MARQUE CONDOR	1	39 000,00	39 000,00
6	TABLETTE DE MARQUE CONDOR	1	20 000,00	20 000,00
		TOTAL HT		404 958,00
		TVA 19%		75042.00
		TOTAL TTC		480000.00

Produit Fabriquées en algerie
made In Algeria

Arréte la presente facture a la somme de :
quatre cent quatre vingt mille dinars

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المكلف بالدراسات في البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-

الشكل رقم (2 -8): محاكاة المرابحة للتجهيزات

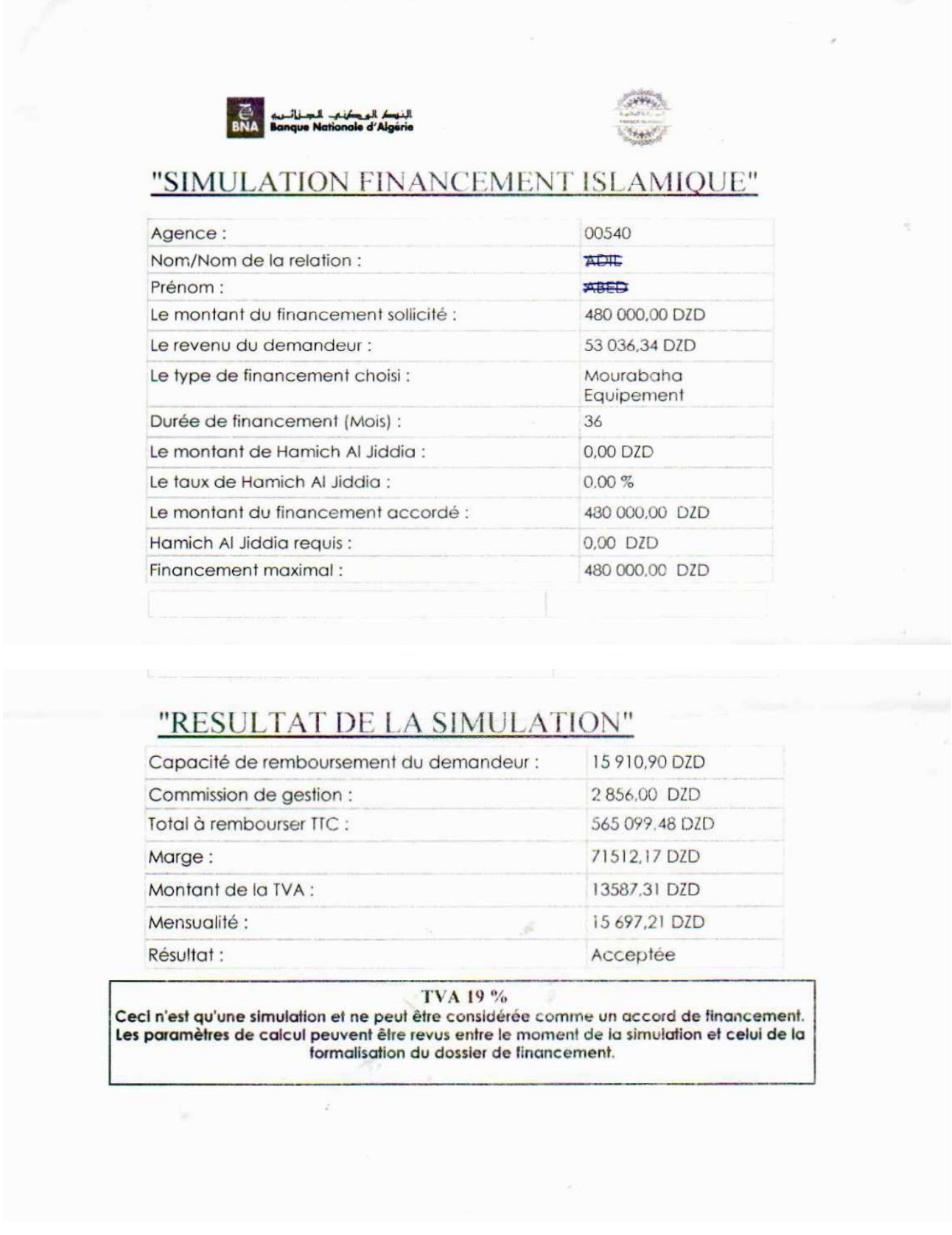

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

"SIMULATION FINANCEMENT ISLAMIQUE"

Agence :	00540
Nom/Nom de la relation :	~~ADIL~~
Prénom :	~~ABED~~
Le montant du financement sollicité :	480 000,00 DZD
Le revenu du demandeur :	53 036,34 DZD
Le type de financement choisi :	Mourabaha Equipement
Durée de financement (Mois) :	36
Le montant de Hamich Al Jiddia :	0,00 DZD
Le taux de Hamich Al Jiddia :	0,00 %
Le montant du financement accordé :	480 000,00 DZD
Hamich Al Jiddia requis :	0,00 DZD
Financement maximal :	480 000,00 DZD

"RESULTAT DE LA SIMULATION"

Capacité de remboursement du demandeur :	15 910,90 DZD
Commission de gestion :	2 856,00 DZD
Total à rembourser TTC :	565 099,48 DZD
Marge :	71512,17 DZD
Montant de la TVA :	13587,31 DZD
Mensualité :	15 697,21 DZD
Résultat :	Acceptée

TVA 19 %

Ceci n'est qu'une simulation et ne peut être considérée comme un accord de financement. Les paramètres de calcul peuvent être revus entre le moment de la simulation et celui de la formalisation du dossier de financement.

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المكلف بالدراسات في البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-

ج. المرابحة للاستثمار: هي تمويل يبيع من خلاله البنك لعميله اصلا محددا لتلبية احتياجاته الاستثمارية اي اقتناء معدات ومركبات مخصصة لممارسة النشاط واقتناء عقار خاص بالنشاط. وتكون تكلفة الاستحواذ وهامش الربح وشروط الدفع معروفة ومتفق عليها بين الاثنين مقدما، ومن العملاء المعنيون هم الشركات، التجار واصحاب المهن الحرة.[1]

يمكن ان تصل مدة التمويل الى سبع سنوات والتسديد يكون بشكل ثابت كل ثلاثة أشهر ويمكن منح مدة تأجيل مدروسة ويصل التمويل حتى 70% من سعر الاصل.

د. المرابحة للسيارات: وهي عبارة عن عقد بيع لسيارات جديدة مركبة أو مصنعة في الجزائر بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد ومتفق عليه بين الزبون والبنك، حيث يقوم البنك باقتناء السيارة لدى وكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه بين الطرفين الذين يكونان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة ولهامش الربح ولكيفيات التسديد[2].

وهذا النوع من التمويلات الإسلامية متاح لحاملي الجنسية الجزائرية الذين تقل أعمارهم عن 70سنة، وبدخل شهري ثابت ومنتظم يساوي أو يفوق 40000 دج مع تمويل يمكن أن يصل إلى 85%من سعر بيع المركبة مع فترة سداد تتراوح بين 12 و60 شهرا بأقساط شهرية ثابتة بالإضافة إلى إمكانية السداد المسبق (كامل أو جزئي).

ويبقى العمل بهذا النوع من التمويلات مجمدًا إلى إشعار آخر بسبب أزمة السيارات التي تعرفها البلاد وعدم توفر السيارات المركبة في الجزائر منذ مدة، لكنه من المتوقع قريبًا أن يتم طرح السيارات من نوع فيات المركبة في الجزائر، مما قد يساهم في حل جزء من هذه الأزمة.

2- التمويل بالسلم: هو عقد يقوم من خلاله البنك (المسلم) بشراء سلعة (المسلم فيه) التي تسلم له اجلا من طرف الزبون (المسلم اليه) مقابل الدفع الفوري والنقدي (رأس المال).

وهذا النوع من التمويل موجه للشركات الذين يمارسون نشاط تجاري او انتاج البضائع من اجل الانتاج او الاستغلال بما فيها المادة الاولية، او المنتجات النهائية الموجهة للتمويل.

تكون مدة التمويل تتراوح من 03 حتى 18 شهرا حسب دورة الاستغلال ويمكن ان تصل نسبته الى 100% من احتياجات الزبون.

---

[1] معلومات مستخرجة من مطويات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-

[2] معلومات مستخرجة من الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: **https://www.bna.dz**

3- القرض الحسن: هو نوع من التمويل الذي يقدمه البنك للعملاء بدون فوائد، بهدف تلبية احتياجاتهم المالية الطارئة أو دعم مشاريعهم دون أعباء مالية إضافية. ويعد هذا النوع من التمويل أحد الوسائل التي يلتزم بها البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يتم منح القروض وفقًا لمبدأ التعاون والتكافل الاجتماعي. وقد خصص البنك الوطني الجزائري هذا التمويل للحجاج لتيسير أمورهم المالية خلال موسم الحج، لأنه إذا تم تخصيصه لجميع الناس سيكون عليه اقبال كبير نظرا لطبيعته التي لا تتضمن فوائد وقد يكون ذلك للحفاظ على استدامة راس المال.

في هذا التمويل، يتم منح القرض بمبلغ معين لفترة زمنية محددة تتراوح بين 3 و12 شهرًا، ويقوم العميل بإعادة المبلغ المقترض بدون فوائد خلال المدة المتفق عليها. يكون التركيز هنا على تيسير الأمور المالية للعملاء ودعمهم دون تحميلهم أعباء الفوائد.

الهدف من القرض الحسن هو دعم العملاء وتشجيعهم على تحقيق أهدافهم المالية، سواء كانت شخصية أو تجارية، مع الحفاظ على روح التعاون والتكافل التي ترتكز عليها الصيرفة الإسلامية.[1]

الشكل رقم (9-2): محاكاة القرض الحسن

البنك الوطني الجزائري
BNA Banque Nationale d'Algérie

"SIMULATION FINANCEMENT ISLAMIQUE"

Agence :	00540
Nom :	MELIANI
Prénom :	HALIMA
Date de naissance :	01/09/2001
Le revenu du demandeur :	120 000,00
Durée	21
Le montant du financement accordé :	450 000,00

[1] معلومات مقدمة من طرف المكلف بالدراسات في البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540 -

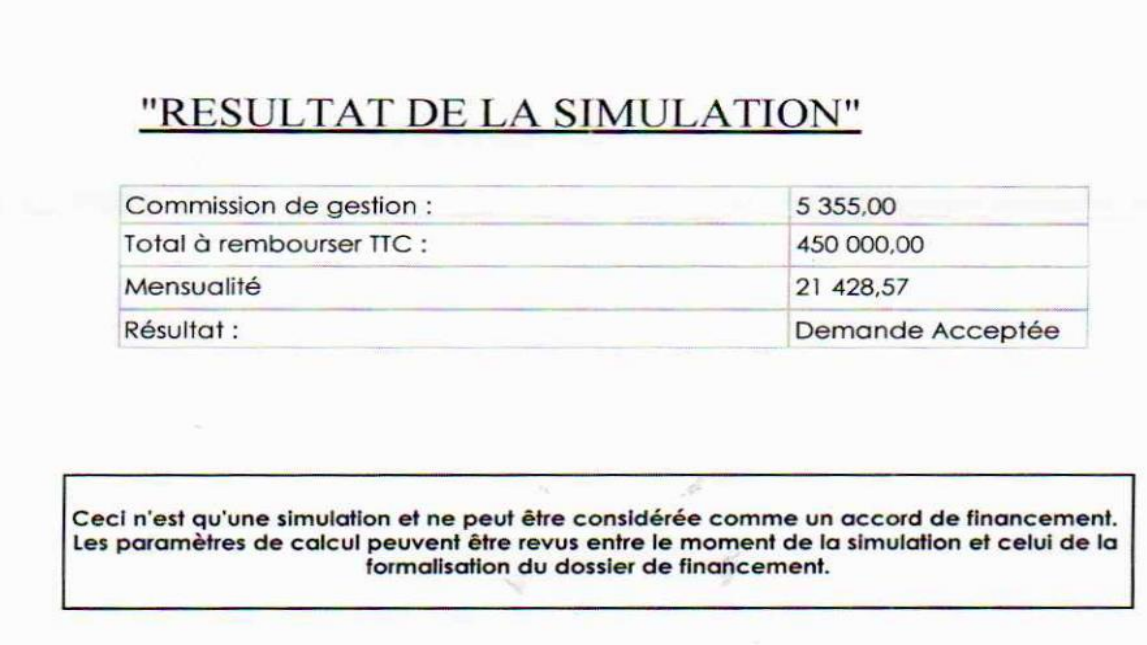

"RESULTAT DE LA SIMULATION"

Commission de gestion :	5 355,00
Total à rembourser TTC :	450 000,00
Mensualité	21 428,57
Résultat :	Demande Acceptée

Ceci n'est qu'une simulation et ne peut être considérée comme un accord de financement. Les paramètres de calcul peuvent être revus entre le moment de la simulation et celui de la formalisation du dossier de financement.

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المكلف بالدراسات في البنك الوطني الجزائري– وكالة تيارت 540–

ثانيا: صيغ التمويل متوسط وطويل الاجل

في إطار صيغ التمويل الإسلامي، يوجد عدة صيغ متوسطة وطويلة الأجل تتيح للأفراد والشركات الحصول على التمويل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ومن بين هذه الصيغ ما يلي:[1]

1_ التمويل بالإجارة: هو عقد إيجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بالتمليك)، يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية تتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة دائمة غير قابلة للإتلاف، يقوم البنك باقتنائها لدى الممونين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون في نهاية هذا العقد يرفع الزبون خيار الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدات.

هذا النوع من التمويلات الإسلامية موجه خصيصا للأشخاص الذين يمارسون مهنا حرة، التجار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يشترط فيه مبلغ ضمان مطلوب " هامش الجدية " والمقدر بـ 10% من قيمة المعدات موضوع التمويل، كما تقدر المدة القصوى للإجارة بخمس سنوات(05) دون أن تقل عن عامين (2)، يتم دفع مبلغ الإيجار بشكل ثابت كل ثلاثة أشهر طول مدة الإيجار.

[1] معلومات مستخرجة من مطويات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري– وكالة تيارت 540–

2_ التمويل بالاستصناع (للترقية العقارية): هو عقد يطلب بموجبه الزبون من البنك تنفيذ مشروع عقاري يتطلب عملية بناء، يتدخل البنك من خلال عقد استصناع موازي ويطلب من شركة منجزة تنفيذ المشروع. وهذا النوع من التمويلات موجه للأشخاص الطبيعيين او المعنويين برأس مال عام او خاص او مختلط، يمارسون مهنة مرقي عقاري.

يتم السداد على اقساط ثلاثة كل ثلاثة أشهر، وتصل نسبة التمويل الى 70% من التكلفة الاجمالية للمشروع لعمليات التوسع، التهيئة، الاصلاح، التجديد، الترميم، اعادة الهيكلة وتحسين العقارات السكنية والمباني التجارية والمهنية. و60% من التكلفة الاجمالية للمشروع لبناء عقارات مخصصة لتلبية احتياجات المرقي الخاصة.

3_ التمويل بالمضاربة: التمويل بالمضاربة هو أحد الصيغ التمويلية الإسلامية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري، والتي ترتكز على مفهوم الشراكة بين البنك والعميل في مشروع أو نشاط اقتصادي. في هذا النوع من التمويل، يوفر البنك رأس المال اللازم للمشروع، بينما يقوم العميل (المضارب) بإدارة المشروع أو النشاط باستخدام خبرته وجهده.

تتوزع الأرباح الناتجة عن المشروع بين البنك والعميل وفق نسبة متفق عليها مسبقًا، بينما يتحمل البنك الخسائر المالية وحده إلا في حالة وجود تقصير أو تعدٍ من العميل. يتيح التمويل بالمضاربة الفرصة للعملاء لتمويل مشاريعهم دون تحمل عبء رأس المال بالكامل، بينما يمنح البنك فرصة الاستثمار في مشاريع متنوعة مع إمكانية تحقيق عوائد جيدة.

وتكون مدة التمويل بالمضاربة تعتمد على الاتفاق المبرم بين البنك والعميل (المضارب)، يتم تحديد هذه المدة بشكل مسبق عند توقيع عقد المضاربة، وتشمل فترة تنفيذ المشروع أو النشاط الاقتصادي وفترة توزيع الأرباح، عادةً ما تكون المدة مرنة وتتوافق مع طبيعة المشروع أو النشاط المراد تمويله، وذلك لضمان تحقيق الأهداف المشتركة للطرفين[1].

[1] معلومات مقدمة من طرف المكلف بالزبائن في البنك الوطني الجزائري– وكالة تيارت 540–

الجدول رقم (14-2): احصائيات حول التمويلات الإسلامية خلال الفترة (افريل 2020- مارس 2024)

التمويل الاسلامي	عدد الملفات	المبلغ	النسب المئوية
المرابحة للتجهيزات	166	76172129.50	%18.82
المرابحة للعقارات	13	76200000.00	%18.83
المرابحة للاستثمار	/	/	/
المرابحة للسيارات	/	/	/
السلم	/	/	/
القرض الحسن	09	3433707.00	%0.85
الاجارة	/	/	/
الاستصناع	/	/	/
المضاربة	197	248868000.00	%61.50
المجموع	**385**	**404673836.50**	**%100**

المصدر: معلومات مقدمة من طرف نائب مدير البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-

لحساب النسبة المئوية لأي نوع من أنواع التمويل الإسلامي بالنسبة للمجموع، يمكنك استخدام المعادلة التالية:

- النسبة المئوية للمرابحة للتجهيزات = (404673836.50/76172129.50) × 100= 18.82%
- النسبة المئوية للمرابحة للعقارات = (404673836.50/76200000.00) × 100= 18.83 %
- النسبة المئوية للقرض الحسن = (404673836.50/3433707.00) × 100= 0.85 %
- النسبة المئوية للمضاربة= (404673836.50/248868000.00) × 100= 61.50%

الشكل رقم (10-2): التمويلات الإسلامية المعتمدة من قبل البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

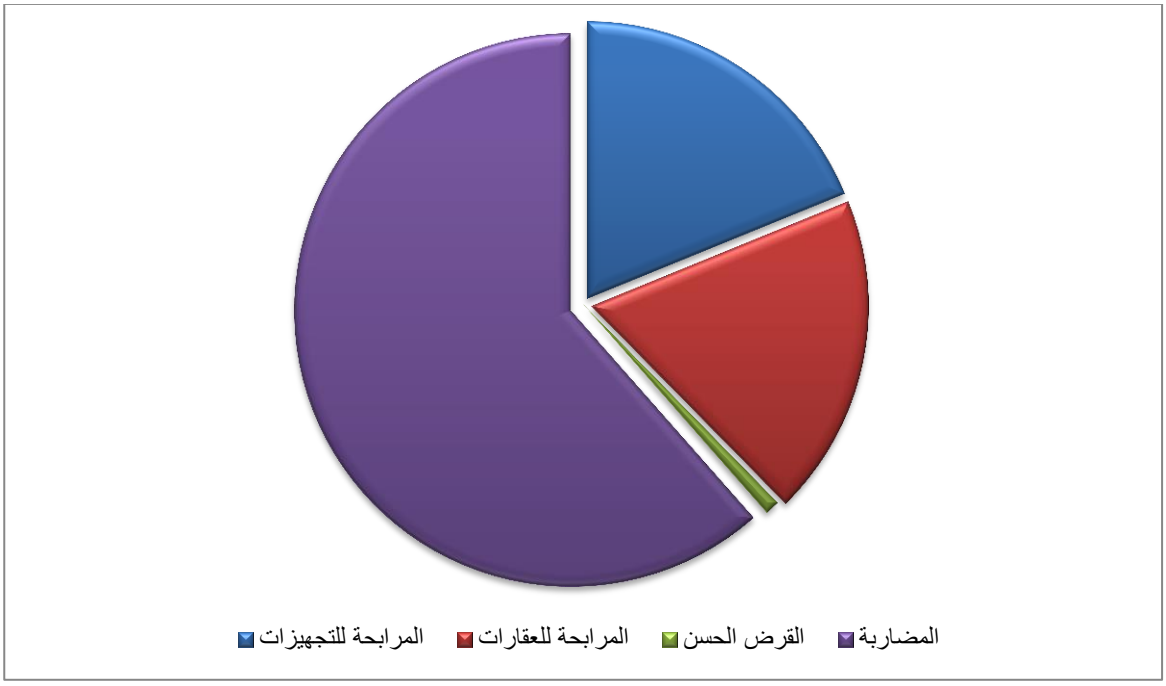

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

تمثل نسبة التمويل بالمضاربة حوالي 61.50٪ من إجمالي التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري، هذه النسبة الكبيرة تشير إلى أن البنك يخصص جزءًا كبيرا من إجمالي التمويل لعمليات المضاربة وقد يكون ذلك نتيجة للطلب المتزايد على هذا النوع من التمويل. إن وجود نسبة عالية من التمويل بالمضاربة يعكس استراتيجية البنك وتوجهه في تقديم الخدمات المالية بما يتماشى مع احتياجات وتفضيلات العملاء، ويقلل من مخاطر الاستثمار ويشجع على الشراكة والتعاون، وهذا قد يكون جذابًا للمشاريع التي تحتاج إلى تمويل كبير مع تقاسم المخاطر.

بينما تشكل تمويلات المرابحة نسبة 37.65% من إجمالي التمويلات الإسلامية في البنك الوطني الجزائري، هذه النسبة تشير إلى أن البنك الوطني الجزائري يخصص نصفها لتمويل تجهيزات العملاء بنسبة 18.82 %، والذي قد يكون بسبب الطلب المرتفع وقد يعكس هذا التركيز أيضًا رغبة البنك في دعم الشركات والأفراد الذين يحتاجون إلى تجهيزات لمشاريعهم أو لأعمالهم التجارية. بينما يخصص النصف الاخر لتمويل العقارات بنسبة 18.83% من إجمالي التمويلات الإسلامية في البنك الوطني الجزائري، اذ تشير إلى أن البنك يعطي أهمية كبيرة للقطاع العقاري ويمكن أن يعكس هذا التركيز على التمويل العقاري قوة الطلب على هذا النوع من التمويل، وخاصة بين العملاء الذين يسعون لشراء أو تطوير العقارات.

بينما يشكل القرض الحسن نسبة 0.85% من إجمالي التمويلات الإسلامية في البنك الوطني الجزائري، وهذه النسبة الصغيرة نسبيًا قد تشير إلى أن البنك يتوخى الحذر في منح القروض الحسنة، نظرًا لطبيعتها التي لا تتضمن فوائد، وقد يكون ذلك للحفاظ على استدامة رأس المال وعلى الرغم من النسبة المحدودة، فإن القرض الحسن يُظهر التزام البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية ودعمه للعملاء الذين يحتاجون إلى تمويل بدون فوائد، وخصص هذا النوع من التمويل لفئة الحجاج لأنه اذا كان متاح لجميع الفئات سيكون عليه الطلب المتزايد وبالتالي يؤثر سلبا على البنك.

بشكل عام، تشير هذه البيانات إلى أن البنك الوطني الجزائري يركز بشكل كبير على الشراكة والمشاريع الكبيرة من خلال المضاربة، ودعم التجهيزات والعقارات عبر المرابحة، بينما يتم تخصيص نسبة صغيرة فقط للقروض الحسنة. يمكن أن يكون ذلك بسبب اختلاف الطلب على أنواع التمويلات المختلفة، وكذلك اعتبارات البنك في إدارة المخاطر والحفاظ على استدامة رأس المال.

المطلب الثاني: صيغ الادخار المعتمدة من قبل البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت 540–

يقدم البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت 540 – مجموعة متنوعة من صيغ الادخار التي تهدف إلى تلبية احتياجات العملاء المختلفة وتوفير فرص لتحقيق أهدافهم المالية وتشمل هذه الصيغ حسابات التوفير والاستثمار الاسلامي. كما يحرص البنك على توفير خيارات ادخار تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية للعملاء الذين يفضلون هذه المعاملات المالية. من خلال هذه الصيغ، يسعى البنك الوطني الجزائري إلى دعم العملاء في تحقيق أهدافهم المالية وتعزيز الاستقرار المالي.

اولا: حساب التوفير الاسلامي

تحظى حسابات التوفير الإسلامي بشعبية كبيرة في العالم الإسلامي نظرًا لتوافرها وتنوعها في تلبية احتياجات العملاء وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية وتعد هذه الحسابات أداة مالية فعالة للمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي وتحقيق الأهداف المالية للأفراد بطريقة متوافقة مع القيم الإسلامية اذ تشمل حسابات التوفير الإسلامي مجموعة متنوعة من الخيارات، بما في ذلك[1]:

1_ حساب التوفير الاسلامي العام: وهو حساب يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية يحتوي أموالا أوكلها أفراد إلى البنك قصد استثمارها في تمويلات إسلامية، ويمكن الاختيار بين حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح، وهو متاح للأشخاص(الأفراد) من جنسية جزائرية مقيمين أو غير مقيمين، حيث يعتمد حساب

[1] معلومات مستخرجة من مطويات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري– وكالة تيارت 540–

التوفير الإسلامي بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر، كما تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقا لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقا ويتم استثمار أمواله في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يتيح حساب التوفير الإسلامي بدون أرباح ادخار الأموال دون أي زيادة ومتاح في أي وقت، مع احتوائه على بطاقة توفير إسلامية إلكترونية. ويتم ايداع مبلغ لا يقل عن 10000 دج عند فتح الحساب.

2_ **حساب التوفير الاسلامي للشباب القصر:** وهو حساب يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن أولياء الأطفال دون السن القانونية من تسييره، يسمح لصاحبه التوفير بالصيغة التي تناسبه وذلك بأرباح أو بدون أرباح، يحتفظ الوصي الشرعي بحق تسيير الحساب حتى يبلغ المعني السن القانونية حيث يمكنه تسيير حسابه بنفسه. ويجب ان يكون جزائري الجنسية مقيم او غير نقيم ويجب ايداع مبلغ لا يقل عن 10000 دج عند فتح الحساب.

وهو متاح بأرباح وبدون أرباح كما هو الشأن في حساب التوفير الإسلامي السابق ذكره، يتم بتفويض صريح من الوصي الشرعي إلى البنك قصد استثمار المبلغ في سلة المشاريع التمويلية المطروحة من هذا الأخير وذلك في إطار الصيرفة الإسلامية.

يتم احتساب مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح الذي يعتمد على مبدأ المضاربة بالتناسب مع مدة الادخار وفقا لمفتاح توزيع تقاسم الأرباح كما يلي:

الجدول رقم (2-15): تقسيم حصص التوفير الاسلامي

مدة الادخار	حصة البنك الوطني الجزائري	حصة الزبون
03 أشهر	%50	%50
06 أشهر	%45	%55
12 شهرا	%35	%65
18 شهرا	%30	%70
24 شهرا	%25	%75
36 شهرا	%20	%80
48 شهرا	%15	%85
60 شهرا	%10	%90

المصدر: معلومات مقدمة من طرف نائب مدير البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-

كلما زادت مدة الادخار، زادت نسبة حصة الزبون من الأرباح مقارنة بحصة البنك الوطني الجزائري، هذا يعني أن البنك يشجع العملاء على الادخار لفترات أطول من خلال منحهم حصة أكبر من الأرباح.

النسب تتغير بشكل تدريجي، حيث تبدأ بنسبة متساوية (50% لكل من البنك والزبون) عند مدة 3 أشهر، ثم تتزايد حصة الزبون تدريجيًا مع زيادة مدة الادخار حتى تصل إلى 90% لصالح الزبون عند مدة 60 شهرا، هذا التدرج في توزيع الأرباح يشير إلى أن البنك الوطني الجزائري يحاول أن يقدم حوافز قوية للعملاء لتشجيعهم على الادخار لفترات أطول، حيث يزداد العائد المتوقع للعملاء مع زيادة مدة الادخار.

ومن مزايا العميل ان العملاء الذين يدخرون لمدة أطول يستفيدون من نسبة أعلى من الأرباح، مما يجعل الادخار لفترات أطول أكثر جاذبية من حيث العائد المتوقع، وهذا يشجعهم على التخطيط المالي طويل الأمد والاستفادة من الأرباح المتزايد.

ومن مزايا البنك الوطني الجزائري يستفيد من استقرار الودائع طويلة الأجل، مما يعزز استدامته المالية ويسمح له بتخطيط استثماراته بشكل أكثر فعالية، ويحتفظ البنك بنسبة من الأرباح حتى في الفترات الأطول، مما يعزز العائد على رأس المال ويتيح له تقديم خدمات وتمويلات أخرى.

بشكل عام، يبدو أن البنك الوطني الجزائري قد صمم هذا النظام لتحفيز العملاء على الادخار لفترات أطول، مع ضمان تقسيم عادل للأرباح يعتمد على مبدأ المضاربة، والذي يتماشى مع مبادئ الصيرفة الإسلامية.

ثانيا: حساب الاستثمار الاسلامي غير المقيد والحساب الاسلامي الجاري

في عالم الخدمات المالية الإسلامية، تمثل الحسابات الاستثمارية الإسلامية غير المقيدة والحسابات الجارية الإسلامية جزءًا أساسيًا من البنى التحتية المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية، اذ تمثل هذه الحسابات أدوات مالية مهمة تتيح للأفراد والشركات فرصة لإدارة أموالهم وتحقيق أهدافهم المالية والاستثمارية وفقًا للمبادئ الشرعية الإسلامية[1].

1_ **حساب الاستثمار الاسلامي غير المقيد:** وهو حساب لأجل يخضع لمبدأ المضاربة الذي يرتكز على تقاسم الخسائر والأرباح، يسمح من خلاله صاحب الحساب للبنك باستثمار المبلغ المودع في المشاريع التمويلية التي يقوم بها هذا الأخير، وهو حساب موجه خصيصا لصالح الأشخاص الذين يمارسون مهنا حرة وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الأفراد ممن يملكون الجنسية الجزائرية، يتم توزيع الأرباح المحققة على المدخرين في نهاية السنة. ويتم فتح هذا النوع من الحسابات عن طريق إمضاء اتفاقية فتح الحساب ويجب ايداع مبلغ لا يقل عن 100000 دج.

2_ **الحساب الاسلامي الجاري:** وهو حساب يتيح لأصحابه حفظ أموالهم في البنك مع إمكانية سحبها أو سداد أي التزام مالي عليهم في أي وقت، سواء عن طريق إصدار الشيكات للدائنين أو السحب من رصيدهم مباشرة من خلال فروع البنك أو من خلال الصراف الآلي للبنوك الأخرى، وهو متاح بشكل كبير أمام الموظفين أصحاب المرتبات الشهرية، كما يزود صاحب هذا النوع من الحسابات بدفتر الشيكات والبطاقة الإلكترونية الإسلامية.

يظهر الجدول التالي عدد الحسابات والمبلغ الإجمالي للحسابات في البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت، مع النسب المئوية لكل نوع من الحسابات:

[1] معلومات مستخرجة من الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: **https://www.bna.dz**

الجدول رقم (16-2): عدد الحسابات في البنك الوطني الجزائري - وكالة تيارت 540-

الحسابات	عدد الحسابات	المبلغ الاجمالي	النسب المئوية
حساب التوفير الاسلامي ========== حساب التوفير الاسلامي للشباب القصر	1019	528964002.30	%65.27
حساب الاستثمار الاسلامي غير المقيد	197	248868000.00	%30.70
الحساب الاسلامي الجاري	611	32634458.79	% 4.03
المجموع	**2873**	**810466461.1**	**%100**

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المكلف بالدراسات في البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540-

لحساب النسبة المئوية لأي نوع من صيغ الادخار بالنسبة للمجموع، يمكنك استخدام المعادلة التالية:

- النسبة المئوية (حساب التوفير الاسلامي + حساب التوفير الاسلامي للشباب القصر) = (810466461.1/528964002.30) × 100= 65.27%
- النسبة المئوية لحساب الاستثمار الاسلامي غير المقيد = (810466461.1/248868000.00) × 100= 30.70 %
- النسبة المئوية للحساب الاسلامي الجاري = (810466461.1/32634458.79) × 100= 4.03%

يشكل حساب التوفير الاسلامي للشباب القصر 65.27% من اجمالي الحسابات في البنك الوطني الجزائري، هذه النسبة تشير الى ان حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر هو الأكثر استخدامًا في البنك الوطني الجزائري، مما يشير إلى أهمية هذا النوع من الحسابات للفئة الشابة.

بينما يشكل حساب الاستثمار الاسلامي غير المقيد 30.70% من اجمالي الحسابات في البنك الوطني الجزائري، هذه النسبة تشير الى أن هناك إقبالًا على الاستثمارات الإسلامية غير المقيدة، وهو ما يعكس رغبة العملاء في الحصول على فرص استثمارية متنوعة تتوافق مع المبادئ الإسلامية.

بينما يشكل الحساب الاسلامي الجاري 4.03% من اجمالي الحسابات في البنك الوطني الجزائري، هذه النسبة تشير الى انه يستخدم بنسبة أقل، وربما يكون هذا نتيجة لعدم توفر خيارات متنوعة للعملاء.

بناءً على التحليل المقدم، يمكن للبنك الوطني الجزائري استخدام هذه البيانات لتحسين خدماته وتوجيه استراتيجيته المستقبلية. على سبيل المثال، يمكنه تعزيز تسويق حسابات التوفير الإسلامي للشباب القصر بمزيد من العروض والبرامج المصممة خصيصًا لهذه الفئة العمرية. كما يمكنه توسيع نطاق الاستثمارات الإسلامية غير المقيدة لجذب المزيد من العملاء المهتمين بالاستثمارات ذات الصلة.

علاوة على ذلك، يجب على البنك النظر في تطوير الحساب الإسلامي الجاري لجعله أكثر جاذبية، سواء من خلال تقديم مزايا جديدة أو تحسين الخدمات المصرفية المتاحة مع هذا الحساب. وفي النهاية، يمكن للبنك استخدام هذه البيانات لتقديم حلول مالية مبتكرة ومتنوعة تلبي توقعات واحتياجات العملاء بشكل أفضل، مما يساهم في تعزيز مكانته في السوق وزيادة نسبة الارتياح والولاء لدى العملاء.

ثالثا: خدمات مصرفية اخرى

توجد عدة خدمات مصرفية اخرى تتماشى ايضا مع الصيرفة الاسلامية وقد تم التطرق لها في المبحث السابق وهي:

1_البطاقة الإسلامية الإلكترونية: وهي منتج جديد تم استحداثه ليتماشى مع مختلف الحسابات الإسلامية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري تسمح لأصحابها بالاطلاع على الرصيد وسحب أموالهم وإجراء التحويلات من حساب إلى آخر واقتناء السلع والخدمات في أية لحظة دون اللجوء إلى دفاتر شيكاتهم أو نقودهم وهي خدمة متاحة 24/24 سا و7/7 أيام، وهي متوفرة على مستوى وكالة تيارت.

2_تطبيق WINPAY-BNA: هو الذي يمكن لأصحاب الحسابات الإسلامية الاستفادة من خدماته المتنوعة، وهو تطبيق يرتكز على مسح رمز الاستجابة السريعة، موجه للأفراد المهنيين والمؤسسات، ويمكن تحميله مجانا على APP PLAY STORE.

3_تطبيق BNAtic: يسمح لعملاء البنك عموما وعملاء النافذة الإسلامية خصوصا أفراد كانوا أم مهنيين أم مؤسسات بتسيير حساباتهم بواسطة هواتفهم الذكية بكل أمان وأريحية وهذا 24.24 سا و7.7 أيام دون الحاجة للتنقل إلى الوكالة.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه توطين صناعة الصيرفة الاسلامية في الجزائر

تواجه صناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر العديد من التحديات التي تعيق توطينها وتطويرها بشكل كامل، اذ يعد التوطين أمرًا حيويًا للصيرفة الإسلامية، حيث يسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وتعزيز الثقة في

النظام المالي الوطني، إلا أن هناك عدة عوامل تعتبر عقبات أمام عملية توطين هذه الصناعة في الجزائر. من بين التحديات الرئيسية:

اولا: العوائق القانونية والمخرج منها

العوائق القانونية في مجال التمويل الإسلامي قد تشكل تحديًا مهمًا يواجه البنوك والمؤسسات المالية، ومن بين هذه العوائق لدينا:

1_ العوائق القانونية: تتمثل في:

أ. معظم اللوائح والقوانين التي تنظم النشاط المصرفي غير ملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية لكونها وضعت لتناسب عمل البنوك التقليدية، وعليه معظم القوانين تتضمن أحكام لا تتناسب مع عمل البنك؛

ب. من بين التحديات الرئيسية التي تواجه الصيرفة الإسلامية، حاجته إلى قوانين خاصة تنظم عمله وتمارس الرقابة عليه؛ وكذلك لطبيعته الخاصة؛

ج. عدم وجود بيئة الرقابة الشرعية، وهذا بدوره يؤدي إلى تثبيت أفكار المسؤولين عن إدارة المصرف، وهذا راجع الى عدة مشاكل تعاني منها هذه الهيئات ومتمثلة في:

- نقص خبرة المسؤولين بالمسائل المصرفية الحديثة الذي يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى فتوى شرعية محددة؛
- عدم التعاون مع هذه الهيئات من قبل مسؤولي المصرف مما يسمح بوجود مخالفات شرعية من قبل الموظفين؛
- عدم كفاية الحماية القانونية، وتعد هذه المشكلة من أهم وأخطر التحديات التي تقف في طريق تطور الصيرفة الإسلامية وتحقيق أهدافها المنشودة.

2_ المخرج منها: تواجه الصيرفة الإسلامية هذه التحديات من خلال:

- قيام بتوحيد المفاهيم والرؤى من خلال تشكيل فتوى شرعية عالمية، تلتزم جميع المصارف بتوجيهاتها؛
- تدعيم هيئة الفتوى بمختصين في المجال المصرفي؛
- مراعاة خصوصية النشاط المصرفي الإسلامي من ناحية التشريعات الخاصة بالنظام المصرف، ومن أهم المعالجات للوصول بالمصرف الإسلامي إلى أهدافه المنشودة هو وجود التنظيم القانوني الذي يدعم ويساند النشاط لهذا المصرف، ويعطي له مزايا فريدة عن باقي المصارف التقليدية.

ثانيا: العوائق السياسية والمخرج منها

العوائق السياسية قد تكون من بين أبرز التحديات التي تواجه صناعة التمويل الإسلامي، ويمكن أن تشمل مجموعة متنوعة من العوامل والتأثيرات التي تعتبر عراقيل أمام نمو وتطور هذا القطاع. إليك بعض العوائق السياسية الشائعة وكيفية التغلب عليها.

1_ العوائق السياسية: وتتمثل في:

- تعاني الصيرفة الإسلامية نقصا في إطارات المؤهلة للقيام بالأعمال المصرفية القائمة على أسس إسلامية؛
- يتسم مودعي البنك بعدم القدرة على فتح حسابات استثمار لهم، وكذلك راجع لانخفاض مدخولهم؛
- أغلب عمليات المصرف الإسلامي ترتكز على قطاعي الخدمات كالتجارة بنسبة 80٪ وبالتالي المشاركة في التنمية تكون محدودة؛
- تواجه الصيرفة الإسلامية قيدا اجتماعيا يتمثل في السلوك الادخاري للأفراد، فالادخار بقدر ما يتأثر بمستويات الدخل وتوزيع الثروة، بأنه يتأثر أيضا بالعادات والمفاهيم الاجتماعية، ونتيجة لذلك فإن الكثير من المدخرين لا يستثمرون أموالهم إلا في مضاربات قصيرة المدى، وهذا الاستثمار يكون العائد منه متدنيا نتيجة قصر فترة الاستثمارات.

2_ المخرج منها: تواجه الصيرفة الإسلامية هذه التحديات من خلال:

- الاهتمام بالدور الاجتماعي مثل زيادة الاهمية النسبية للقروض الحسنة؛ جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها؛ نشر الوعي الإسلامي، فعلى الرغم من النمو الذي يشهده البنك الإسلامي إلا أنه يتسم بضعف الدور الاجتماعي ويعود ذلك إلى تركيزه للاستثمار في قطاع التجارة دوف القطاعات الأخرى؛
- تكوين كوادر بشرية قادرة على تطوير وتحسين أداء البنوك الاجتماعية؛
- يجب على المصرف الإسلامي القيام بتنويع نشاطه الاستثماري من أجل تخفيض المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها؛ وذلك باعتماده مشاريع معينة دون التركيز على المشاريع قصيرة الأجل وإنما يتعدى إلى مشروعات إنتاجية طويلة الأجل، فهذا النوع من المشاريع لو دور مهم في تحقيق الأرباح وتحقيق التنمية الاجتماعية.

ثالثا: العوائق الاقتصادية والمخرج منها

العوائق الاقتصادية قد تكون من بين أبرز التحديات التي تواجه صناعة التمويل الإسلامي، وتشمل مجموعة متنوعة من العوامل التي تؤثر على نمو وتطور هذا القطاع. إليك بعض العوائق الاقتصادية الشائعة وكيفية التغلب عليها:

1_ العوائق الاقتصادية: وتتمثل في:

- تعامل المتصرف بصيغ التمويل ذات العائد الثابت كالمرابحة؛ على حساب الصيغ الأخرى كالمضاربة والمشاركة ذات العائد المتغير، وذلك لكون هذه الصيغ (المضاربة والمشاركة) تضطره إل كشف سجلات مفصلة عن أعماله بالإضافة إلى عدم قدرته على تملك المشروع إلا بعد فترة طويلة؛
- صعوبة كبيرة في استخدام الأدوات المالية الإسلامية لسد الاحتياجات المؤقتة، كما أن عملية التجارة في الأدوات المالية تشملها صعوبات تنفيذية، لأن معدلات العائد عليها تبقى مجهولة حتى تاريخ استحقاقها؛
- تعاني الصيرفة الإسلامية من تأخر المدنيين عن السداد وهذا يشكل عائقا كبيرا أمامها لكونها لا تستطيع أخذ فوائد عن مدة التأخير، فالشريعة الإسلامية حرمت الزيادة المشروطة على المال فهنا يجد المدين المماطل الفرصة لعدم الدفع لعلمه أن المصارف الإسلامية لا تضيف فوائد على مديونية عملائها المتأخرين عن السداد؛
- إن حجم الصيرفة الإسلامية أقل من الحجم المثالي؛ وهذا سوف يؤثر على مقدرته على انتشار وفتح فروع جديدة إضافة إلى عدم قدرته على تنويع محفظته المالية بسبب نقص سيولته باعتبار موارده المالية غير كافية.

2_ المخرج منها: تواجه الصيرفة الإسلامية هذه التحديات من خلال:

- العمل على إنشاء سوق للإقراض السريع فيما بين البنوك الإسلامية، يساعده على الحصول على سيولة؛
- محاولة اندماج وتكامل مع المصارف الأخرى، وحتى التقليدية الراغبة في القيام بأعمال وفق أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة مع ظهور العولمة حيث ويحقق الاندماج مجموعة من المزايا منها: زيادة القدرة التنافسية، القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد الإسلامية وإجراء تقويم دوري لوسائل التمويل بما يجعلها تتكيف مع حاجات ورغبات عملائها؛
- ضرورة مسايرة التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم خاصة في ميدان الخدمات.

الخلاصة:

في هذا الفصل، قمنا بإسقاط المفاهيم النظرية التي تم تناولها في الفصل السابق على واقع البنك الوطني الجزائري، مع التركيز على وكالة تيارت 540، وحاولنا تحديد مدى مساهمة كل من الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية في تطوير وتعزيز الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك.

ومن خلال دراستنا، تبين أن تطبيق التقنيات الحديثة في مجال الصيرفة الإلكترونية يسهم بشكل كبير في تحسين تجربة العملاء وزيادة كفاءة العمليات المصرفية، مما يمكن البنك من تحسين أدائه ومكانته في السوق المصرفي. كما أوضحنا ايضا دور الصيرفة الإسلامية في توسيع قاعدة العملاء، من خلال تقديم خيارات تمويل واستثمار تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يجذب شريحة واسعة من العملاء الذين يبحثون عن هذه الحلول المالية.

ونختم هذا الفصل بالتأكيد على أن التوجه نحو تبني كل من الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية يمثل خطوة هامة نحو تحقيق التطور والابتكار في الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري، وهذه الاستراتيجيات تسهم في تلبية احتياجات العملاء المتنوعة، وتعزز من قدرة البنك على المنافسة في السوق المصرفي المحلي والدولي.

خاتمة

في ختام هذا البحث يمكن القول أن البنوك اليوم تواجه تحديات وفرصًا غير مسبوقة نتيجة التطورات التكنولوجية والتغيرات في توقعات العملاء، حيث أظهرت الدراسة أن التحول نحو الصيرفة الإلكترونية بات ضرورة ملحة لتلبية احتياجات العملاء المتزايدة للكفاءة والسرعة والراحة. فالصيرفة الإلكترونية تساهم بشكل كبير في تحسين جودة الخدمات المصرفية، وتبنى البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 هذه التقنيات لتوفير وسائل ووسائط دفع مبتكرة مثل البطاقات البنكية، والتحويلات الإلكترونية، والمحافظ الرقمية، وأنظمة الدفع عبر الإنترنت. تُسهم هذه الوسائل في تسهيل العمليات المالية اليومية من خلال تقديم خدمات سريعة وآمنة على مدار الساعة، وتقليل الحاجة إلى زيارة الفروع، وبالتالي تعزيز رضا العملاء وزيادة الولاء.

من جهة أخرى، تبرز الصيرفة الإسلامية كاستجابة للتطلعات المجتمعية والثقافية لمجتمع جزائري يتميز بتشبثه بالقيم الإسلامية، فهي توفر منتجات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تُمنع الفوائد الربوية وتُعتمد صيغ تمويل خاصة مثل المرابحة، المضاربة، الإجارة، والمشاركة، اذ يلتزم البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 بتقديم هذه الخدمات لضمان تلبية احتياجات شريحة واسعة من العملاء الذين يفضلون التعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة. من خلال تقديمهم لمنتجات مصرفية مبتكرة وأخلاقية، يسعى البنك لتعزيز دوره في السوق وتوفير بدائل تمويلية تتماشى مع القيم الإسلامية مما يعزز من ثقة العملاء واستقطاب شرائح جديدة، كما أنها تساهم في تقديم حلول مالية عادلة وأخلاقية، مما يدعم الاستقرار المالي والاقتصادي.

وقد أثبتت تجربة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 فعالية كلا النهجين في تحقيق أهدافهما بفضل الصيرفة الإلكترونية، تمكن البنك من تحسين بنيته التحتية التكنولوجية وتقديم خدمات متميزة وسريعة. وفي الوقت ذاته، ساعدت الصيرفة الإسلامية في تقديم منتجات مالية تتوافق مع الشريعة، مما زاد من قاعدة العملاء المعتمدين على البنك. إذ يشير هذا البحث إلى أن كلا من الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية يمثلان توجهات مستقبلية هامة للبنوك، قادرة على تحسين الخدمات المصرفية وتعزيز الثقة والولاء بين العملاء، مع تلبية احتياجات السوق المتنوعة والمتجددة.

1_ اختبار الفرضيات: بعد دراستنا للموضوع، اتضحت لنا صحة الفرضيات من عدمها التي وضعناها كمنطلق لدراستنا، فتبين معنا أن:

- **الفرضية الأولى:** والتي تنص على أن **تبني البنوك للصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية كأدوات ووسائل لتحديث الأنظمة المصرفية سيعزز من فعالية تقديم الخدمات المالية ويوسّع نطاق الوصول للمستخدمين،** هذه الفرضية صحيحة وذلك لأن تبني البنوك للصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية

يعزز من فعالية تقديم الخدمات المالية ويوسع نطاق الوصول للمستخدمين، والتحول نحو الأنظمة الرقمية والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية يوفر مزايا كبيرة في الكفاءة التشغيلية، تحسين تجربة العملاء.

•**الفرضية الثانية:** والتي تنص على أن **البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت 540– يطبق جميع مظاهر الصيرفة الالكترونية وخدمات الصيرفة الإسلامية بشكل متكامل، مما يسهم في تحسين كفاءة الخدمات المقدمة وتلبية احتياجات العملاء المتنوعة،** هذه الفرضية خاطئة وذلك لان البنك الوطني رغم ما شهده من تغييرات تنظيمية من خلال توفير مختلف الخدمات الالكترونية وصيغ التمويل الإسلامية إلا أنه لايزال في مواكبة التطور التكنولوجي.

2_ نتائج الدراسة: بعد دراستنا للموضوع، اتضحت لنا صحة الفرضيات من عدمها التي وضعناها كمنطلق لدراستنا، فتبين معنا أن:

- الصيرفة الإلكترونية هي استعمال أو تقديم خدمات مالية بوسائل إلكترونية؛
- تعمل الصيرفة الإلكترونية على اختصار الوقت والجهد والتكلفة؛
- تعتبر وسائل ووسائط الدفع الإلكترونية من بطاقات، شيكات، نقود إلكترونية إضافة إلى الصرافات الآلية، الهواتف المصرفية والأنترنت المصرفية أكثر التقنيات انتشارا واعتمادا في العالم نظرا لما توفره من اختصار في الوقت، الجهد والتكلفة؛
- تمثل الأنظمة المصرفية كأنظمة التبادل والتسوية أهم أوجه الصيرفة الإلكترونية الحديثة؛
- تساعد الصيرفة الإلكترونية على تخفيض تكاليف إنتاج الخدمة المصرفية؛
- البنوك الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية ميزتها الاساسية عدم التعامل بالربا؛
- البنوك الإسلامية تقدم قروض وخدمات تتماشى مع احكام الشريعة الإسلامية؛
- المنتجات المالية الإسلامية هي عبارة عن الصيغ والأدوات المتوافقة مع احكام الشريعة كالمرابحة، المشاركة، الاجارة، والقرض الحسن.... الخ؛
- وجود طلبات واستفسارات على الشبابيك الإسلامية من طرف الزبائن في البنوك؛
- تبني الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت 540 – قد أسهم بشكل كبير في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة، من خلال توفير خدمات سريعة، وفعالة؛

- تعزز الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية التواصل مع العملاء وتحسين تجربتهم، حيث يمكن للعملاء الوصول إلى خدماتهم المالية بسهولة وفعالية والتفاعل مع المؤسسة عبر مختلف القنوات الرقمية؛
- يمكن للصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية أن تسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة في المناطق النائية والمحرومة، حيث يتم تقديم الخدمات عبر الإنترنت والهواتف المحمولة بدلاً من الحاجة إلى الوصول إلى الفروع المصرفية التقليدية.

3_ الاقتراحات والتوصيات: على هذا الأساس رأينا أ نه من الواجب تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تساهم في إثراء موضوعنا:

- تعزيز التوعية بفوائد ومزايا الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية لدى العملاء والمجتمع المصرفي، وذلك من خلال حملات توعية وبرامج تثقيفية تستهدف مختلف شرائح المجتمع؛
- تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لتحسين الاتصالات والتواصل الإلكتروني، وتوفير بيئة أمنة وموثوقة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهواتف الذكية؛
- ضرورة تطوير أجهزة الصراف الآلي كالصيانة الدورية؛
- من الضروري تحسين التشريعات المصرفية وتطوير الإطار القانوني لتعزيز الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية، مما يضمن الامتثال للمعايير الدولية وضمان الحماية والأمان للعملاء؛
- تقديم برامج تدريبية وتطويرية مستمرة لموظفي البنك لتعزيز مهاراتهم في مجالات الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية، وضمان تقديم خدمات عالية الجودة وفقاً لأحدث الممارسات؛
- توسيع نطاق الخدمات المالية المقدمة بواسطة الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية لتشمل مجموعة واسعة من الخدمات المالية المبتكرة، مما يلبي احتياجات متنوعة للعملاء؛
- تعزيز التعاون والشراكات مع الجهات المعنية الأخرى مثل الحكومة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز التنمية المستدامة للقطاع المصرفي؛
- تطوير تجربة العملاء في البنك من خلال تحسين واجهات المستخدم وتبسيط عمليات التسجيل والاستخدام للخدمات المصرفية الإلكترونية والإسلامية، مما يسهل على العملاء الاستفادة من الخدمات بشكل أفضل؛

- زيادة الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير تقنيات جديدة وابتكارات مصرفية تلبي احتياجات العملاء وتعزز الفعالية والكفاءة في تقديم الخدمات المصرفية؛
- تعزيز الشراكات الدولية مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية لتبادل الخبرات والمعرفة وتعزيز التعاون في مجالات الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية؛
- تحسين الإبلاغ والشفافية في عمليات البنك، بما في ذلك توضيح الشروط والأحكام للعملاء بشكل واضح ومبسط، وتوفير تقارير دورية حول الأداء المالي والمصرفي؛
- يشجع على إنشاء آليات لمتابعة وتقييم التطورات في مجالات الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية، وتكييف العمليات والاستراتيجيات بما يتناسب مع التطورات الجديدة واحتياجات العملاء.

4_ آفاق الدراسة: من خلال دراستنا المتعمقة للموضوع، نطمح أن تكون هذه الدراسة مؤهلة لاقتراح مواضيع أكثر تخصصًا وإسهامًا في تطوير وتنمية البنك الوطني الجزائري، قد قمنا بتوسيع الآفاق من خلال هذه الدراسة، مما يمكن أن يفتح آفاقًا جديدة للباحثين في هذا المجال وللطلاب المستقبليين. بناءً على ذلك، نقترح المواضيع التالية:

- تأثير الابتكار التكنولوجي في تطوير الخدمات المصرفية الشخصية وكيفية تحسين تجربة العملاء في البنوك؛
- التحليل الاقتصادي للصيرفة الالكترونية والاسلامية؛
- دور التمويل الإسلامي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاستثمار في القطاعات الحيوية؛
- تكامل التمويل الإسلامي مع الصيرفة الرقمية؛
- دور التطور التكنولوجي في تطوير البنوك الجزائرية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1_ سميحة القليوبي، **وسائل الدفع الحديثة البطاقات البلاستيكية –الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية**، الجزء الاول: الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، د ط، 2002، ص: 60.

2_ محمد محمود حبش، **إدارة العمليات المصرفية الدولية تطبيقات عملية**، شركة إقبال للطباعة والتغليف، عمان، الاردن، د ط، 2001، ص: 64.

3_ سعد غالب ياسين، بشير عباس العالق، **التجارة الالكترونية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2004، ص: 103.

4_ عادل عبد الفضيل عيد، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الاسلامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ط01، 2007، ص– ص: 391–395.

5_ محمود عبد الكريم، محمود ارشيد، **الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الاسلامية**، دار النفائس للنشر، عمان، الاردن، د ط، 2007، ص: 12.

6_ فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 01، بيروت، لبنان، 2004، ص: 17.

7_ محمد محمود العجلوني، **البنوك الاسلامية: احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة، ط 01، عمان، الاردن، 2008، ص: 110.

8_ حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار صفاء، عمان، الأردن، 2011، ص: 154.

9_ محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، **اساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ب ط، 1985، ص: 307.

10_ فادي محمد الرفاعي، **المصارف الاسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 01، 2004، ص: 181.

11_ حسين محمد سمحان، **اسس العمليات المصرفية الاسلامية**، دار المسيرة للنشر، عمان، الاردن، ط 01، 2013، ص: 87.

12_ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **ادارة المصارف الاسلامية: مدخل حديث**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط 02، 2012، ص: 96.

13_ عامر إبراهيم قنديلجي، **التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان، د. ط، 2006، ص: 197

14_ الشمري ناظم محمد نوري، عبد الفتاح زهير العبدالات، **الصيرفة الإلكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط 1، 2008، ص: 49.

15_ أحمد إبراهيم فاضل، **إطار مقترح للمعاملة الضريبية للعملات المشفرة**، قسم المحاسبة، القاهرة، مصر، 2020، ص36 .

16_ وائل الدبيسي، **دليل العمليات الإلكترونية في القطاع المصرفي– الواقع والأثار القانونية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ط02، 2010، ص: 213.

17_ جرامي مكوركل، ترجمة خالد العامري، **التسويق المباشر من خلال قواعد البيانات**، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط01، 2006، ص:352.

18_ معهد الدراسات المصرفية، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، مجلد05، العدد 12، جويلية 2013، ص:02.

19_ خالد وهيب الراوي، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2009، ص: 449.

20_ جمال لعمارة، **المصارف الاسلامية**، دار النبأ، بسكرة، الجزائر، ب ط، 1996، ص: 48.

21_ جليل وفاء البدري محدين، **البنوك الاسلامية دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول اخرى**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، ب ط، 2008، ص: 45.

22_ محسن احمد الخضيري، **البنوك الاسلامية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ب ط، 1990، ص: 17.

23_ محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ب ط، 2001، ص- ص: 95-99.

24_ محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي: دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط 01، 2008، ص: 119.

25_ محمد حسين الوادي واخرون، **الاقتصاد الاسلامي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط 01، 2010، ص: 20.

26_ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الادارة الاستراتيجية في المصارف الاسلامية**، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب البنك الاسلامي للتنمية، جدة، السعودية، ب ط، 2004، ص: 30.

27_ وهبة الزحيلي، **الفقه الاسلامي وادلته**، ج 05، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، ط 04، 2006، ص 3766.

28_ محي الدين يعقوب ابو الهول، **تقييم اعمال البنوك الاسلامية الاستثمارية**، دار النفائس، الاردن، ب ط، 2012، ص: 96.

29_ سليمان ناصر، **تطور صيغ التمويل قصير اجل للبنوك الاسلامية**، نشر جمعية الثراء، غرداية، الجزائر، ط1، 2002، ص: 131.

30_ حمزة شوادر الحاج، **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية**، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط 01، 2009، ص: 83.

31_ حدبي محمد عريقات، **إدارة المصارف الإسلامية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 01، 2010، ص: 124.

32_ حربي محمد العريقان، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، ص: 2010.

33_ محسن احمد الخضيري، **البنوك الاسلامية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 02، 1995، ص: 122.

34_ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الاسلامية، الاسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، ط 04، 2012، ص: 260.

35_ حمزة شوادر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل الرقابة النقدية التقليدية**، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2004، ص- ص: 221- 222.

36_ صادق راشد الشمري، **أساسيات الصناعة المصرفية المعاصرة**، دار البازوي للطباعة، عمان، الاردن، د ط، ص- ص: 82-83.

37_ بن الضيف محمد عدنان، **مقومات الاستثمار في سوق الاوراق المالية الاسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، د ط، 2019، ص: 80.

38_ مصطفى كمال السيد طايل، **البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**، ط 01، دار أسامة، عمان، الأردن، 2012، ص: 284.

39_ ابن المنظور، **لسان العرب**، الجزء 04، دار صادر، بيروت، لبنان، ب ط، 1993، ص: 107.

40_ محمد سليمان الشقر، **بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة**، ج 01، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ط 01، ص 121.

ثانيا: مجلات

1_ محبوب علي، سنوسي علي، واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية مصرف السلام الجزائر نموذجا، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص: 13.

2_ زبير عياش، سمية عبابسة، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة وتطوير البنوك الجزائرية، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 46، 2016، ص: 341.

3_ اوصغير لويزة، خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، **مجلة اقتصاديات المال والاعمال**، العدد 07، سبتمبر 2018، ص: 368.

4_ بن عمر خالد، بورزامة جيلالي، واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر بين معيقات التوسع ومتطلبات النجاح، **مجلة البحوث الاقتصادية العربية**، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ط 02، 2017، ص: 98.

5_ علي محجوب، علي السنوسي، واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية– مصرف السلام، نموذجا، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 04، 2022، ص– ص: 14_15.

6_ قطاف عقبة، بومعراف فاطمة الزهراء، الواقع المحاسبي لوسائل وأنظمة الدفع الإلكتروني في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة – الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المواد البترولية (نفطال)، **مجلة ميالف للبحوث والدراسات**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 30جوان 2021، ص: 309.

7_ تطار محمد منصف، الصيرفة الالكترونية والجهاز المصرفي الجزائري، **مجلة الباحث**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 02، 2002، ص: 10.

8_ جميل أحمد، رشام كهينة، بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 2009، ص: 109.

9_ سعيدي عزو، الأمن التقني للدفع الإلكتروني أي فعالية؟، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد 02 ،2017، ص: 119.

10_ منزول يمينة، صافة خيرة، الأوراق التجارية من التقليدية إلى الإلكترونية، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد15، العدد01، أفريل 2022، ص: 332.

11_ مرشيشي عقيلة، السفتجة الإلكترونية بديلة للسفتجة التقليدية، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، المجلد10، العدد01 ،10 جوان 2015، ص–ص: 203–204.

12_ أم الخير قوق، حنان طهاري، المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد07، العدد01، مارس2022، ص: 918.

13_ محمود، هند فالح، الحكم الشرعي والقانوني للعملة الافتراضية (البتكوين)، **مجلة جامعة تكريت للحقوق**، تكريت، العراق، المجلد 4 العدد 03، 2009، ص141.

14_ هالة عبدلي، الصيرفة الإلكترونية آلية لضمان جودة الخدمات المصرفية، **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية**، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، العدد01، جوان 2017، ص: 387.

15_ بن جدو أمينة، ديقش سمية، ممارسات خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد04، العدد02 ،30 سبتمبر2020، ص: 91.

16_ كريمة بركات، الصيرفة الإلكترونية في الجزائر –المفهوم، الواقع، ومتطلبات التنشيط، **مجلة معارف**، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد16، العدد02، ديسمبر 2021، ص–ص :186–187.

17_

18_ أمينة عدنان، التطوير التكنولوجي في المصارف–دراسة ميدانية في المصارف الجزائرية، **مجلة المدير**، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، تيبازة، الجزائر، العدد05، ديسمبر2017، ص: 73.

19_ أسامة غزلاني، ناصر بوعزيز، دور استخدام التبادل الإلكتروني للبيانات ورمز الاستجابة السريعة لمعالجة التصريحات المفصلة في تسريع عملية الجمركة في الجزائر، **مجلة إضافات اقتصادية**، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، المجلد06، العدد 02 ،30 سبتمبر 2022، ص: 74.

20_ محرز نور الدين، صيد مريم، نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر، **مجلة الاقتصاد الجديد**، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد 01، العدد02، جانفي 2010، ص: 264.

21_ عبد الرحيم الشحات البحطيطي، المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الإلكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة**، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، المجلد 31، العدد02، 2007، ص–ص: 56–57.

22_ حسين حسن شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الاسلامية بالبنوك التقليدية، **مجلة الاقتصاد الاسلامي**، بنك دبي الاسلامي، الامارات العربية المتحدة، العدد 240، 2001، ص: 33.

23_ عمر زهير حافظ، راي في مسالة النظام المزدوج في الاعمال البنكية، **مجلة الاموال**، جدة، المملكة العربية السعودية، العدد 01، 1996، ص: 60.

24_ صالح مفتاح، معافي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات في البنوك التقليدية – دور اللجنة الاستثمارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 14، 2014، ص– ص: 149–163.

25_ سعيدة تلخوخ، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري، **مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة**، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص: 67.

26_ سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر، **مجلة الباحث**، ورقلة، الجزائر، العدد7، 2010، ص: 310.

27_ عبد الحليم غربي، الموارد البشرية في البنوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق، **مجلة الباحث**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 06، 2008، ص: 50.

ثالثا: أطروحات ورسائل علمية

1_ مخلوفي طارق، **متطلبات تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية لسنة 2008**، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2020، ص: 119.

2_ زهير زواش، **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011/2010، ص–ص: 17 –18.

3_ بن موسى عمر، **الخدمات المصرفية الإلكترونية ومتطلبات تطويرها في الجزائر–دراسة ميدانية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2020/2019، ص: 35.

4_ نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر**، مذكر ة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010 /2011، ص: 68.

5_ بركان أمينة، **الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي –حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014/2013، ص: 330.

6_ امال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص–ص: 09–10.

7_ كثير عيسى، **تقييم اداء البنوك الاسلامية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في ادارة المال والاعمال، تخصص تمويل ومصارف، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، عمان، الاردن، 2018، ص: 14.

8_ موسى مبارك خالد، **صيغ التمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الازمة المالية العالمية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد لخضر، سكيكدة، الجزائر، 2013، ص: 125.

9_ أمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص: 39.

10_ حكيم براضية، **التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011 ص: 25.

11_ رقية بوحيضر، **استراتيجية البنوك الاسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**، اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص ادارة مالية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص: 113.

ربعا: الملتقيات والمؤتمرات

1_ محمد إبراهيم الشرقاوي **مفهوم الاعمال المصرفية والالكترونية واهم تطبيقاتها**، مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، الجامعة العربية المتحدة، الامارات العربية المتحدة، المجلد01، 10–12 ماي 2003، ص:40.

2_ سعيد بن سعد المرطان، الفروع الاسلامية في المصارف التقليدية– تجربة البنك الاهلي التجاري، **مؤتمر حول التطبيقات الاسلامية المعاصرة**، الدار البيضاء، المغرب، 1998، ص: 02.

3_ سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الاسلامي– النوافذ الاسلامية للمصارف الاسلامية، **المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي**، جامعة ام القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 12.

4_ معطي الله خير الدين، بوقمقوم محمد، المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية، **الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004، ص: 200.

خامسا: الجريدة الرسمية

1_ المادة رقم 06 من النظام رقم 20_02، **المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، جريدة رسمية، عدد 16، الصادرة بتاريخ 2020/03/24، ص: 33.

2_ المادة رقم 07، النظام رقم 20_02، **المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، جريدة رسمية، عدد 16، الصادرة بتاريخ 2020/03/24، ص: 33.

3_ النظام 20_02، **المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، جريدة رسمية، عدد 16، الصادرة بتاريخ 2020/03/24، ص: 34.

4_ المادة رقم 10، النظام 20_02، **المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، جريدة رسمية، عدد 16، الصادرة بتاريخ 2020/03/24، ص: 34.

سادسا: الموقع الالكتروني

1_ الأنترنت، الموقع الرسمي لقناة إندبندنت عربية،01/ 07 /2022، على الخط،

https://www.independentarabia.com/node/347326 .

2_ الانترنت، الموقع الرسمي لينك البراق، رابط الموقع: **https://alburaq.bank-abc.com** .

3_ الانترنت، الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، رابط الموقع: **bna.dz.**

الملاحق

الملحق رقم 01: البطاقات البنكية

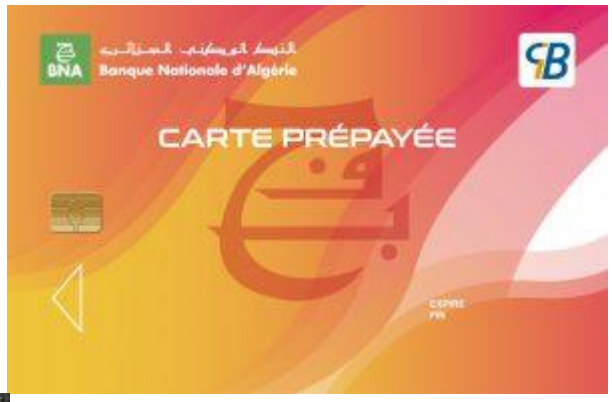

الملحق رقم 02: احدى العمليات القائمة في نظام SWIFT

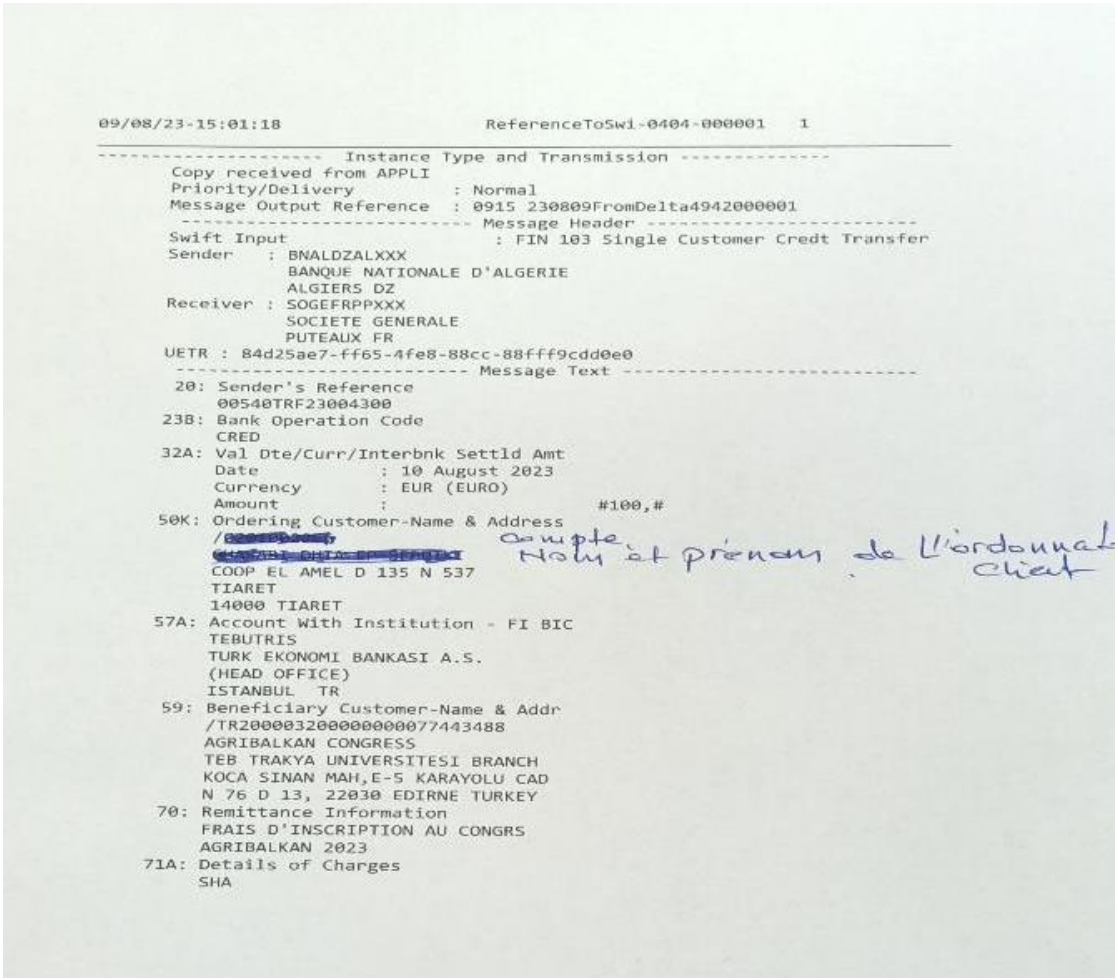

09/08/23-15:01:18 ReferenceToSwi-0404-000001 1

---------- Instance Type and Transmission ----------
Copy received from APPLI
Priority/Delivery : Normal
Message Output Reference : 0915 230809FromDelta4942000001
---------- Message Header ----------
Swift Input : FIN 103 Single Customer Credt Transfer
Sender : BNALDZALXXX
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
ALGIERS DZ
Receiver : SOGEFRPPXXX
SOCIETE GENERALE
PUTEAUX FR
UETR : 84d25ae7-ff65-4fe8-88cc-88fff9cdd0e0
---------- Message Text ----------
20: Sender's Reference
00540TRF23004300
23B: Bank Operation Code
CRED
32A: Val Dte/Curr/Interbnk Settld Amt
Date : 10 August 2023
Currency : EUR (EURO)
Amount : #100,#
50K: Ordering Customer-Name & Address
/[redacted] Compte
[redacted] Nom et prénom de l'ordonnateur
COOP EL AMEL D 135 N 537 Client
TIARET
14000 TIARET
57A: Account With Institution - FI BIC
TEBUTRIS
TURK EKONOMI BANKASI A.S.
(HEAD OFFICE)
ISTANBUL TR
59: Beneficiary Customer-Name & Addr
/TR200003200000000077443488
AGRIBALKAN CONGRESS
TEB TRAKYA UNIVERSITESI BRANCH
KOCA SINAN MAH,E-5 KARAYOLU CAD
N 76 D 13, 22030 EDIRNE TURKEY
70: Remittance Information
FRAIS D'INSCRIPTION AU CONGRS
AGRIBALKAN 2023
71A: Details of Charges
SHA

المصدر: مقابلة مع المكلف بالتجارة الخارجية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت-540-

الملحق رقم 03: ملف مرابحة التجهيزات

Banque Nationale d'Algérie BNA البنـــك الوطـــني الجـزائري

Annexe XV bis à la circulaire n° 2441 du 13/11/2023.

MODELE DE LETTRE D'ACCOMPAGNEMENT

DRE : MOSTAGANEM 198

Agence : AP TIARET 540

TIARET le 14/01/2024

MR ADIL ABED

Objet : Paiement du prix de l'équipement (à préciser) :

Nous avons l'honneur de vous remettre, sous ce pli, le chèque de Banque n°.

5061168 du 14/01/2024 établi à votre ordre de 480.000,00 DA représentant le prix d'acquisition des Equipements.

Signature Directeur Agence

PJ : Chèque de Banque n°5061168 du 14/01/2024

Le Directeur A.NTA

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

ACCUSE DE RECEPTION

J'atteste avoir reçu le 14/01/2024Le chèque de Banque (BNA)

N° 5061168 du 14/01/2024établi à mon ordre de 480.000,00 DA en contrepartie, je m'engage à délivrer la facture définitive libellé au nom de la banque.

Signature du fournisseur

Article 3 : Validité et durée

Ce mandant est donné uniquement pour la réalisation de cette transaction.

Il n'est valable que pour une période de 10 jours à partir de la date de sa conclusion (signature). La conclusion de cette transaction sera matérialisée par la signature de la part du mandataire d'un avis de réalisation du mandat (Wakala') et d'un avis d'acceptation de la part de la banque.

Article 4 : Engagement

Le mandataire est engagé devant la banque quant au respect des dispositions du présent mandat.

Fait à TIARET, le/ 14/01/2024

Signature du mandant (la banque)

signature du mandataire (l'acquéreur)

يحرص الطرفان على تسوية أي نزاع قد ينشا بين الطرفين عن تفسير الاتفاقية الحالية او تنفيذها، بالتراضي، وفي حال تعذر تسويته بالتراضي، يحال النزاع الى المحكمة التجارية ذات الاختصاص الاقليمي.

المادة 17: السريان.

يدخل الاتفاقية الحالية حيز السريان اعتبارا من تاريخ الامضاء عليها.

المادة 18: عدد النسخ.

تم تحرير الاتفاقية الحالية في اربعة نسخ اصلية، تسلم نسخة منها للمشتري.

حرر ب تيارت / بتاريخ

2024 .. 14

توقيع المشتري

قرأ وصودق عليه

توقيع البائع

Le Directeur
A. AIT AMEUR

AGENCE NATIONALE D'ALGERIE

يتعين على المشتري التقيد بتواريخ دفع الاقساط المتفق عليها.

في حالة تسجيل تأخر في تسديد ثلاثة اقساط متتالية، يصبح باقي المبلغ المستحق حالا ويوجه اعذار للمشتري.

يلتزم المشتري في حالة المماطلة في دفع الاقساط التي التزم بها في اجال استحقاقها بدفع غرامة تأخير تعادل نسبة 4 بالمائة من مبلغ القسط المستحق يتبرع بها لحساب الاعمال الخيرية التابع للبنك تحت رقابة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية طبقا للمادة 6 من التعليمة 03-20 لبنك الجزائر.

وفي حالة الاعسار يمكن للبائع ان يمنح المشتري اجلا معقولا ومدروسا يتناسب مع وضعيته المالية لتسديد الاقساط الواجبة عليه دون زيادة في هامش الربح ولا فرض غرامة تأخير.

المادة 11: فسخ الاتفاقية:

يمكن للبنك فسخ الاتفاقية في الحالات الاتية:

-عدم استلام المشتري للتجهيزات ضمن الأجال المقررة في المادة 05 اعلاه.

-عدم دفع ثلاثة اقساط متتالية في اجالها المحددة وبعد استفادته من مدة التأجيل الممنوحة له من طرف البائع بسبب الاعسار.

-في حالة وفاة المشتري، الا إذا التزم ورثته بالحلول محله في هذه الاتفاقية.

- تغيير توطين الراتب دون اعلام البائع ويصبح بذلك باقي المبلغ حالا ويحق للبائع استفاءه بجميع الطرق القانونية.

- البائع غير ملزم بارجاع عمولة التسيير في حالة فسخ الاتفاقية.

المادة 12: التعديل بموجب ملحق.

يتم القيام باي تعديل في الاتفاقية الحالية، بموجب ملحق يمضي عليه الطرفان المتعاقدان.

المادة 13: التامين

يكتتب المشتري بوليصة التامين التكافلي على الوفاة والعجز الدائم مع حلول البائع محله في تحصيل مبالغ تعويض شركة التأمين لصالحه. يتحمل المشتري أي زيادة على عاتقه.

ويكتتب المشتري التأمين التكافلي على الاعسار. مع حلول البائع محله في تحصيل مبالغ التعويض عن التأمين.

المادة 14: التسديد المسبق.

يمكن للمشتري التعجيل بدفع مبلغ الاقساط المستحقة بكاملها او جزء منها. البائع غير ملزم بالتنازل عن هامش الربح او جزء منه.

المادة 15: اختيار الموطن.

لتنفيذ الاتفاقية الحالية يختار الأطراف موطنهم. كل فيما يخصه في العناوين المبينة أعلاه.

في حالة تغيير الموطن على الطرف المعني أعلام الطرف الاخر.

يحق للبائع بيع التجهيزات للغير بعد تسجيل فترة تأخر تفوق ثلاثون (30) يوما اعتبارا من تاريخ امضاء الاتفاقية الحالية دون المطالبة بالموافقة المبدئية من المشتري. و في حالة نكول المشتري عن تنفيذ وعده الملزم ، ينحصر حق البائع في اقتطاع مقدار الضرر الفعلي المتحقق نتيجة النكول ، و هو الفرق بين تكلفة شراء التجهيزات و ثمن بيعها لغير الأمر بالشراء . و لا يشمل التعويض ما يسمى بالفرصة الضائعة.

المادة 06: العيوب الظاهرة والخفية وهلاك التجهيزات بعد الاستلام.

لا يضمن البائع العيوب الظاهرة بعد امضاء المشتري لوصل استلام والذي من خلاله يشهد بقبول التجهيزات التي اختارها وعاينها عند الاستلام.

في حالة هلاك التجهيزات بعد استلامها من طرف المشتري اثناء نقلها. فعلى البائع تفعيل بوليصة التأمين على الاعسار لا يحق للمشتري الرجوع على البائع في حالة سوء تركيب او سوء استعمال التجهيزات.

المادة 07: تكاليف تسجيل التجهيزات.

يتعهد المشتري بتسديد جملة التكاليف المرتبطة بحيازة التجهيزات لا سيما حقوق التسجيل او اية رسوم اخرى.

يتعين على البائع مساعدة المشتري على استكمال كافة الاجراءات الادارية.

المادة 08: كيفية التسديد.

يتعهد المشتري بتسديد المبلغ الاجمالي للصفقة، على النحو الاتي:

- سعر البيع الاجمالي يبلغ **565.099.48** دج شاملا كل الضرائب والرسوم

- عدد الاستحقاقات مقدرة ب **36** كل واحدة تبلغ **15.697.21** دج شاملا الضرائب و الرسوم

يتوجب على المشتري تسديد عمولة التسيير التي تقدر ب **2.856.00** دج.

كما يتوجب على المشتري دفع مبلغ بمقدار استحقاقين والذي يعتبر مؤونة وليس تسديدا للقسطين الاولين

يتم تسديد الأقساط المستحقة ابتداء من الشهر الاول الذي يلي نقل ملكية العتاد / التجهيزات للمشتري.

غير انه في حالة الاستفادة من مهلة الأرجاء (دفع مؤجل) مقدرة ب ///// يحق للبائع طلب تسديد الأقساط المستحقة ابتداء من الشهر ///// الذي يلي نقل ملكية العتاد / التجهيزات للمشتري.

يتيح المشتري للبائع تحصيل مبالغ الاقساط المستحقة انطلاقا من رصيد حسابه المفتوح لهذا الغرض، وذلك الى غاية تسديد المبلغ الإجمالي وجميع المبالغ المستحقة للبائع.

يحق للبائع عند تاخر المشتري في تسديد الاقساط المستحقة عن اجالها المحددة ان يسحب من اي حساب له موطن لدى البنك.

المادة 09: الضمانات.

- الاتفاقية الحالية.

- الأمضاء على سند لأمر بالمبلغ الإجمالي للتجهيزات شاملا هامش الربح والضرائب والرسوم.

- التأمين المشار اليه في المادة 13 أدناه.

المادة 02 : خصائص التجهيزات.

يقوم البائع ببيع التجهيزات المطلوبة للمشتري وفق الخصائص التالية :

- اسم المصنع : كوندور
- المورد : EQUIPEMENT EL HABACH
- البيانات الخاصة بالتجهيزات حسب الفاتورة الأولية رقم 0048/2023 المؤرخة في 28/12/2023

N°	DESIGNATION	Qts	PU HT	Montant HT
1	TV PLAZMA 65 SMART CONDOR	1	183.800.00	183.800.00
2	HOTTE ASPIRATION CONDOR	1	31.100.00	31.100.00
3	MACHINE A LAVER 10KG CONDOR	1	67.058.00	67.058.00
4	CUISINIERE 5FEU CONDOR	1	64.000.00	64.000.00
5	ASPIRATEUR CONDOR	1	39.000.00	39.000.00
6	TABLETTE CONDOR	1	20.000.00	20.000.00
			TOTAL HT	404.958.00
			TVA 19%	75.042.00
			NET A PAYER	480.000.00

- العلامة: كوندور

المادة 03 : مبلغ التجهيزات.

طبقا للوعد بالشراء فان ثمن بيع التجهيزات للمشتري يشمل جميع الرسوم و الضرائب و المصاريف المتصلة مباشرة بعملية البيع اضافة الي هامش ربح البائع و ذلك على النحو التالي :

- ثمن اقتناء التجهيزات من طرف البائع : 480.000.00 دج
- هامش ربح البائع : 71.512.17 دج
- الضرائب و الرسوم: 13.587.31 دج

و عليه فيكون المبلغ الاجمالي الواجب الدفع من قبل المشتري و الذي قبله صراحة 565.099.48 دج شاملا الضرائب و الرسوم .

المادة 04 : تسليم الوثائق :

يتعهد المشتري بتسليم الوثائق الخاصة بعملية المرابحة للبائع ، بما في ذلك الفواتير النهائية المتعلقة بالتجهيزات ، عند تحصيلها من المورد .

المادة05 : تعذر التسليم.

في حالة عدم تقدم المشتري لاستلام التجهيزات خلال اجل اسبوع (07 سبعة ايام) اعتبارا من تاريخ ابرام الاتفاقية الحالية , يطالب البائع المشتري بسبب هذا التأخر بكافة الوسائل المتاحة (بريد مضمون ، بريد الكتروني، فاكس).ويعتبر ذلك تبرئة للبائع من ضمان الأضرار اللاحقة بالتجهيزات جزاء تأخر استلامها

ssp73/24

Banque Nationale d'Algérie BNA البنـــك الوطـــني الجـــزائري

البنك الوطني الجزائري

الملحق رقم 11 بالمنشور رقم 2441 المؤرخ في 2023/11/13

اتفاقية تمويل مرابحة تجهيزات (للأفراد)

ابرم بين الممضيين ادناه :

1. البنك الوطني الجزائري, شركة ذات اسهم برأسمال قدره 150.000.000.00 دج ر الذي يتخذ مقرا له ب 08 نهج شي غيفارة المقيد في السجل التجاري تحت الرقم 00ب 0012904 00/16، رقم الهوية الجبائية 000016001290414 رقم الهوية الاحصائية 096616070000253 ، الممثل من طرف **السيد ايت عمران عبد العزيز** بصفته مدير الوكالة الرئيسية تيارت 540 المخول بكافة الصلاحيات في اطار ابرام الاتفاقية الحالية ، المعينة فيما يلي بعبارة "البائع".

2. الزبون الذي يسمي في هذه الاتفاقية "المشتري" :

الاسم و اللقب: [redacted]
المولد بتاريخ : [redacted] **في تيارت**
رقم الحساب البريدي [redacted]
بطاقة الهوية الوطنية : [redacted]
العنوان: حي الملعب الجديد مج ب 3 رقم 56 تيارت
رقم الهاتف: [redacted]
رقم شهادة الميلاد: [redacted]
وذو جنسية جزائرية

اتفق الطرفان على ما يلي :

المادة 01 : تمهيد .
تطبيقا للوعد بالشراء الممضى من قبل المشتري بتاريخ . **2023/12/31** و الذي يتعهد بموجبه بإتمام عملية البيع بالمرابحة يصرح البائع انه امتلك التجهيزات المتفق عليها في الوعد بالشراء وفق الخصائص المطلوبة.

BNA

البنك الوطني الجزائري

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Annexe XII bis à la circulaire n° 2441 du 13/11/2023

Bon de commande

DRE : Mostaganem 198
Agence : AP TIARET 540
Adresse : 17 Rue de la victoire TIARET
Siège sociale : 8 Bd Ernesto Che Guevara
RC : N° 16/00-0012904B00
NIF : 000016001290414
NIS : 096616070000213
Tel : 046-20-54-84
Fax : 046-20-54-86

Nom / Raison sociale : EQUIPEMENT EL HABACH
Adresse du Siège sociale : CITE BELHOUARI MED N145 TIARET
RC : 14/00-2172600A21
NIF : 186140103216181
NIS : 19861401032163
Tel : 07 80 18 81 67

Référence : BC_ /2023
Date : 14/01/2024

N°	DESIGNATION	Qts	PU HT	Montant HT
1	TV PLAZMA 65 SMART CONDOR	1	183.800.00	183.800.00
2	HOTTE ASPIRATION CONDOR	1	31.100.00	31.100.00
3	MACHINE A LAVER 10KG CONDOR	1	67.058.00	67.058.00
4	CUISINIERE 5FEU CONDOR	1	64.000.00	64.000.00
5	ASPIRATEUR CONDOR	1	39.000.00	39.000.00
6	TABLETTE CONDOR	1	20.000.00	20.000.00
			TOTAL HT	404.958.00
			TVA 19%	75.042.00
			NET A PAYER	480.000.00

La somme en lettre : QUATRE CENT QUATRE VIGNT MILLE DINARS ALGERIENS.

Le directeur de l'agence Le fournisseur

Le Directeur

Reçu le : 14-01-2024

NOTE IMPORTANTE : Bon vouloir nous transmettre une copie dûment signée par courriel ou au guichet dans les heures, et nous faire parvenir l'original de l'accusé de réception par courriel. Merci.

INSTRUCTION AVANT TOUT PAIEMENT :

-Le fournisseur doit fournir toutes les pièces d'accompagnement propre à chaque entité des mêmes objet du présent bon de commande.

-Le fournisseur ne doit procéder à la reconnaissance de cette présente créance (commande) en mise en place écrit de la banque.

-Cette commande doit être livrée dans un délai de 10 [illegible] à la Banque, le retard de livraison du présent bon de commande.

-Le fournisseur accepte qu'aucun extra ou surplus ne peut être facturé à la Banque.

-Le fournisseur doit maintenir l'objet de la présente valeur et ne remplacer au client final.

EQUIPEMENT EL HABACH

Commerce de gros d'appareils électronique et électroménagers

Adress: Cité Mohmed Belhouari N°149 TIARET

Tiaret le: dimanche 14 janvier 2024

NIF N° : 1 8614 0103 2161 81
NIS N° : 1 986 1401 03216 39
RIB N° : 032 00207 2779431208/35
RC n°: 14/00-2172600A21
ART:14015607337
tel:05 52 87 09 62

Bon de Livraison

Doit BNA Ap TIARET 540

TIARET

N	DISIGNATION	QTS	PRIX U	MONTANT
1	TV PLAZMA 55" DE MARQUE CONDOR	1	183 800,00	183 800,00
2	HOTTE D'ASPIRATION CONDOR	1	31 100,00	31 100,00
3	MACHINE A LAVE DE MARQUE CONDOR 10KG	1	67 058,00	67 058,00
4	CUISINIERE DE MARQUE CONDOR	1	64 000,00	64 000,00
5	ASPIRATEUR DE MARQUE CONDOR	1	39 000,00	39 000,00
6	TABLETTE DE MARQUE CONDOR	1	20 000,00	20 000,00
			TOTAL HT	404 958,00
			TVA 19%	75042.00
			TOTAL TTC	480000.00

Produit Fabriquées en algerie
made In Algeria

Arréte la presente facture a la somme de :
quatre cent quatre vingt mille dinars

le Fournisseur :

اكيبمو الحباش
14/00-2172600A21 رقم التعريف
تيارت

EQUIPEMENT EL HABACH

Commerce de gros d'appareils électronique et électroménagers

Adress: Cité Mohmed Belhouari N°149 TIARET

Tiaret le: dimanche 14 janvier 2024

NIF N° : 1 8614 0103 2161 81
NIS N° : 1 986 1401 03216 39
RIB N° : 032 00207 2779431208/35
RC n°: 14/00-2172600A21
ART:14015607337
tel:05 52 87 09 62

Attestation de Disponibilite

Doit BNA Ap TIARET 540

TIARET

N	*DISIGNATION*	*QTS*	*PRIX U*	*MONTANT*
1	*TV PLAZMA 55" DE MARQUE CONDOR*	*1*	*183 800,00*	*183 800,00*
2	*HOTTE D'ASPIRATION CONDOR*	*1*	*31 100,00*	*31 100,00*
3	*MACHINE A LAVE DE MARQUE CONDOR 10KG*	*1*	*67 058,00*	*67 058,00*
4	*CUISINIERE DE MARQUE CONDOR*	*1*	*64 000,00*	*64 000,00*
5	*ASPIRATEUR DE MARQUE CONDOR*	*1*	*39 000,00*	*39 000,00*
6	*TABLETTE DE MARQUE CONDOR*	*1*	*20 000,00*	*20 000,00*
		TOTAL HT		***404 958,00***
		TVA 19%		***75042.00***
		TOTAL TTC		***480000.00***

Produit Fabriquées en algerie
made In Algeria

Arréte la presente facture a la somme de :
quatre cent quatre vingt mille dinars

le Fournisseur :

EQUIPEMENT EL HABACH

Commerce de gros d'appareils électronique et électroménagers

Adress: Cité Mohmed Belhouari N°149 TIARET

Tiaret le: dimanche 14 janvier 2024

NIF N° : 1 8614 0103 2161 81
NIS N° : 1 986 1401 03216 39
RIB N° : 032 00207 2779431208/35
RC n°: 14/00-2172600A21
ART:14015607337
tel:05 52 87 09 62

Facture Difinitif

Doit ***BNA Ap TIARET 540***

TIARET

N	*DISIGNATION*	*QTS*	*PRIX U*	*MONTANT*
1	*TV PLAZMA 55" DE MARQUE CONDOR*	*1*	*183 800,00*	*183 800,00*
2	*HOTTE D'ASPIRATION CONDOR*	*1*	*31 100,00*	*31 100,00*
3	*MACHINE A LAVE DE MARQUE CONDOR 10KG*	*1*	*67 058,00*	*67 058,00*
4	*CUISINIERE DE MARQUE CONDOR*	*1*	*64 000,00*	*64 060,00*
5	*ASPIRATEUR DE MARQUE CONDOR*	*1*	*39 000,00*	*39 000,00*
6	*TABLETTE DE MARQUE CONDOR*	*1*	*20 000,00*	*20 000,00*
		TOTAL HT		***404 958,00***
		TVA 19%		***75042.00***
		TOTAL TTC		***480000.00***

Produit Fabriquées en algerie
made In Algeria

Arréte la presente facture a la somme de :
quatre cent quatre vingt mille dinars

le Fournisseur :

اكيبمو الحباش
14/00-2172600A21

3- SITUATION FINANCIERE :

a. Revenus :
Revenu mensuel de l'intéressé (emprunteur): 53.036.34 DA.
Revenu du conjoint :..... DA.
Revenu des enfants :..... DA.
Autres (à détailler):..... DA.
Nombre de personnes à charge :.....

b. Engagement en cours :
BNA : Autre Banque :
Type d'engagement :
Montant de l'échéance :
Date de la dernière échéance :

II-OBJET DE LA DEMANDE

Nom du fournisseur : EQUIPEMENT EL HABACH

Produit(s) à acquérir : électroménager

Prix EN TTC : DA...480 000.00 DA...

III- DECLARATION SUR L'HONNEUR

J'atteste l'exactitude des informations portées ci-dessus et m'engage à fournir à la BNA tous les renseignements, justificatifs complémentaires et autres informations nécessaires qu'elle jugera utile de me demander et l'autorise à procéder à leur vérification.

Fait à TIARET le

SIGNATURE DU CLIENT

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Annexe IV a la circulaire N° 2441 du 13/11/2023

DRE : Mostaganem 198
AGENCE : AP TIARET 540

DEMANDE DE LA MOURABAHA EQUIPEMENTS

I- RENSEIGNEMENTS SUR LE CLIENT :

1- IDENTIFICATION :

Nom : [redacted]

Prénom : [redacted]

Fils (fille) de : [redacted] **et de** [redacted]

Date et lieu de naissance : [redacted] **A TIARET W TIARET**

Situation familiale : célibataire☐marié (e) ☐ veuf (Ve) ☐

Adresse du domicile CITE MAALAB DJEDID 3 N 56 TIARET

N° tél (mobile, fixe) : [redacted]

Pièce d'identité) N° : 209632567 délivrée le 02/10/2023 à TIARET
N° sécurité sociale :

Registre de commerce N° :.....Identification fiscale :.....

Domiciliation bancaire : banque ☐CCP ☐

RIB/RIP : 00799999002332905302

2- SITUATION PROFESSIONNELLE :

Nom et adresse de l'employeur : MDN
N° TLF
Date de recrutement :
Poste occupé :
Durée du contrat de travail: /

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Annexe XIV à la circulaire n° 2441 du 13/11/2023.

Mandat pour la réalisation d'une Mourabaha Equipements

Entre les soussignés ;

1- La Banque Nationale d'Algérie (le mandant), Société par actions, au capital social de 150.000.000.000 DA dont le siège social est sis au 8 Bd Ernesto Che Guevara, immatriculée au Registre de Commerce sous le n° 16/00-0012904B00, NIF 000016001290414, NIS 096616070000213, représentée par Mr **AIT AMRANE ABDELAZIZ** en sa qualité de **DIRECTEUR AGENCE AP TIARET 540** ayant pouvoir à l'effet de signer de tel contrat, ci-après dénommé le mandant, d'une part.

2- **MR ADIL ABED**. (Le mandataire), d'autre part. "

Il a été convenu ce qui suit :

Article 1 : Objet

Le présent mandat a pour objet de confier au mandataire, qui l'accepte, le soin de réaliser l'opération d'acquisition de l'équipement **ELECTROMENAGER** ayant les caractéristiques suivantes

- Nom du fabriquant : **CONDOR**
- Indication du type du bien : **Electroménager**
- Marque : **CONDOR**

Au nom et pour le compte de la Banque Nationale d'Algérie dans les conditions fixées ci-après.

Article 2 Fournisseur, prix et modalité de règlement

L'équipement est à acquérir auprès de

- Nom du fournisseur : **EQUIPEMENT ELHABACH**
- Adresse : **TIARET**
- Activité : **Vente des produits domestiques**

المصدر: مقابلة مع المكلف بالدراسات.